٤

تركيب المكملات

بين الامتداد والاجتزاء

دراسة تحليل ونقد

الدكتور

حسن مغازى

دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف فى النحو والصرف وأنغام الشعر العربى

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربى فى كلية الآداب

الطبعة الثالثة عام ٢٠١٦م.

الناشر دار الثقافة العربية

تراكيب العربية

٤

تركيب المكملات

بين الامتداد والاجتزاء

دراسة تحليل ونقد

الدكتور و الدكتورة

حسن مغازى فاطمة الزهراء عبدالله

دكتوراه كلية دار العلوم جامعة القاهرة دكتوراه كلية الآداب

بمرتبة الشرف فى النحو وأنغام الشعر العربى بمرتبة الشرف فى النحو والصرف

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربى فى كلية الآداب

الطبعة الثالثة عام ٢٠١٧

الناشر دار الثقافة العربية

بيانات الكتاب

الكلية: التربية

القسم: اللغة العربية

الفرقة: الثانية عام

المادة: النحو والصرف

العام الجامعي: ٢٠٢٢-٢٠٢٣م

عدد الصفحات: ٢٣٢

من التراث

أخرج
ابن عساكر
عن ابن عباس أن آدم
– عليه السلام – كان لغته
فى الجنة العربية، فلما عصى
سلبه الله العربية، وتكلم بالسريانية،
فلمـــــا تاب رد الله عليـــه العربيـــــة.

الدر المنثور، الباب السادس والثلاثون، ٨٩/١.
وجاء فى الكامل ١١١/١
قال أبو بكر:
(لأَن أقرأ، فأُسقِطَ
أحبُّ إلى من أن أقرأ، فألحن.)
وقال عمر عمن أخطأ فى الإعراب:
(أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل.)
وقال عبد الملك بن مروان:
(شيبتنى أعواد المنابر وتوقع اللحن) .
وقال أيضا:

(اللحن فى الكلام أقبح من آثار الجدرى فى الوجه.)

الإهداء

إلى قبلة العلم، ونبع الثقافة

إلى كلية دار العلوم، جامعة القاهرة

أمنا الرءوم التى فى أحضانها ترعرعنا

وبين يديها عشنا ميعة الصبا، وشرخ الشباب

وعلى أيدى علمائها الأفذاذ ذقنا حلاوة العلم، ودقة الفهم،

وصدق من قال مفرقا بين السماع، والتجربة(من ذاق عرف)

ولعله قريب من قريب مع قول الآخر شعرا صادقا(فما راء كمن سمعا)

فيا أمنا الراقية، الحنون، ويا نبع العلم الأصيل، والثقافة الرصينة

لعلنا أحسنا امتصاص العلم منك، وارتشاف الثقافة من رحيقك

ولعلنا أحسنا أيضا هضم ذلك كله، وتحويله نسيجا لنا؛

فنحن نعلم أن هذا هو الذى يسعدك يا أماه،

ولعل فى هديتنا هذه إليك

دليل ذلك

حسن

التوطئة

أحمدك يا رب الحمد كله؛ فمن يستحق الحمد غيرك؟ وأثنى عليك جميل الثناء؛ فمن يستحق الثناء سواك؟ وأشهد أنك واحد، لا ند لك، ولا شريك، ولا صاحبة، ولا ولد، تعاليت عن ذلك علوا كبيرا، وأشهد أن رسولك محمدا خاتم النبيين، وإمام المرسلين، عليه أفضل صلاة، وأزكى سلام، أما بعد؛ فهذا كتابى

(تركيب المكملات بين الامتداد والاجتزاء)

دراسة تحليل ونقد

يمثل الحلقة الرابعة من سلسلة الحلقات التى سميتها (تراكيب العربية)، متضمنة الموضوعات (الاشتغال، التنازع، المدح والذم، الاختصاص، الإغراء والتحذير، المفعول المطلق، المفعول به، المفعول معه، المفعول له، المفعول فيه، والمفعول منه، الحال، التمييز، الاستثناء)، وذلك كله من خلال رؤيتنا فى عرض المادة، وتحليلها، ونقدها.

وإنما جاءت التسمية (بين الامتداد والاجتزاء) فى عنوان هذا الكتاب؛ بحكم أن موضوعاته يمتد بكل منها (تركيب الجملة الفعلية) حال ذكرها مع ركنيها (الفعل والفاعل)، كما أن بعض موضوعاته يمكن الاكتفاء بذكره وحده، دون الفعل والفاعل، وتبقى الجملة رغم حذف الركنين فعلية عند النحويين، لكنها (مجتزأة).

وليس من نافلة القول . قارئى العزيز. أننى حرصت الحرص كله على الالتزام بالحياد، والدقة، والموضوعية؛ فلم أذكر فكرة . ولو جزئية . دون توثيق، ولم أرجح رأيا – ولو واحدا – دون تسويغ، ولم أقطع بحكم – ولو صغيرا – دون حيثيات من النص، أو من العقل، أو من كلا ذينك؛ وبحيث أتجنب – بعناية – السبق إلى الحكم قبل النظر؛ وبحيث لا يدخل فى أحكامى إلا ما يتمثل أمام عقلى فى جلاء وتميز، واعلم – أيها القارئ – أن الحقيقة دائما عند طلابها أعلى قدما، وأغلى قيمة من كل غرور فردى أو جماعى، ولذلك لا أسمح لنفسى بـ(التعبد)بأقوال فريق، أو آخر من المتقدمين، دون دليل[1]، وهدفى أن ذلك هو الخطوة الأولى للوصول إلى(الجديد المبتكر)، لنربأ بأنفسنا عن اتهام الأجيال اللاحقة إيانا بما نتهم به نحن الأجيال السابقة.

ولست أدعى أننى أضفت فى هذا العمل كثيرا، وإنما هى شذرات متفرقات، حسب ما يعن للرأى أثناء بحث القضية، ومن ذلك أشير إلى أن فى هذا العلم نقاطا كثيرة، ما تزال فى حاجة ماسة إلى الفحص، والمحص، خصوصا أن الذى فى الميزان من كل هذا هو:

(فكر أمة، وسمعة حضارة[2])

وهذا هو الذى حدا بى إلى رفض عبارات مألوفة – والألفة من أخطر البواعث على الخطأ – من مثل:

(ما ترك الأول للآخر شيئا)[3]

---

[1] ينظر مثل ذلك فى الإتقان فى علوم القرآن ٢/ ٣٨٤.

[2] ينظر مثل ذلك فى الأصول أ.د. تمام حسان ٣٦٢.

[3] ينظر الخصائص ١ / ١٩٠.

فكان مبدئى تجاه كل ذلك هو:

(ترك المطروق إذا عقم، وطرق المتروك بحثا عن الحقيقة)

وأن:

(عظمة الفكر الكبرى تكمن فى كيف حلوله، لا فى كم معضلاته)

وأن:

(من يخوفنا حتى نلقى الأمن

هو بالتأكيد أشفق علينا ممن يؤمننا حتى نلقى الخوف).

على حد عبارة الحسن البصرى .

وكرة أخرى لست أدعى أننى أضفت فى هذا العمل كثيرا، فالمعلومات الأساسية فى علم النحو أمد بها كتاب سيبويه، والخطة، والتبويب، والمصطلحات نفثة من ابن مالك وطرازه، أما اللُّحمة والسُّدى، وأما الروح المهيمن، وأما شخصية العرض والتحليل، وأما الشهيق، والزفير الناقدان المتوفزان... فذلك هو عملى بتوفيق من ربى، غشيتنى فيه أنوار هدايته، وأضاءت لى إليه رحمة عطاءاته، وعطاءات رحمته، سبحانه... يصطفى من يعطيه، ويصطفى من يعزه، ويصطفى من ينير بصيرته، فيكشف حجب التباين بين المتشابهات، وحجب التشابه بين المتباينات، ويقرب بين المتباعدات، ويباعد بين المتقاربات، فيصل من ذلك كله، ومن غيره معه إلى نظرات رائعات، وخطرات كاشفات...، وهذا يعنى عدم اكتفاء هذا العلم عن الفحص والمحص الدائمين الدائبين؛ إنما هو فى حاجة ماسة دوما إلى العمل الدءوب لكشف خفاياه، على عكس ما يتصوره كثير من المتخصصين فى النحو، ناهيك عن عامة المتعلمين، من أن هذا العلم واحد من العلوم التى نضجت، واحترقت؛ حتى لم يعد

للخلف فيه ما يمكن أن يضيفه إلى السلف، وكأن هؤلاء لم يقرأوا ما ينقلونه لنا عن السيوطى من قوله إن "العلوم، وإن كثر فى الأمدين عددها، وانتشر فى الخافقين مددها ... فغايتها بحر عميق، قعره لا يدرك، ونهايتها طود شامخ، ذروته لا يستطاع إليها أن يسلك، ولهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم تتطرق إليه من المتقدمين الأسباب".

توخيت فى عرض المعلومة أن أعتمد دائما على شواهد موثقة، إلا ما ندر من مرات، جاء فيها الاعتماد على نماذج من عندى، وذلك مرهون بانعدام الشاهد فى مظانه المتاحة، كما تحريت فى الاحتجاج بالشواهد الموثقة أن تكون من القرآن الكريم، بمتعدد قراءاته، ثم من الحديث الشريف، بمختلف رواياته، ثم من كلام العرب فى عصور الاحتجاج اللغوى، شعرا أو نثرا.

رجعت فى توثيق المادة العلمية إلى عدد من المصادر والمراجع، ولئن كانت تلك المصادر والمراجع التى استشرتها فى هذا العمل موافقا باقتناع، أو محاورا بحجة، أو معدلا بدليل، أو رافضا ببرهان . قد نيفت على تسعين مرجعا ومصدرا، تنوعت بين قديم وحديث، فإن هذا يمثل مظهر الجهد المبذول، لا حقيقته، فهذا العدد هو ما ورد ذكره فى الحواشى السفلية لصفحات العمل، على أنى فى الواقع قد تعاملت مع أضعافه من المراجع والمصادر ذات التأثير غير المباشر على العمل، ولأن تأثيرها غير مباشر لم يرد ذكرها فى تلك الحواشى، لكن كان ذلك من عوامل وضوح التصنيف، وغزارة الاستشهاد، وما كان ذلك ليحدث إلا بعد محاولة صاحب هاته السطور أن تكون جهود الرواد الأوائل كتابا مفتوحا فى ذهنه، يقلب فقراته بين أصابعه كيف يشاء إلى أن يعثر على موضع قدم، فينطلق منها

إلى تعبيد طريق، وأخيرا أرجو أن يكون التوفيق قد حالفنى فى اختيارها، كما أرجو أن يكون التوفيق قد حالفنى فى عرض المادة وتحليلها، ونقدها بما يحقق هدفنا، وهدف القارئ العزيز، فإن تحققت تلك الأمنية فالحمد فى ذلك لله، وإلا فإن النقص من سمة البشر، ولا يسعنى فيه سوى شكر من أهدانى إياه، وإنى لعلى ثقة كبرى من أن التلاميذ هم أدق آلة يقاس بها مستوى أستاذهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاحتكاك بهم هو- عندى - أفضل معمل يتم فيه ابتكار أرقى البحوث فى كل فرع من فروع العلوم.

المؤلفان

غرة ربيع الآخر عام ثمانية وثلاثين
وأربعمائة وألف للهجرة الشريفة
مدينة المهندسين
بالقاهرة الكبرى

الاشتغال

تركيب لابد من اشتماله على ثلاثة أركان، لا يصح فى أى منها الاجتزاء، لاحظ ذلك فى قول الحق:

﴿ والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى﴾[1]

الركن الأول(عامل مذكور)، هو فى الآية الفعل(مد)، وهذا الفعل محتاج إلى نصب مفعول به واحد فى التركيب، لكن التركيب يحتوى مع ذلك العامل على الركنين: الثانى، والثالث، وكلاهما يصلح أن يكون مفعولا به لذلك(العامل).

الركن الثانى(اسم ظاهر)قبل ذلك العامل، وهو فى الآية(الأرض)، وهذا الاسم الظاهر يصلح أن يكون مفعولا به مقدما للعامل الذى بعده، كما يصلح أيضا أن يكون مبتدأ مرفوعا، وخبره الجملة الفعلية بعده.

الركن الثالث(ضمير)، أو(اسم ظاهر)مضاف إلى ضمير، ويعود ذلك الضمير على الاسم الظاهر المذكور قبل العامل، وهو فى الآية الضمير(ها)العائد على الأرض، ويعرب ذلك الركن مفعولا به للعامل المذكور قبله، وهذا الركن من الأهمية بمكان فى تركيب الاشتغال، أو كما يقول المناطقة:

(يدور وجود هذا الركن مع تركيب الاشتغال كله وجود وعدما)

بحيث لا يكون التركيب من الاشتغال إذا لم يوجد ذلك الركن.

---

[1] من الآية ١٩ سورة الحجر، ٧ سورة ق.

ولاحظ ذلك فى قول الحق:

﴿... فريقا كذبوا وفريقا يقتلون...﴾ [1]

ففى هذا الجزء من الآية الكريمة يوجد ركنان فقط، هما الاسم الظاهر المتقدم(فريقا)، والعامل المتأخر(كذبوا، يقتلون)، ولا يوجد الركن الثالث، ولذلك ليس هذا التركيب من تراكيب الاشتغال، وإنما يصير هذا التركيب من تراكيب الاشتغال لو ذكرنا معمولا بعد العامل، ويعود ذلك المعمول على الاسم الظاهر المتقدم؛ بأن نقول فى غير القرآن:

(فريقا كذبوهم وفريقا يقتلونهم)

ولعلك تلاحظ معى ـ قارئى العزيز . أن العامل(مد)فى الآية الأولى(مشغول)بالعمل فى الضمير بعده(ها)، فذلك الضمير مفعول به لذلك الفعل، وعليه فإن ذلك الاسم الظاهر قبل العامل لا يتأثر بذلك الفعل بعده، أو قل إن ذلك الاسم الظاهر ليس(معمولا)لذلك الفعل المذكور بعده؛ بحكم أن الفعل(مشغول)بالعمل فيما بعده، وعليه فإن الاسم الظاهر(مشغول عنه)، وتلك هى تسميات النحويين لأركان تركيب الاشتغال.

(المشغول)هو العامل الواقع بين اسم ظاهر قبله، ومعمول بعده، ثم(الشاغل)، أو(المشغول به)هو المعمول الواقع بعد العامل، ثم (المشغول عنه)، وهو الاسم الظاهر قبل العامل؛ ومن ثم جاءت تسمية التركيب كله بأنه(تركيب الاشتغال)، وللنحويين فى تلك الأركان شروط، نرصدها فيما يلى.

---

[1] من الآية ٧٠ سورة المائدة.

شروط الأركان

١) يشترط فى الاسم(المشغول عنه)أمور، أهمها:

. أنه مما يمكن الابتداء به؛ بحيث لا يصلح استخدام النكرة المحضة فى موقع المشغول عنه، ولذلك يستبعد النحويون من تراكيب الاشتغال جزء الآية:

﴿... ورهبانية ابتدعوها...﴾ [١]

حيث إن(رهبانية)نكرة محضة، ولا يصح أن تكون مبتدأ، ويوجه النحويون نصب تلك الكلمة على أنها معطوفة بالنصب على(رأفة ورحمة)، ولا أرى ذلك؛ حيث إن العطف حينئذ . على مستوى الدلالة . يعنى أن الله قد جعل الرهبانية فى قلوب الذين اتبعوا المسيح . عليه السلام . وهذا مرفوض؛ فنص الآية:

﴿... وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها﴾

وإنما الذى أراه من فهم الآية، أن ذلك التركيب للاشتغال، وأن(رهبانية) منصوبة مفعولا به لفعل مقدر، يفسره المذكور

(وابتدعوا رهبانية ابتدعوها)

أما أن(رهبانية)لا تصلح للابتداء بها؛ بحكم كونها نكرة محضة عند النحاة؛ فذلك أمر آخر، لا يصح أن يؤدى بنا إلى توجيه نحوى؛ ترفضه الدلالة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لن نعدم نحويا الطريق لتجويز

---

[١] من الآية ٢٧ سورة الحديد.

إعراب(رهبانية)مبتدأ، وليكن أنها أمر غريب[1]، يدعو إلى العجب، كما فى قولهم:

(سمكة طارت)

(بقرة تكلمت)

ومثلهما:

(رهبانيةٌ ابتدعوها)

فالابتداع فى شرع الله أمر غريب.

. أن يكون الاسم المشغول عنه محتاجا لما بعده، وعليه فليس من تراكيب الاشتغال قولك:

(يعطيك ربك فاشكره)

حيث إن الكلمة(ربك)لا تحتاج إلى ما بعدها؛ فهى جزء من التركيب المذكور قبلها.

ـ أن يكون الاسم المشغول عنه متقدما قبل العامل؛ فلو تأخر لخرج التركيب كله من باب الاشتغال، ومن ذلك لو قلت:

(أكلته الطعام)

فـ (الطعام) تنتصب على أنها بدل من الضمير(ـه)الواقع مفعولا به، وليس لديك فى قولك آنئذ تركيب اشتغال.

٢) ويشترط فى المشغول، وهو(العامل)– أمور، أهمها:

---

[1] فى شرح الأشمونى ١٠١/١ ذكر المسوغ الثامن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادات، نحو:

(بقرة تكلمت).

. أن يكون العامل(المشغول)متصلا بالاسم الظاهر قبله؛ أى عدم الفصل بينه وبين المشغول عنه؛ فالفاصل يمنع تأثير العامل فيما قبله، وعليه لا يصح الفصل بينهما بأداة استفهام، أو شرط[1]؛ فليس من تراكيب الاشتغال قولك:

(الدرس هل فهمته؟)

(الضعيف إن تهنه فلن يدافع عن نفسه)

. أن يكون العامل المشغول إما فعلا متصرفا، وإما أحد مشتقين:

(اسم فاعل، أو اسم مفعول)

فقط، وذلك حتى يكون هذا العامل صالحا للعمل فيما قبله، أو قل لديه القدرة على توصيل تأثيره إلى المعمول، سواء تقدم ذلك المعمول أم تأخر، وذلك الشرط متوفر لديهم فيما حددوه من أصناف العامل التى يمكن استخدامها فى تركيب الاشتغال، وعليه فلا يصح فى تركيب الاشتغال أن نستعمل فى موقع العامل فعلا جامدا، أو اسم فعل، أو حرفا مختصا عاملا، أو مشتقا غير المذكورَين؛ فكل ذلك أضعف[2] من أن يؤثر فيما قبله عند النحويين.

---

[1] المقصود هنا الفصل بما يسميه النحويون(الحاجز الحصين)، و تلك نقطة تستحق الدراسة فى بحث يخصها، يتم فيه إحصاء ذلك النوع من الحواجز، وتحديد مواضعه، وهو قيد النشر الآن، ومن بعده شقيقه(لحاجز غير الحصين فى الجملة العربية).

[2] مسألة أضعف وأقوى سميتها(معيار الضعف أو القوة)عند النحويين، وهى منتشرة فى الفكر اللغوى انتشار الدم فى الجسد، يفسرون بها كثيرا من مظاهر الاستخدام اللغوى، وقد كان ذلك التعليل مقبولا قبل ظهور المعامل اللغوية والصوتية، أما فى إمكانات عصرنا اللغوية فقد صار ذلك المعيار ممقوتا علميا، ويمكنك فهم ذلك المقت إذا رجعت

. ولا يشترط فى المشغول أن يكون متعديا، بل يجوز أن يكون لازما، مثل قولك:

(الطفل نظرت إليه)

يرتفع الطفل على الابتداء، أو ينتصب على المفعولية بالتقدير:

(رأيت الطفل نظرت إليه)

ففعل النظر، وفعل الرؤية من معين واحد بعبارتهم، أو قل من حقل دلالى واحد بعبارتنا فى عصرنا.

٣) ولا يشترط فى المشغول به، أو الشاغل أن يكون ضميرا، وإنما يمكن أن يكون اسما ظاهر مضافا إلى ضمير، يعود إلى ذلك الاسم المتقدم، مثل:

(الشاعرَ نقرأ أعماله بمتعةٍ).

نوع الجملة

يجوز إعراب الاسم المشغول عنه مفعولا به منصوبا، وحينئذ يتكون تركيب الاشتغال من جملتين فعلتين متتاليتين، ويكون ذلك النصب شارة على أن الجملة فعلية، كما يجوز إعراب ذلك الاسم المشغول عنه مبتدأ مرفوعا[١]، وخبره الجملة الفعلية بعده، بما يعنى أن تركيب الاشتغال عبارة عن جملة كبرى، ويكون ذلك الرفع شارة على أن الجملة اسمية؛

إلى رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)؛ فذلك المعيار أحد مظاهر ذلك الافتراض، وهو مخصوص بفصل فى ذلك العمل.

[١] وحينئذ أضم صوتى مع من يرى من النحويين خروج التركيب على باب الاشتغال أصلا؛ فتركيب الاشتغال مقصور لدى هذا الفريق على انتصاب المشغول عنه.

ويحكم أن وظيفة الاسم المشغول عنه تدور بين الابتداء، والمفعولية؛ فإن التبويب النحوى يدرس هذا الباب فى موضع وسط بين الجملتين(الاسمية والفعلية).

ويعرف النحويون باب الاشتغال بقولهم هو:

"أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل،

وقد عمل فى ضمير ذلك الاسم، أو فى سببيه"[1].

وينصب الفكر النحوى هنا فى معظمه على تحديد الوظيفة النحوية للاسم المشغول عنه[2]، إما(الابتداء)، وإما(المفعولية)، وإذا كان إعرابه(مبتدأً)قد تحدد عامل الرفع فيه، وهو الابتداء[3]، فالسؤال الموجه حينئذ: ما عامل النصب على(المفعولية)عند النحويين؟، وهنا تختلف إجاباتهم إلى أكثر من جهة.

ـ فالكوفيون[4]، وعلى رأسهم الكسائى، والفراء، وثعلب يرون العامل هو المذكور بعده، إما بلفظه، إن كان متعديا، وهو حينئذ عندهم يعمل فى

---

[1] ينظر شرح ابن عقبل ١٢٩/٢، حاشية الصبان ١٠٦/٢.

[2] تلك هى نقطة الذروة فى هذا الباب، و من ملحوظاتى الشخصية خلال قراءاتى النحوية أن لكل باب نحوى ذروة عند النحويين؛ حيث يصبون معظم جهدهم فى كل باب على نقطة خاصة فيه، أسميها(نقطة الذروة فى الفكر النحوى)، وهى مسألة فى حاجة إلى تتبع فى بحث يخصها، ويعم جزئياتها، لعل الأيام حبلى به؛ فيتمخض عن ولادته قلم، لى، أو لغيرى.

[3] على أحد الآراء التى يعددها النحويون فى تفسير رفع المبتدأ، ويمكنك . قارئى العزيز. تناول ذلك فى كتابى(تركيب الجملة الاسمية بين النسخ والإطلاق، دراسة تحليل ونقد)، وهو الحلقة الثانية من هذه السلسلة.

[4] ينظر شرح الكافية ١٦٢/١ .

المشغول عنه، وفى ضميره معا؛ رغم أنه ليس من بابى(ظن، أعطى) كما فى قول الحق

﴿... والأرض فرشناها...﴾ [1]

﴿ ...جناتِ عدن يدخلونها ...﴾ [2]

﴿... والسماء بنيناها بأيد ...﴾ [3]

وإما بمعناه، إن كان لازما، أو يعمل فى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير، يعود على الاسم المشغول عنه مثل:

(الطفل مررت به)

(الأب ضربت طفله)

على التقدير:

(جاوزت الطفل مررت به)

(أهنت الأب ضربت طفله)

وقد اعترض البصريون على ذلك بأنه لا يجوز للعامل الذى ينصب مفعولا به واحدا أن يعمل فى معمولين

(الضمير بعده، والاسم الظاهر قبله)

وكان رد الكوفيين أن ذلك جائز؛ بحكم أن كلا من المعمولين

(يعبران عن حقيقة واحدة)

فالضمير فى الدلالة هو الاسم الظاهر، وعندهم أنه تتجلى فائدة(تسليط العامل)على الضمير، وعلى الظاهر فى(تأكيد إيقاع الفعل

---

[1] من الآية ٤٨ سورة الذاريات.

[2] من الآية ٢٣ سورة الرعد.

[3] من الآية ٤٧ سورة الذاريات .

عليه)[1]، كما حاول الرضى . رغم كونه بصريا . توجيه رؤية الكوفيين[2] بأن تأثير العامل متجه إلى الاسم الظاهر قبله فقط، أما الضمير بعده فيعرب بدلا من الاسم الظاهر[3].

. والبصريون يرون العامل المذكور متجها بتأثيره إلى المعمول بعده فقط، على أن ينتصب الاسم(المشغول عنه)قبله مفعولا به لفعل محذوف، يفسره العامل المذكور بعده، ويعترض الكوفيون بأن رأيهم أولى؛ بحكم الأصل النحوى العام عندهم جميعا،(ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)، ويرد البصريون بأن اللجوء إلى التقدير لا مفر منه؛ بحكم الأصل النحوى الآخر المتفق عليه أيضا،(لا يصح نحويا الجمع بين العوض والمعوض عنه)، أو بين (التفسير والمفسر).

يقول ابن مالك:

إن مضمر اسم سابق فعلا شُغِل عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهرا

توجيه المشغول عنه

سبق أنه يجوز فى(المشغول عنه)الرفع والنصب، لكن هذا الجواز لا يبقى هكذا على الإطلاق متأرجحا بين الوظيفتين، وإنما يعرض أحيانا

---

[1] ينظر الإعراب والتركيب ٣٢٥.

[2] من ملحوظاتى الشخصية خلال قراءاتى أن(الرضى، والأخفش الأوسط، ويونس) فى مدرسة البصرة، ويقابلهما فى فريق الكوفة(الفراء)كثيرا ما يعطى كل منهم رأيا وسطا بين رأيى الفريقين، وعلى ذلك أقمت بحثا . قيد النشر هو الآن . عنوانه(الرأى الوسط فى الدراسات النحوية)كان لآراء هؤلاء الأعلام نصيب الأسد فى مكوناته.

[3] ينظر شرح الكافية ١٦٢/١.

فى التركيب ما يرجح أحد التوجيهين على الآخر، وأحيانا يمنع أحد الإعرابين، ويوجب الآخر، وعلى ذلك فإن إعراب ذلك الاسم المتقدم إما أن يكون واجب النصب على المفعولية، وإما أن يكون واجب الرفع، وإما أن يكون الأرجح نصبه على المفعولية، وإما أن يكون الأرجح رفعه، وإما أن يجوز بالتساوى، ودون ترجيح – إعراب ذلك الاسم نصبا على المفعولية، أو رفعا، وتلك خمسة أوجه، يتم تفصيلها على النحو التالى.

أولا وجوب النصب

يحدث ذلك عند الجمهور[١] إذا جاء قبل الاسم(المشغول عنه)أداة مختصة بالدخول على الأفعال فقط؛ بحيث يستحيل وجود الاسم بعدها مباشرة فى الفكر النحوى، ومن ثم فإن مجيء الاسم بعد تلك الأدوات فى اللغة ينبغى عند النحويين تأويله بافتراض فعل قبله؛ أى بينه وبين الأداة؛ ويكون ذلك الفعل عاملا فى ذلك الاسم، والأدوات المتحدث عنها هى:

(أدوات الشرط، أدوات العرض[٢]،

أدوات التحضيض[٣]،أدوات الاستفهام، عدا الهمزة[٤]).

---

[١] خالفهم الكسائى؛ إذ ذهب إلى نصب المتقدم بالعامل المذكور، وإلغاء التأثير فى(المشغول به)، ولا يخفى ما فى هذا من(توسيع)للأسماء المبنية من دون سبب بناء، كما ذهب الفراء إلى أن(العامل المشغول)يؤثر فى الوظيفتين معا؛ فى(الاسم المشغول عنه)، وفى(المشغول به)، ولا يخفى ما فى هذا من توسيع، وربما إلغاء البابين(ظن وأخواتها)، و(أعطى وأخواتها).

[٢] العرض طلب برفق وهدوء، وأهم أدواته(ألا، ولولا...)

[٣] التحضيض طلب بشدة وعنف، وأهم أدواته(هلا...)

[٤] همزة الاستفهام يرجح نصب المشغول عنه معها، وذلك قادم فى موضعه.

فالفكر البصرى يرى تلك الأدوات مختصة فقط بالدخول على الأفعال؛ بحيث إذا جاءت فى اللغة شواهد، تحتوى على اسم بعد تلك الأدوات فإنهم يفترضون فى تلك الشواهد أفعالا بين الأداة، والاسم الذى يليها، وهم عادة يقدرون ذلك الفعل من النوع المتعدى؛ حتى يتسنى لهم طرد قاعدتهم فى تركيب الاشتغال بنصب(المشغول عنه)بذلك الفعل المقدر، ومن عبارتهم فى ذلك قول سيبويه "... فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب نحو:

(لم زيدا أضربه)

لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم"[1]. ومن النماذج قولك:

ـ فى الشرط: إن زهورا قطفتَها فأنت سعيد

ـ فى العرض: ألا زهورًا قطفتَها

. فى التحضيض: هلا زهورًا قطفتَها

. فى الاستفهام: هل زهورًا قطفتَها ؟

ومن الشواهد بنصب المشغول عنه رواية الحديث الشريف:

(هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك)

ومن الشواهد رواية النصب فى الكلمة(منفس)من قول النمر بن تولب معاتبا زوجه(على نغم الكامل):

لا تجزعى إن منفسا[2] أهلكتُهُ فإذا هلكْتُ فعند ذلك فاجزعى

---

[1] ينظر الكتاب ٩٨/١.

[2] لهذا البيت رواية أخرى برفع الكلمة(منفس)، وحينئذ يوجه البصريون ذلك الرفع أيضا بتقدير فعل بعد أداة الشرط تبعا لمنهجهم، والفرق أن الفعل فى رواية الرفع يكون لازما، فالفعل المقدر عندهم على هذه الراوية هو(هلك)، أى:

أما الكوفيون فلا مانع لديهم من أن يرد بعد تلك الأدوات اسم، ولذلك يبقون على شواهد اللغة كما وردت، دون افتراض فعل قبل ذلك الاسم، ودون نصب ذلك الاسم، وإنما هو لديهم اسم مرفوع؛ لا لأنه فاعل لفعل محذوف، كما قال البصريون، وإنما هو مرفوع؛ لأنه مبتدأ، وعلى ذلك فإنهم يرفضون رواية النصب فى الشاهد السابق، ويروونه بالرفع، وتساعدهم فى ذلك شواهد اللغة؛ فجميعها ترفع الاسم بعد أداة الشرط، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ وإذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت

وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت﴾[1]

ولعل افتراضات البصريين هى التى دفعتنى يوما إلى القول إن هذا الباب من نحو العربية يمثل ـ عندى ـ حالة الذروة فى الافتراض؛ فعقول النحاة هنا ما كانت تقعد للمنطوق فقط، وإنما كانوا ينتقلون من تفسير التراكيب المنطوقة إلى افتراض تفسيرات لتراكيب مفترضة، لم ينطقها الفصحاء... مما يعنى فى النهاية أن باب الاشتغال برمته تراكيب مفترضة، وتفسيرات مفترضة[2]

وفى ذلك يقول ابن مالك:

(إن هلك منفس أهلكنه)

والمرفوع عندهم بعد الشرط يعربونه فاعلا اعتماداً على ذلك التقدير.

[1] الآيات ١ – ٤ من سورة التكوير.

[2] ينظر رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)ص ١٢٠ ، صحيح أن فى قولى مغالاة، وصحيح أنى عدت عن رأيى ذاك فى باب الاشتغال عندما تبينت حقيقته، إنما يبقى أن الذى سرى بى إلى ذلك الرأى عمق افتراضاتهم.

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كـ(إن) وحيثما

ثانيا وجوب الرفع

حال الرفع فى هذا الاسم مسألة خلاف بين النحويين فى إدراجه فى(تراكيب الاشتغال)؛ فقد نص ابن هشام على أن رفع هذا الاسم ينتج حتما إخراج التركيب برمته عن(باب الاشتغال)، ولم يذكر ابن الحاجب حال الرفع فى الاسم المشغول عنه، والسبب أن ذلك الاسم المرفوع لا يتأثر نهائيا بالعامل المتوقع أن يكون هو(المشغول)، لكن كثيرا منهم يدرجه فى ذلك الصنف من التراكيب، فيجب عندهم رفع الاسم المشغول عنه فى حالين:

١) إذا جاء(المشغول عنه)بعد واحدة من الأدوات المختصة بالاستخدام قبل الجملة الاسمية، ومن تلك الأدوات (إذا) الفجائية، لا الشرطية، و(ليت)، ومن نماذج وجوب الرفع قولك:

(نام الظالم فإذا الحق يأخذه أهله)

(ليتما الحق نأخذه)

فـ(المشغول عنه)فى النموذج الأول مبتدأ مرفوع وجوبا، ولا يصح فيه النصب، كما أن المشغول عنه فى النموذج الآخر مبتدأ مرفوع، ولا يصح فيه النصب على المفعولية، وإن صح فيه النصب اسما بعد(ليت)؛ حيث لا تكفها(ما)عن العمل[١].

---

[١] هنا نموذج لما أسميه(تضارب القواعد)؛ فالاسم(الحق)يجب رفعه؛ أى لا يصح فيه النصب عند تطبيق قاعدة الاشتغال، وهو نفسه فى التركيب نفسه يجوز رفعه على الابتداء، ويجوز نصبه على أنه اسم(ليت)غير المكفوفة عن العمل جوازا بعد

٢) إذا فصلنا بين الاسم(المشغول عنه)، والعامل بكلمة تمنع تأثير ما بعدها فيما قبلها، وتلك الكلمة واحدة من عشرة أنواع[١] :

. أدوات الشرط . أدوات الاستفهام . أدوات التحضيض

. أدوات العرض . الحروف الناسخة . الأسماء الموصولة

. لام الابتداء . كم الخبرية . من أدوات النفى(ما)، و(لا)

. موصوف للعامل المشغول.

ومن نماذج ذلك على الترتيب السابق ما يلى:

الوردةُ إن تقطفها فأنت سعيد.	**الوردةُ هلا تقطفها.**
الوردةُ هل تقطفها؟	**الوردةُ ألا تقطفها.**
الوردةُ التى تقطفها جميلة.	**الوردةُ ليتما تقطفها.**
الوردةُ لأنت تقطفها.	**الوردةُ كم قطفتها.**
الوردةُ والله[٢] لا أقطفها.	**الوردةُ ما قطفتها.**
الوردةُ نبتة قطفتها	

دخول(ما)فى تركيبها، وهذه نقطة صالحة للبحث، وقد سجل فيها لنيل درجة الماجستير بإشرافنا الباحث النابه(محمد كامل عبد العال)فى رسالته(تضارب القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد)فى آداب قنا، ونوقشت فى ٢٠١٧، وأجيزت بالتقدير الممتاز، وأهم وسائل إقامته(تقريب القوعد)المتباعدة فى الأبواب إذا كان بينها علاقة، كتلك التى رأيناها فى النموذج المذكور، وأهم متطلباته إحصاء تلك النقاط فى نحو العربية، ثم تحليلها لتبين الأسباب، ثم نقدها للتوصل إلى نتائج.

[١] تلك النقاط جميعا جزء مهم مما يسمى(الحاجز الحصين فى الجملة العربية)، وهى نقطة صالحة للبحث، كما أسلفت فى الصفحات السابقة من عملى هذا.

[٢] يشترط النحويون فى الفصل بـ(لا)أن تكون مسبوقة بقسم.

يقول ابن مالك[1] :

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعدُ وجِد

ثالثا استواء النصب والرفع

يجوز فى الاسم المشغول عنه الانتصاب والارتفاع على السواء، وذلك إذا جاء هذا الاسم بعد حرف عطف مسبوق بجملة فعلية تقع خبرا، ومن نماذج ذلك قولك:

(النجاحُ يسعد أهله، والفشل يتعب أهله)

فالاسم المشغول عنه(الفشل)يجوز فيه على السواء رفعه، ونصبه؛ فالانتصاب على أنه مفعول به لفعل مقدر، يفسره المذكور، والتقدير:

(ونكرَهُ الفشلَ، يتعب أهله)

والارتفاع على الابتداء، أو الفاعلية عند الكوفيين والبصريين، وإنما جاءت التسوية بين النصب والرفع؛ لأنك بحرف العطف تعطف إما جملة فعلية على الجملة الفعلية الواقعة خبرا قبلها، وبذلك يستحق المشغول عنه النصب، وإما جملة اسمية على الجملة الكبرى قبلها، وبذلك يستحق المشغول عنه الرفع[2].

يقول ابن مالك:

---

[1] حالة وجوب الرفع فى الاسم(المشغول عنه)يخرجها كثير من النحويين خارج دائرة باب الاشتغال؛ ففيه من ناحية لا ينشغل عامل عن معمول، و من ناحية أخرى يفتقد أهم شروط(المشغول)، وهو عدم الفصل بينه وبين(المشغول عنه).

[2] ينظر الكتاب من ١/ ٩١ ، شرح الكافية ١ / ١٧٦.

وإن تلا المعطوفُ فعلا مخبَرا به عن اسم فاعطفن مُخَيَّرا

رابعا ترجيح النصب

يرجح النصب فى الاسم المشغول عنه على المفعولية، مع بقاء جواز الرفع، وذلك يحدث فى أربع حالات، هى:

١) إذا جاء الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام؛ حيث إنها يغلب عليها عندهم الدخول على الفعل، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ أبشرًا منا واحدا نتَّبِعه﴾[١]

فالاسم المشغول عنه(بشرا)يرجح نصبه على المفعولية بتقدير:

(أنتبع بشرا منا واحدا نتبعه)

حيث إن همزة الاستفهام فى الفكر النحوى يغلب أن يليها الفعل، ومن شواهد ذلك قول جرير(على نغم الوافر):

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا

٢) إذا دل العامل المشغول على واحد من أنواع الطلب:

(الأمر، النهى، الدعاء)

ومن شواهد ذلك ما ورد فى قول الحق:

﴿ رب السموات والأرض وما بينهما فاعبده ﴾ [٢]

﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما﴾ [٣]

---

[١] من الآية ٢٤ سورة القمر.

[٢] من الآية ٦٥ سورة مريم.

[٣] من الآية ٢ سورة النور.

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [1]

﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ [2]

وما ورد فى قول(على نغم الطويل):

وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وقول عدى بن زيد العبادى(على نغم الخفيف):

أرواحٌ مودعٌ أم بكورُ أنت فانظر لأى ذاك تصير

ومن نماذج النهى والدعاء قولك:

(الضيف لا تغضبه)

(الضيف اللهم أسعده)[3]

ولعل سبب رجحان النصب فى المشغول عنه توحيد نوع التركيب على الفعلية؛ حيث إن الرفع شارة الاسمية فى صدره مع فعلية عجزه.

٣) إذا عطفنا الاسم المشغول عنه على جملة فعلية، دون فصل بين المشغول عنه وحرف العطف بـ(أما)[4]، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

---

[1] من الآية ٣٨ سورة المائدة.

[2] من الآية ١٦ سورة النساء.

[3] وفى هذه النقطة نموذج صارخ لما أسميه(تضارب القواعد)؛ ففى حال الرفع يكون المشغول عنه مبتدأ، خبره جملة إنشائية، على عكس ما تشترط القاعدة النحوية فى باب الخبر.

[4] فالكلمة(أما)معدودة من الحوجز الحصينة؛ حيث إنها تمنع تأثير ما قبلها فيما بعدها، ولذلك جاء استثناؤها هنا، وخروجا على هذا نجد قراءة الحسن البصرى بنصب(ثمود)فى قول الحق﴿ وأما ثمودَ فهديناهم ﴾فى الآية ١٧ من سورة فصلت، كما قرأها بالصب تنوينا ابن عباس.

﴿...خذوه فغُلُّوه ثم الجحيمَ صلّوه ...﴾ [1]

﴿خلق الإنسان من نطفة ... والأنعام خلقها﴾[2]

﴿ فدمرناهم تدميرا وقومَ نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم﴾[3]

ولعل سبب رجحان النصب فى المشغول عنه هنا هو البحث عن التناسب بين المتعاطفين فى الفعلية، وهذا يعنى أن الرجحان يأتى استجابة لقاعدة باب العطف التى تقتضى وحدة نوعية فى المتعاطفين.

٤) إذا جاء الاسم المشغول عنه منصوبا فى جواب الاستفهام، ومن نماذج ذلك إجابتك على السؤال:

(من تقابل اليوم؟)

بقولك:

(الحبيبَ أقابله اليوم)

بنصب(الحبيب)مفعولا به على التقدير:

(أقابل الحبيب أقابله اليوم)

ويجوز فيه الرفع، على التقدير:

(هذا الحبيب أقابله اليوم)

لكن النصب أولى؛ تحقيقا للتناسب بين السؤال والجواب؛ فالسؤال جملة فعلية، وكذلك الجواب على نصب الاسم المشغول عنه.

يقول ابن مالك:

واختير نصب قبل ذى طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

---

[1] من الآيتين ٣٠ ، ٣٧ سورة االحاقة.

[2] من الآيتين ٤ ، ٥ سورة النحل.

[3] من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ سورة الفرقان.

وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقرّ أوّلا

خامسا ترجيح الرفع

يكون الرفع فى الاسم(المشغول عنه)أرجح من النصب، رغم جواز الأمرين . عند انعدام الخصائص المذكورة فى أربعة الأحوال السابقة، ومن نماذج ذلك قولك:

(النجاحُ يسعد أهله)

فـ(النجاح)هو الاسم المشغول عنه، ويجوز فيه النصب على المفعولية بالتقدير(نحب النجاح، يسعد أهله)، كما يجوز فيه الرفع على الابتداء، ولكن الراجح هو الرفع؛ بحكم الأصل النحوى الذى يقول:

(ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)

بل ذهب بعض النحويين إلى أن الرفع واجب، ولا يجوز النصب، لكن ذلك مردود بشواهد منها قول الحق:

﴿... جناتِ عدن يدخلونها ...﴾ [1]

بانتصاب(جنات)مشغولا عنه، ومن ذلك ما رواه ابن الشجرى فى الأمالى من قول ابنة الحارث بن كعب(على نغم الرمل)

فارسًا ما غادروه ملحما غير زُمَيَّلٍ ولا نِكْس وَكِلْ

يقول ابن مالك:

والرفع فى غير الذى مرَّ رجح فما أُبيح افعل، ودع ما لم يبح

---

[1] من الآيات ٢٣ سورة الرعد ٣١ سورة النحل ٣٣ سورة فاطر.

التنازع

فى موضوع(الاشتغال) ـ آنفا ـ كان لدينا فى التركيب عامل واحد ومعمولان؛ بحيث يؤثر العامل المذكور فى أحد المعمولين، وينشغل عن المعمول الآخر؛ مما يقتضى البحث للمعمول الآخر عن عامل مقدر، أما هنا فى موضوع(التنازع)فلدينا عكس الحال السابقة، بمعنى أن لدينا فى التركيب عاملين، يتنازعان العمل فى معمول واحد، وأحيانا أكثر من عاملين للمعمول الواحد، وسواء كان لدينا عاملان، أم أكثر فإن تلك العوامل المتعددة ترتبط فيما بينها، والرابط أحد نوعين:

ـ إما أن يكون الرابط لفظيا، وهو العطف، ومن ذلك ما جاء فى الحديث الشريف(تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين)، فالظرف(دبرَ)يصلح معمولا لتلك العوامل الثلاثة المتعاطفة.

ـ وإما أن يكون الرابط بين تلك العوامل رابطا معنويا، كما فى وقوع العامل المتأخر جوابا للعامل المتقدم، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿...آتونى أفرغ عليه قطرا...﴾ [1]

فالمفعول به(قطرا)يصلح معمولا للعاملين المذكورين قبله، وبينه وبين كل منهما ارتباط معنوى، هو ارتباط الجواب(أفرغ)بالأمر(آتونى)، وكذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ...﴾ [2]

فالجار والمجرور(فى الكلالة)يتعلقان بأى من العاملين المذكورين:

---

[1] من الآية ٩٦ سورة الكهف.

[2] من الآية ١٧٦ سورة النساء.

(يستفتونك ، يفتيكم)

وإذا كان الفكر النحوى فى موضوع(الاشتغال)قد انصب فى(أى المعمولين هو الذى يتأثر بالعامل المذكور، وما عامل المعمول الآخر)، فالعكس هنا فى(التنازع)؛ حيث ينصب الفكر النحوى فى:

(أى العاملين هو الذى يؤثر فى المعمول المذكور،

وفيم يؤثر العامل الآخر)[1]

والمتفق عليه بين النحويين هو أن أحد العاملين، أو المعمولات فقط هو الذى يؤثر فى المعمول المذكور، وأن العامل الآخر، أو العوامل الأخرى لابد من البحث لها عن معمولات أخر، وأن ذلك المعمول الآخر لا طريق له فى سوى الافتراض، ذلك الجزء من الفكر هو المتفق عليه بين النحاة فى(التنازع)، أما ما بعد ذلك فنقاط خلاف على النحو التالى:

ـ يختار الكوفيون إعمال العامل الأول فى المعمول المذكور لسبقه، على أن نفترض للعامل الآخر معمولا، نأخذه دلاليا من المعمول المذكور، وعليه فالآية

﴿... آتونى أفرغ عليه قطرا ...﴾ [2]

يختار فيها الكوفيون إعمال العامل الأول(آتونى)فى المعمول المذكور(قطرا)على أن نفترض للعامل الآخر(أفرغ)معمولا، يتفق فى الدلالة مع(قطرا)، والتقدير عند الكوفيين:

(آتونى قطرا أفرغه عليه)

---

[1] هذا يعنى أن هذه هى(نقطة الذروة فى هذا الباب)؛ فتدبر ذلك، وافقهه تصب.

[2] من الآية ٩٦ سورة الكهف .

ثم يقدم الكوفيون السبب فى اختيار الأول، دون الآخر فى العاملين بأن ذلك يحدث لسببين؛ أحدهما مراعاة الرتبة، وذلك فى قولهم(لتقدم العامل الأول)؛ فالمتقدم أولى من المتأخر عندهم، وهذا سبب معنوى، وبجواره يقدمون سببا وظيفيا، أو قل لفظيا، هو أنه لو حدث العكس بإعمال العامل الآخر

(آتونى إياه، أفرغ عليه قطرا)

فالنتيجة أن الضمير الذى نفترضه معمولا للعامل الأول سيعود على المعمول المتأخر(قطرا)، ولا يصح نحويا عندهم أن يعود الضمير على(متأخر لفظا ورتبة)، أو قل لا يصح عندهم(الإضمار قبل الذكر)، أو قل إن الضمير العربى الغائب لا يعرف كيف يتحرك إلى الأمام، إنما حركته دائما إلى الخلف؛ ليعود إلى مذكور سابق.

. أما البصريون فيختارون العكس، بإعمال العامل المتأخر لقربه، على أن يفترضوا للعامل الأول معمولا، يأخذونه دلاليا من المعمول المذكور، وعليه فالتقدير المرفوض سابقا عند الكوفيين هو الذى يختاره البصريون، ويقدمون السبب فى اختيارهم هذا بأن ذلك(لقرب العامل الأخير)من المعمول المذكور أكثر من قرب العامل الأول، أو قل لسبقه؛ فالعامل الأسبق هو الذى يحصل على العمل قبل المتأخر.

يقول ابن مالك:

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصره واختار عكسا ذا أَسره

تقدير المعمول

عرفنا أنه لابد فى الفكر النحوى من تقدير معمول للعامل الذى لم يستوف معموله من المذكور، وهذا المعمول المقدر يكون عادة من الضمائر، أحيانا من ضمائر الرفع، وأحيانا أخرى من ضمائر النصب، أو الجر، وفيما يلى بيان ذلك.

أولا المعمول ضمير رفع

إذا كان المعمول المذكور بعد العاملين مرفوعا؛ لأنه فاعل، أو نائب فاعل، فالمفترض حينئذ ضمير رفع للعامل الذى لم يستوف معموله، مثل:

(أكل وشرب الطفل)

على التقدير:

(أكل{هو}وشرب الطفل)

أو:

(أكل وشرب{هو}الطفل).

وعند إعمال الكوفيين العامل الأول يجب لزومه صيغة الفعل مع مرفوعه المفرد المذكر مهما تغير عدد الفاعل(إفرادا، وتثنية، وجمعا)، وذلك حسب القاعدة العامة فى الفاعل، فى حين العامل الآخر تلحقه علامات، تدل على تغير العدد فى الفاعل، وارصد معى ذلك فى:

(أكل وشربا الطفلان)

(أكل وشربوا الأطفال)

وحينئذ يعود ذلك الضمير المتصل بالعامل الثانى إلى المعمول المتأخر، وذلك أحد مثالب هذا الاختيار، كما أن من المثالب أيضا أنك بذلك تعطف جملة العامل الثانى على جملة العامل الأول، وذلك قبل تمام جملة العامل الأول.

والعكس صحيح عند إعمال البصريين العامل الآخر؛ فذلك العامل يلزم صيغته مع الفاعل المفرد المذكر، فى حين تلحق بالعامل الأول علامات، تدل على تثنية الفاعل، أو جمعه فتقول:

(أكلا وشرب الطفلان)

(أكلوا وشرب الأطفال)

فيعاب ذلك بعود ضمير الفاعل للعامل الأول على المتأخر، وينطبق ذلك على قول كثير عزة(على نغم الطويل):

قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

فالمعمول واحد، وهو نائب الفاعل المرفوع(غريمها)، وقبله عاملان هما اسما المفعول(ممطول)، و(معنى).

يقول ابن مالك:

وأعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

ولا تجىء ما أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا

ثانيا المعمول ضمير نصب أو جر

فى الفقرة السابقة كان العاملان يحتاج كل منهما معمولا، يستحق الرفع، أما فى هذه الفقرة فإن العاملين إما أن يحتاج كل منهما معمولا

يستحق النصب أو الجر، وإما أن يحتاج أحدهما معمولا يستحق الرفع، على حين يحتاج الآخر معمولا، يستحق النصب أو الجر، وفى جميع هذه الحالات يقدر النحويون المعمول المنشود ضميرا من ضمائر النصب أو الجر، لا من ضمائر الرفع، وارصد معى ذلك حيث تقول:

(فهمت وأفهمنى الأستاذ)

لدينا عاملان، ومعمول واحد ظاهر، هو(الأستاذ)، وهو فاعل للعامل الثانى؛ لأن العامل الأول استوفى فاعله من الضمير المتصل(تا)الفاعلين، وعلى ذلك فإن كلا من المعمولين استوفى حقه فى الفاعلية، لكن هذين العاملين متعديان، ويحتاج كل منهما معمولا آخر؛ ليكون مفعولا به، وقد استوفى العامل الثانى حقه فى المفعولية من الضمير المتصل به(ياء)المتكلم، على حين بقى العامل الأول يبحث عن معمول آخر فى وظيفة المفعول به، ومن ثم فإن النحويين يقدرون له مفعولا من ضمائر النصب، ومن ثم يفهمون النموذج السابق على التقدير التالى:

(فهمت(ه)وأفهمنى الأستاذ الدرس).

ولعلك قارئى العزيز – تلحظ معى أن الضمير المقدر له سمتان: أولاهما أنه فضلة فى الجملة؛ ليس من العمد، أى ليس جزءا من التركيب الأساسى، وأخراهما أنه ضمير،(يعود على المتأخر لفظا، ورتبة)، وهاتان السمتان هما السبب فى أن هذا الضمير لا يذكره مستعمل اللغة غالبا، وإنما يكون مقدرا.

وعلى ذلك جاء قول وعلة الجرمى(على نغم الكامل):

يا صاحبى ترفقا بمتيـــمٍ وقف المطى بمنزل أبكـــاه

ولقد أرى تغنى به سيفانةٌ تصبى الحليم ومثلها أصباه

فالمعمول المذكور مرفوعا(سيفانة)يقع فاعلا للعامل الثانى(تغنى)، وهو لا يحتاج إلى مفعول به، ولكن العامل الأول(رأى)رغم استيفائه فاعله فى الضمير المستتر وجوبا(أنا)فإنه يحتاج إلى معمول آخر، يقع مفعولا به، وكان حقه استيفاء معموله بنصب(سيفانة)التى ارتفعت فاعلا للعامل الآخر، ومن ثم فإن النحويين يقدرون ضميرا، يقع مفعولا به للعامل الأول على التقدير التالى:

(ولقد أراها تغنى به سيفانة)

وقد جاءت شواهد، يظهر فيها ذلك الضمير.

. ومن ذلك قول المجهول(على نغم الطويل):

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

فقد عمل الثانى(يرضيك)فى كاف الخطاب مفعولا به، وفى(صاحب) فاعلا، كما عمل الأول(ترضيه)فى(هاء)الغياب مفعولا به، وفى ضمير الخطاب المستتر وجوبا(فاعلا)، وتقديره(أنت)، وكذلك فى ضمير الجر، كما فى قولك:

(سعدت وسعد بى الطلاب)

على التقدير:

(سعدت بكم وسعد بى الطلاب)

وقد رصد النحويون[1] أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعلين أحدهما متصرف، والآخر جامد.

من شواهد التنازع

[1] ينظر شرح ابن عقيل ١/٥٥٤

. قول الأثر:

(ونخلع ونترك من يَفْجُرُك)

حيث يتنازع الفعلان التأثير فى المفعول به الوحيد المذكور، وهو الاسم الموصول المشترك(من)، كل من العاملين يحتاجه مفعولا به، فيأخذه أحدهما، ويقدر للآخر.

. قول الفرزدق (على نغم الطويل):

وليس بعدل أن سببت مقاعسا بآبائى الشم الكرام الخضارم

ولكن عدلا لو سببت وسبنى بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ففى قوله:

(لو سببت وسبنى بنو عبد شمس)

معمول واحد هو(بنو عبد شمس)، وقد جاء مرفوعا، بما يعنى أنه من شواهد الكوفيين فى إعمال الآخر؛ فهذا المعمول واقع فاعلا للعامل الثانى، وهذا المعمول يحتاجه العامل الأول مفعولا به؛ حيث إنه قد أخذ فاعله فى(تاء)الفاعل، وأخذ العامل الثانى مفعوله فى(ياء)المتكلم، وعليه يقدر البصريون مفعولا به للعامل الأول على النحو التالى:

(لو سببتهم وسبنى بنو عبد شمس)

. قول عاتكة بنت عبد المطلب(على نغم الكامل):

بعكاظ يعشى الناظرين إذا همو لمحوا شعاعه

فلدينا عاملان هما:

(يعشى، لمحوا)

أخذ الأول مفعوله(الناظرين)،وأخذ الآخر فاعله(واو الجماعة)، فبقى للأول فاعله، وقد استوفاه فى(شعاعه)على رواية الرفع، وهذا يعنى أنه

من شواهد البصريين فى إعمال العامل المتأخر، لكن العامل الآخر يحتاج الكلمة نفسها؛ لتكون فى موقع المفعول به، فلم يجد البصريون سوى أن يقدروا له ضميرا، يعود على ذلك المذكور، والتقدير عندهم:

(يعشى الناظرين إذا همو لمحو{ه} شعاعه)

- قول امرئ القيس(على نغم الطويل):

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وذلك البيت يخرجه بعض النحويين من باب التنازع؛ لأنهم يقدرون للعامل(لم أطلب)معمولا محذوفا آخر من سياق القصة، هو{المُلكَ}، بما يبعد البيت عن مجال التنازع، على اعتبار(الواو)للعطف، لكن يمكن عندى إدخال ذلك البيت فى مجال التنازع، إذا اعتبرنا الواو للحال؛ حيث يجتمع فى البيت حينئذ عاملان، والمذكور معمول واحد، العاملان:

(كفانى، ولم أطلب)

والمعمول المذكور واحد، هو(قليل)، وقد استوفى العامل الأول مفعوله (ياء) المتكلم، وأخذ المعمول المذكور برواية الرفع (قليل) على أنه فاعل، وعلى هذا يكون هذا البيت شاهد للكوفيين، فى حين العامل الآخر(أطلب) أخذ فاعله الضمير المستتر وجوبا، تقديره (أنا)، ويبحث عن المعمول المذكور؛ ليكون مفعولا، لكنه ارتفع؛ فيقدر له النحويون ضميرا، وتقديرهم:

(كفانى ولم أطلب {ه} قليل من المال)

- قول المجهول(على نغم الطويل)

جفونى ولم أجف الأخلاءُ إننى لغير جميل من خليليّ مهمل

العاملان:

(جفونى)، (أجف)

يتنازعان التأثير على المعمول المذكور(الأخلاء)يحتاجه العامل الأول فاعلا[1] بعدما استوفى مفعوله(ياء) المتكلم، على حين يحتاجه العامل الآخر(أجف)مفعولا بعدما استوفى فاعله الضمير المستتر وجوبا(أنا)، والرواية جاءت برفع(الأخلاء) فاعلا للعامل الأول، وهذا يعنى أنه شاهد للكوفيين، ولذلك يقدرون للعامل الآخر مفعولا به، والتقدير عندهم:

(جفونى ولم أجف{هم} الأخلاء)

. قول الحطيئة (على نغم الطويل):

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيانِ لا ذمٌّ عليك ولا حمدُ

العاملان:

(سئلت)، (تعط)

يتنازعان التأثير على المعمول المذكور(طائلا)، يحتاجه العامل الأول مفعولا به بعدما استوفى نائب الفاعل(تاء) المخاطب، على حين يحتاجه العامل الآخر(تعط)مفعولا به بعدما استوفى فاعله الضمير المستتر وجويا(أنت)؛ فكل من العاملين يحتاج إلى نصب (طائلا) مفعولا به، وعليه فإن الكوفيين يرونه مفعولا للأول، ويقدرون للآخر:

(سئلت فلم تعط {ـه} طائلا)

فى حين يراه البصريون مفعولا للآخر، ويقدرون للأول:

(سئلت {ـه} فلم تبخل ولم تعط طائلا).

. قول محمد الخارجى(على نغم الطويل):

طلبتُ فلم أدرك بوجهى فليتنى قعدت ولم أبغ الندى بعدَ سائبِ

---

[1] هذا على لغة أكلونى البراغيث، وإلا فإن الأخلاء بدل من الفاعل(واو)الجماعة.

العاملان(طلبت)، (أبغ) يتنازعان التأثير على المعمول المذكور(الندى)، وقد استوفى كل من العاملين فاعله ضميرا مستترا وجوبا، تقديره(أنا)، واحتاج كل منهما المعمول المذكور(الندى)؛ ليكون مفعوله، فقدر الكوفيون للمعمول الثانى:

(طلبت ولم أبغ{له}الندى)

وقدر البصريون للمعمول الأول:

(طلبت{له}ولم أبغ الندى)

- قول الفرزدق(على نغم الكامل):

إنى ضمنت لمن أتانى ما جنى وأبى فكان وكنت غير غدور

- قول قيس بن الخطيم(على نغم المنسرح):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

- قول ضابئ البرجمى(على نغم الطويل):

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإنى وقيارا بها لغريب

- قول ابن أحمر(على نغم الطويل):

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريئا ومن أجل الطّوِىً رمانى

- قول المجهول(على نغم الطويل):

عَهِدْتَ مغيثا مغنيا من أجرتَه فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

- قول المرار الأسدى(على نغم الطويل):

لقد علمت أولى المغيرة أننى لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا

- وقول أبى الأسود الدؤلى(على نغم الطويل):

كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

- قول المجهول(على نغم البسيط):

هويننى وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

. وقول الطفيل الغنوى(على نغم الطويل):

وكُمْتًا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

. وقول المجهول(على نغم الخفيف):

خالفانى ولم أخالف خليلى ولا خير فى خلاف الخليل

تراكيب المدح والذم

للعربية وسائلها المتعددة فى التعبير عن(المدح أو الذم)، ومن وسائل المدح تراكيب:

(نعم، حبذا)

ومن وسائل الذم تراكيب:

(بئس، ساء، لا حبذا)

وفى السطور التالية نرصد طرائق العربية فى تكوين تلك التراكيب، وندرسها على مجموعتين، الأولى تراكيب:

(نعم، بئس، ساء)

والأخرى تراكيب:

(حبذا، لا حبذا)

وهذا التصنيف لنوع من التشابه بين أفراد كل مجموعة فى تكوين التراكيب.

المجموعة الأولى

(نعم، بئس، ساء)

كل كلمة من أفراد تلك المجموعة يصنفها النحاة على أنها:

فعل[1]، ماض، جامد[2]، مبنى فى آخره، ساكن فى وسطه

وبهذه الأوصاف يستعمل:

(نعم)

فى العربية؛ لإنشاء المبالغة فى المدح، ويستعمل:

(بِئْسَ، ساءَ)

فى العربية لإنشاء المبالغة فى الذم، والفعل فى تراكيب العربية – شأنها شأن بقية لغات الدنيا – لا بد له من فاعل، وعلى هذا الفاعل ينصب معظم حديث النحويين فى هذا الباب[3]، وهم يصنفونه أربعة أصناف، علما بأن تركيب المدح أو الذم يمكن أن يحتوى مع الفعل والفاعل على اسم آخر قبل ذلك التركيب أو بعده، يسمونه(المخصوص)بالمدح، أو(المخصوص)بالذم، وهو المتحدث عنه، ويعربونه مبتدأ، ويكون خبره جملة فعل المدح أو الذم مع فاعله، وأصناف ذلك الفاعل الستة هى:

---

[1] اعتبارها من الأفعال هو رأى البصريين، ورأى الكسائى، والفراء من الكوفيين، ودليل فعليتها عندهم قبولها علامة الفعل الماضى باتصال تاء التأنيث فى آخرها، كما جاء فى الحديث الشريف [من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل] أما الكوفيون فيرون (نعم وبئس) من الأسماء مستدلين بقبولهما إحدى علامات الأسماء، وهى دخول الجار، كما فى قول العربى عندما بشروه بالأنثى (والله ما هى بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة).

[2] بمعنى أنه لا يتصرف إلى المضارع والماضى فى إنشاء المدح والذم، أما إذا استعملنا هذه الأفعال فى غير المدح أو الذم فإنها تكون أفعالا متصرفة، فنقول (نعم ، ينعم)، (بئس ، يبأس)، (ساء، يسوء).

[3] تلك إذن هى نقطة الذروة فى هذا الباب عند النحويين.

١) اسم مقترن بـ (أل)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ نعم المولى ونعم النصير ...﴾ [١]

(نعم)فعل المدح، و(المولى) فاعل مقترن بـ(أل)مرفوع، وأيضا(نعم)فعل المدح، و(النصير)فاعله المقترن...

﴿ ومأواه جهنمُ وبئس المصير...﴾ [٢]

(بئس) فعل الذم، و(المصير) فاعله مقترن بـ (أل)...

﴿...ساء مثلا القومُ الذين كذبوا بآياتنا﴾ [٣]

(ساء)فعل الذم، و(القوم) فاعل مقترن بـ(أل)فى رأى الكسائى.

٢) اسم مضاف إلى الاسم المقترن بـ (أل)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...ونعم أجر العاملين﴾ [٤]

(نعم)فعل المدح، و(أجر)فاعل مضاف إلى المقترن بـ(أل).

﴿...وبئس مثوى الظالمين ﴾ [٥]

(بئس)فعل الذم، و(مثوى)فاعل مضاف إلىالمقترن بـ (أل).

﴿...فساء مطر المنذرين ﴾ [٦]

(ساء)فعل الذم، و(مطر)فاعل مضاف إلى المقترن بـ(أل).

---

[١] من الآية ٤٠ سورة الأنفال .

[٢] من الآية ١٦٢ سورة آل عمران، ١٦ سورة الأنفال.

[٣] من الآية ١٧٧ سورة الأعراف.

[٤] من الآية ١٣٦ سورة آل عمران.

[٥] من الآية ١٥١ سورة آل عمران.

[٦] من الآية ١٧٣ سورة الشعراء، ٥٨ سورة النمل.

٣) اسم مضاف إلى المضاف إلى المقترن بـ(أل)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول أبى طالب (على نغم الطويل):

فنعمِ ابن أخت القوم غير مكذب زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائل

(نعم)فعل المدح، و(ابن)فاعل، أضيف إلى المقترن بـ(أل).

ومن النماذج قولك(بئس قولُ قائد الجماعة، ساء عملُ خادمةِ المنزلِ).

٤) (ما)الموصولة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ إن تبدو الصدقات فنِعِمَّا هى ...﴾ [١]

(نِعِمّ)فعل المدح، (ما)فاعل موصول مبنى فى محل رفع.

﴿ .. ولبئس ما شرَوا به أنفسهم ...﴾ [٢]

(بئس) فعل الذم،(ما) فاعل موصول مبنى فى محل رفع.

﴿ ... وكثير منهم ساء ما يعملون ... ﴾[٣]

(ساء)فعل الذم، (ما)اسم موصول مبنى فى محل رفع فاعل.

٥) (من)الموصولة، ومن شواهدها قول الحارث بن همام(على نغم الرجز):

إنك نعم من إليه يحتكم وخير قاض فى الأعاريب حكم

وقولهم:

(ساء من رأى)

هو معنى(سامراء العراق)، وقولك:

(بئس من يكذب)

---

[١] من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

[٢] من الآية ١٠٢ سورة البقرة.

[٣] من الآية ٦٦ سورة المائدة.

٦) ضمير مستتر، تفسره نكرة[١] بعده، تعرب تمييزا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وساءت □ مرتفقا...﴾ [٢]

(ساء)فعل الذم، والفاعل مستتر، و(مرتفقا)تمييز منصوب...

﴿... بئس للظالمين بدلا ...﴾ [٣]

. وقول زهير(على نغم البسيط):

نعم □ امرءًا هرِمٌ لم تعْر نائبةٌ إلا وكان لمرتاع بها وزرا

(نعم)فعل المدح، و الفاعل مستتر، و(امرءا) تمييز، و(هرم)المخصوص بالمدح مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف.

. وقول المجهول(على نغم البسيط)

لنعم □ موئلا المولى إذا حُذِرتْ بأساءُ ذى البغى واستيلاء ذى الإِحَنِ

(نعم)فعل المدح، والفاعل ضمير مستتر، و(موئلا) تمييز، و(المولى) مخصوص بالمدح مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف.

وقول المجهول(على نغم الرجز)

تقول عرسى وهى لى فى عومره بئس □ امرأ وإننى بئس المره

(بئس)فعل الذم، والفاعل ضمير مستتر، و(امرأ)تمييز.

---

[١] يشترط النحويون فى تلك النكرة أن لا تدل على مفرد، لا ثانى له، مثل(شمس)، أو (قمر)، وأن تقبل دخول(أل)، فلا يصح استعمال(مثل، غير)، وأن تطابق الضمير فى النوع، والعدد.

[٢] من الآية ٢٩ سورة الكهف .

[٣] من الآية ٥٠ سورة الكهف.

ولا يجوز الجمع بين التمييز، والفاعل الظاهر عند الجمهور، وإنما رأيهم وجوب استتار الفاعل، إذا جاء تمييز فى ذلك النوع من التراكيب، لكن أجاز ذلك عدد من النحاة، منهم المبرد، وابن السراج، والفارسى، وابن مالك، فهؤلاء يجيزون الجمع بين التمييز، وفاعل(نعم) الظاهر اعتمادا على شواهد، منها قول المجهول(على نغم البسيط):

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء

(نعم)فعل المدح، و(الفتاة)فاعل، (فتاة)تمييز.

وقول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز(على نغم الوافر):

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

(نعم)فعل المدح، و(الزاد)فاعل، و(زاد)مبتدأ مخصوص بالمدح، و(زادا) تمييز.

. وقول جرير فى هجاء الأخطل(على نغم البسيط):

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهُمُو فحلا وأُمُهُمُ زلاء مِنطيق

(بئس)فعل الذم، و(الفحل)فاعل، و(فحل)مبتدأ، مخصوص بالذم، و(فحلا)تمييز.

المخصوص بالمدح أو الذم

فى تركيب:

(نعم، بئس، ساء)

تجد مع الفاعل، اسما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم، ويعلل النحويون ذكر ذلك الاسم بأنه(لزيادة التقرير، وإزالة الاستبعاد)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾[1]

(الاسم)فاعل، (الفسوق)مخصوص بالذم.

﴿... بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله﴾[2]

(مثل) فاعل، و(الذين) مخصوص بالذم.

﴿ لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم﴾[3]

(بئس)فعل الذم، و(ما)فاعل، و(أن سخط الله)مصدر مؤول مخصوص بالذم.

﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله﴾[4]

. وكذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم البسيط):

لنعم □ موئلا المولى إذا حُذِرَتْ بأساءُ ذى البغى واستيلاء ذى الإحَنِ

(نعم)فعل المدح، الفاعل ضمير مستتر، (موئلا)تمييز(المولى)مخصوص بالمدح.

. وقول زهير(على نغم البسيط):

نعم □ امرأ هَرِمٌ لم تعْر نائبةٌ إلا وكان لمرتاع بها وزرا

(نعم)فعل المدح، الفاعل ضمير مستتر، و(هرم)مخصوص بالمدح.

. وقول أبى طالب(على نغم الطويل):

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائل

الكلمة(ابن)فاعل، والكلمة(زهير)مخصوص بالمدح.

---

[1] من الآية ١١ سورة الحجرات.

[2] من الآية ٥ سورة الجمعة.

[3] من الآية ٨٠ سورة المائدة .

[4] من الآية ٩٠ سورة البقرة.

وفى وظيفة هذا المخصوص بالمدح أو الذم يجوز واحد من ثلاثة أوجه عند النحويين:

١) مبتدأ، وخبره جملة المدح أو الذم قبله، أو بعده، وهو رأى سيبويه.

٢) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير(هو)، أو الممدوح، وهذا رأى السيرافى، والفارسى، وابن جنى.

٣)مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، وهو رأى ابن عصفور.

الصيغة(فعُل)بضم العين

يمكن تحويل الفعل الثلاثى – أيا كان بابه – إلى الباب:

(حسن، يحسن)

بضم العين، وحينئذ يدل على المدح أو الذم؛ فمن المدح:

(شجُع، فهُم، سمُع، سمُح، عمُل، عرُف)

ومن الذم:

(فسُد، جبُن، بخُل، جهُل، خرُب، هرُب)

وحينئذ يكون ذلك الفعل على تلك الصيغة جامدا على الماضى.

يقول ابن مالك:

فعلان غير متصرفيـــــن (نعم وبئس)رافعان اســـمين
مقارنى(أل)أو مضافين لمـــا قارنـــها كـ(نعم عقبى الكرما)
ويرفعـــــان مضمرا يفسره مميز كـ(نعم قومـــــا معشره)
وجـــمع تمييز وفاعل ظهر فيه خـــلاف عنهم قد اشتهر
ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خـــبر اسم ليس يبدو أبدا
واجعل كبئس(ساء)واجعل فعلا من ذى ثلاثة كـ(نعم)مسجـــلا

المجموعة الأخرى

حبذا ولا حبذا

الكلمة(حبذا)تستخدم فى تراكيب العربية للدلالة على المدح، والكلمة(لا حبذا)للدلالة على الذم، ومن شواهد ذلك قول بشار(على نغم البسيط):

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا

وقول كنزة المنقرى(على نغم الطويل):

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

وفى إعراب ذلك التراكيب ثلاثة آراء:

١) (حبذا)، ومثلها(لا حبذا) . مركبة من الفعل الماضى(حب)، وبعده اسم الإشارة(ذا)فاعل، ثم الاسم الذى بعد ذلك مخصوص بالمدح أو الذم، يأخذ واحدا من أوجه إعراب المخصوص بالمدح أو الذم فى تراكيب(نعم، بئس، ساء)، وهذا هو رأى الفارسى، وابن برهان، وابن مالك.

٢) (حبذا)، ومثلها(لا حبذا)مركبة من فعل واسم، لكن الاسمية غلبت على الفعلية، فتعامل لذلك معاملة الاسم، تعرب مبتدأ، وخبره المخصوص، أو تعرب خبرا مقدما، ومبتدأه المخصوص، وهذا هو رأى ابن السراج، وابن عصفور، والمبرد.

٣) (حبذا)، ومثلها (لا حبذا)مركبة من فعل واسم، لكن الفعلية غلبت على الاسمية، فتعامل لذلك معاملة الفعل المركب، وفاعله الاسم المرفوع بعدها، وهذا هو رأى الأخفش، وابن درستويه.

ويبقى بعد ذلك أن يشار إلى أن اسم الإشارة(ذا)فى هذا التركيب يبقى جامدا على صيغة المفرد المذكر، مهما تغير ما بعدها فى العدد، أو النوع، ويعلل ابن كيسان ذلك بأن المشار إليه دائما محذوف، والتقدير: (حبذا حسن هذه)، (لاحبذا سوء هؤلاء)

وأن ذلك يحدث بسبب إجراء التركيب مجرى المثل، ولذلك لا يصح فيه إعادة الترتيب؛ فلا يتقدم الإشارة على الفعل(حب)، ويجوز حذف اسم الإشارة(ذا)، وحينئذ يجوز فى الفاعل أن يكون مجرورا فى اللفظ بـ (باء) زائدة، ويجوز ضم الحاء من(حب)، وفتحها، وقد جاء على ذلك قول الأخطل(على نغم الطويل):

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحبَّ بها مقتولةً حين تُقتَل

وقول الطرماح(على نغم المديد):

حُب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفحةُ أو لمامٌ

يقول ابن مالك:

ومثل(نعم)(حبـــذا)الفاعل ذا وإن ترد ذما فقل(لا حبـــــذا)

وأول ذا المخــصوص أيا كان لا تعدل بـ(ذا)فهو يضاهى المثـــلا

وما سوى(ذا)ارفع بـ(حب)أو ف جر بـ(البا)ودون(ذا)انضمامُ الحا كثُر

تركيب الاختصاص

هو تركيب خبرى، يتكون من اسم ظاهر معرفة منصوب، يحدد المقصود بدلالة ضمير المتكلم قبله، وأحيانا ضمير المخاطب، ويوجه النحويون نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره عندهم(أخص، أو أعنى)، ومن شواهده ما جاء فى الحديث الشريف:

[نحن . معاشر الأنبياء . لا نورث]

[سلمان منا آل البيت]

. وقول الجعدى(على نغم الرجز):

نحن – بنى ضبةَ – أصحابُ الفلج

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

. وقول المعصوم:

[سبحانك اللهَ العظيمَ]

وذلك الاسم المنصوب على الاختصاص يسميه النحاة(الاسم المختص)، ويمكن عندهم أن يكون(الاسم المختص)هو الكلمة(أيها) فى حال التذكير، أو(أيتها)فى حال التأنيث، وتكون دائما مبنية على الضم فى محل نصب(اسم مختص)، وبعده دائما اسم معرف بـ(أل)، ويعرب صفة مرفوعة تبعا للفظ الاسم المختص.

والغرض من استخدام هذا التركيب واحد من ثلاثة عند النحاة:

(الفخر، أو التواضع، أو مجرد بيان المقصود بالضمير)

. فمن شواهد الفخر قول المجهول(على نغم الطويل):

لنا معشر الأنصارِ مجدٌ مؤثَّلٌ بإرضائنا خير البرية أحمدا

. وقول عمرو بن الأهتم(على نغم البسيط):

إنا بنى منقر قوم ذوو حسب ينا سراة بنى سعد ونادیها

. ومن شواهد مجرد البيان قول الحارث الضبى(على نغم الرجز):

نحن بنى ضبة أصحاب الجمل

ننعى ابن عفان بأطراف الأسل

. وقول هند بنت عتبة(على نغم الرجز):

نحن بنات طارق

نمشى على النمارق

. ومن شواهد التواضع قول المجهول(على نغم الخفيف):

خذ بعفو إننى أيها العبـ ـد إلى العفو يا إلهى فقير

ويرفض النحويون استعمال أى نوع من أنواع المعرفة غير المعرف بـ(أل)، أو بالإضافة، ولذلك يحكمون بالشذوذ على قول رؤبة(على نغم الرجز):

بنا تميما يكشف الضباب

بحكم أن(تميم)معرفة بالعملية، لا من المعرف بـ(أل).

تراكيب الإغراء والتحذير

أن تدعو المخاطب لفعل أمر محبوب ذلك هو الإغراء، أما التحذير فأن تنبه المخاطب لاجتناب أمر مكروه، وكل منهما إنشاء، وللعربية وسائلها فى التعبير عن كل من الإغراء والتحذير، ومن وكد السطور التالية بيان ذلك.

صور الإغراء

الصورة الأولى

ذكر الاسم المغرى به مرة واحدة منصوبا، على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا، والتقدير(الزم)، سواء كان على صورة المفرد، كما فى(الصلاةَ جامعةً)، أم كان على صورة المضاف، كما فى(صلاةَ العيد فى الخلاء)،أم كان على صورة الشبيه بالمضاف، مثل:

(صلاةً فى المسجد)

الصورة الثانية

تكرار الاسم المغرى به منصوبا أيضا على أنه مفعول به لفعل محذوفا وجوبا، والتقدير (الزم)، ومن شواهد ذلك قول المسكين الدرامى(على نغم الطويل):

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح[1]

(أخاك)الأولى مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبا، والتقدير (الزم)، وعلامة النصب ألف، والأخرى توكيد لفظى.

الصورة الثالثة

ذكر الاسم المغرى به منصوبا، وبعده معطوف، يماثله فى الدلالة، وفى النصب، كما فى:

(المروءةَ والنجدةَ)

(المروءة)مفعول به لفعل محذوف وجوبا، و(النجدة)معطوف منصوب، والتقدير:

(الزم المروءة والنجدة)

صور التحذير

الاسم المنتصب على التحذير يصطلح له سيبويه مصطلحا صار مهجورا، هو(المفعول منه)[1]، وهو الاسم المنصوب على التحذير، مع

---

[1] البيت الذى بعده قوله:

وإن بن عم المرء فاعلم جناحه وهل ينهض البازى بغير جناح

أمور أخرى، ومن ثم يراه أحد أساتذتى نوعا من المفعولات، لا يوجد[٢] إلا عند سيبويه، وله عند النحويين الصور التالية.

الصورة الأولى

ذكر الاسم المحذر منه مرة واحدة منصوبا، على أنه(مفعول منه) لفعل محذوف جوازا، والتقدير(أحذر)، سواء كان على صورة المفرد، مثل قولك(الكذبَ)،أم كان على صورة المضاف، مثل قولك:

(كذبَ الشيخِ)

أم كان على صورة الشبيه بالمضاف، مثل:

(كذبًا فى رمضان)

وفى هذه الصورة يجيز النحاة إظهار العامل أو حذفه، ومما ظهر فيه ذلك العامل قول جرير(على نغم البسيط):

خلِّ الطريقَ لمن يبنى المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

وقد حرر الرضى[٣] طريقة تقدير ذلك العامل، واختيار التقدير المناسب؛ ففى مثل قولنا:

(الأسد)

نقدر:

(احذر)، أو(اتق)

ولا نقدر:

---

[١] ينظر الكتاب ١/ ٢٧٤، شرح الكافية ١/ ١٩٦.

[٢] ينظر الإعراب والتركيب ٢٣٩.

[٣] ينظر شرح الكافية ١٨/١.

(اترك)، أو(باعد) ، أو(نح)

على حين فى قولنا:

(نفسك)

نقدر:

(باعد، نح)

ولا نقدر:

(احذر، اتق).

الصورة الثانية

ذكر الاسم المحذر منه مكررا على أنه مفعول منه لفعل محذوف وجوبا، مثل:

(النار النار)

فـ(النار)الأولى مفعول منه منصوب على التحذير لفعل محذوف وجوبا، والتقدير:(احذر)، و(النار)الأخرى توكيد لفظى.

الصورة الثالثة

ذكر معطوف بعد الاسم المحذر منه منصوبا، مثل:

(الكذب والنفاق)

فالنفاق معطوف منصوب.

الصورة الرابعة

استعمال(إياك)، سواء بحرف عطف، أم دون حرف عطف، وهى تستعمل بواحدة من ثلاث صور؛ كما يلى:

١) ذكر (إياك)مرة واحدة، ومن شواهدها الحديث الشريف:

(إياكم والجلوس على الطرقات...)

فـ(إياكم)مفعول منه منصوب على التحذير لفعل محذوف وجوبا، والتقدير (أحذِّر)، و(الجلوس)مفعول منه منصوب على التحذير لفعل محذوف وجوبا، والتقدير (احذروا).

. ومن شواهده أيضا قول المضرس(على نغم الطويل)

فإياك والأمر الذى إن توسعت موارده ضاقت عليك المصادر

٢) ذكرها مكررة، وبعدها اسم منصوب على التحذير، كما فى قول الفضل القرشى(على نغم الطويل):

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

(إياك)الأولى مفعول منه منصوب على التحذير لفعل محذوف وجوبا، والتقدير (احذر)، و(إياك)الثانية توكيد لفظى، و(المراء)مفعول منه منصوب على التحذير لفعل محذوف وجوبا والتقدير (احذروا).

٣) ذكرها مرتين، وبينهما حرف عطف، وبعدهما اسم منصوب على التحذير، كما فى الحديث الشريف:

(إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)

وكما فى قول عمر:

(إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب)

وإن كان النحويون يشذذون استعمال ضمير الغائب، أو ضمير المتكلم، وقد ورد عن العرب – كما يروى الفراء – تبديل الهمزة فى(إياك) إلى(هاء)، ومن ذلك قول المضرس(على نغم الطويل):

فهياك والأمر الذى إن توسعت موارده ضاقت عليك المصادر

وقول المجهول(على نغم الرجز)

يا خال هلا قلت إذ أعطيتها هياك هياك وحنواء العنق

يقول ابن مالك:

(إياك والشر)ونحـــــــوه نَصَب محذّر بما استتاره وجـــــــب

ودون عطف ذا لـ(إيا)انسب وما ســـــــواه ستر فعله لن يلزما

إلا مع العطف أو التـــــــكرار كـ(الضيغم الضيغم يا ذا الســارى)

وشذ(إياى)، و(إياه)أشـــــــذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

وكمحذر بلا(إيا)اجـــــــعلا مغرى به فى كل ما قـــــد فصلا

المفعول المطلق

هو المصدر أو نائبه منصوبا بفعله، أو بما يعمل عمل الفعل، وهو يذكر لتأكيد عامله، أو بيان عدده، وهو أول المفعولات الستة[1] المقيدة لجانب الحدث فى الفعل، وهو أولها؛ بحكم أن المصدر هو الحدث نفسه الذى عبر عنه الفعل، ولعل ذلك هو ما عبر عنه الرضى[2] حين ذهب إلى أن المصدر هو المفعول الحقيقى؛ بحكم أن الفاعل يحدثه، ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل، أم لا يتعداه نحو(ضربت زيدا ضربا، قام زيد قياما)، وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن (زيدا)من قولك(ضربت زيدا)ليس مفعولا لك على الحقيقة، وإنما قيل

[1] ستة المفعولات هى(المفعول المطلق، المفعول به، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول منه)على ما هو آت.

[2] ينظر شرح الكافية ١٨٣/٢.

لـه(مفعول)علـى معنـى أن فعلـك واقـع بـه[1]، ويسـتوى فـى ذلـك أن يكـون المصدر من المصادر الأصلية المباشرة للفعل، أم مصدرا ميميا، أم من مصادر المرة والهيئة.

يقول ابن مالك:

المصدر اسم ما سـوى الزمان من مدلولى الفعل كـ(أمْن)مـــن(أمِن)
بمثله أو فعل أو وصـــف نصب وكونـه أصـــلا لهذين انتُخِـــب

تصنيف المفعول المطلق

ثلاثة أصناف، يعددها النحاة اعتمادا على مستوى الدلالة التى يؤديها ذلك المفعول فى تركيبه، ونرصدها فيما يلى:

المفعول المطلق المؤكد لعامله

ذلك عندما يأتى المصدر فى جملته دون وصف، أو إضافة، أو تثنية، كما فى قول الحق:

﴿... وتسير الجبال سيرا ...﴾ [2]

﴿... يوم تمور السماء مورا ...﴾ [3]

﴿... يُدعُون إلى نار جهنم دعًّا ... ﴾ [4]

---

[1] ينظر شرح المفصل ١/١١٠.

[2] من الآية ١٠ سورة الطور.

[3] من الآية ٩ سورة الطور.

[4] من الآية ١٣ سورة الطور.

ويمكن أن يكون ذلك النوع لا من الفعل، وإنما من المشتق، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... والناشرات نشرا ...﴾ [1]

﴿... .فالفارقات فرقا ...﴾ [2]

﴿... فالعاصفات عصفا ...﴾ [3]

المفعول المطلق المبين لنوع الحدث فى العامل

ذلك يحدث عندما يأتى المصدر فى جملته، وبعده وصف، أو إضافة، ومن شواهد الوصف ما جاء فى قول الحق:

﴿... ثم يجزاه الجزاء الأوفى ...﴾ [4]

﴿... اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ...﴾ [5]

﴿... فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ...﴾ [6]

وقول بشار(على نغم الطويل):

إذا ما غضبنا غضبة مُضَريَّة هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

ومن شواهد الإضافة قول الحق:

﴿... ولقد بوأنا بنى إسرائيل مبوأ صدق...﴾ [7]

---

[1] من الآية ٣ سورة المرسلات .

[2] من الآية ٤ سورة المرسلات.

[3] من الآية٢ سورة المرسلات.

[4] من الآية ٤١ سورة النجم.

[5] من الآية ٧٠ سورة الأحزاب.

[6] من الآية ٦٣ سورة الإسراء.

[7] من الآية ٩٣ سورة يونس.

﴿... وقل رب أدخلنى مدخل صدق...﴾ [1]

﴿... وأخرجنى مخرج صدق...﴾ [2]

المفعول المطلق المحدد لعدد مرات الحدث فى العامل

ذلك يحدث عندما يأتى المصدر فى جملته على صيغة التثنية، أو الجمع، أو لو كان المفعول المطلق اسم مرة، أو هيئة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... يوم نبطش البطشة الكبرى ...﴾ [3]

﴿... يضاعف لها العذاب ضعفين ...﴾ [4]

﴿... فيضاعف له أضعافا كثيرة ...﴾ [5]

ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وفتناك فتونا...﴾ [6]

﴿... وتظنون بالله الظنونا...﴾ [7]

وقول رابعة العدوية(على نغم المتقارب):

أحبك حبين حب الهوى وحبا لأنك أهل لذاكا

---

[1] من الآية ٨٠ سورة الإسراء.

[2] من الآية ٨٠ سورة الإسراء.

[3] من الآية ١٦ سورة الدخان.

[4] من الآية ٣٠ سورة الأحزاب.

[5] من الآية ٢٤٥ سورة البقرة.

[6] الآية ٤٠ سورة طه .

[7] الآية ١٠ سورة الأحزاب.

تثنية المصدر وجمعه

على أن تثنية المصدر، أو جمعه ليست محل اتفاق بين النحاة؛ فالمصدر الميمى، واسم المرة، واسم الهيئة، لا مانع عندهم من تثنيته، أو جمعه، أما المصدر الصريح المباشر فالنحاة فيه فريقان:

. أحدهما، وهو رأى الجمهور يمنع التثنية، والجمع؛ " ذلك أن المصدر لا يجمع حتى يكون قد فقد مصدريته، فعدم جنسه، أو حدثه "[1] .

. والرأى الآخر من أهله أبو حيان، وابن مالك، والسيوطى، وهم يجيزون تثنيته، أو جمعه؛ حيث عندهم، " وإن زالت معه الصيغة الأصلية، فالمعنى معها باق، ويتضاعف بالجمع "[2]، وذلك يحدث فى حالين:

ـ أحدهما سبق ذكره، ولا خلاف فى جواز تثنيته، وجمعه، وهو إذا كان مختوما بالتاء، مثل:

(قراءة . قراءتين . قراءات)

(رحمة . رحمتين . رحمات)

(إزالة . إزالتيـــن . إزالات)

. والآخر، وهو الذى فيه ذلك الخلاف، وهو إذا كان دالا على تنوع مثل:

(رأى . رأيين . آراء)

(عمل . عملين . أعمال)

(اتجاه . اتجاهين . اتجاهات)

يقول ابن مالك:

---

[1] همع الهوامع ٢/ ٩٢.

[2] السابق فى الموضع ذاته.

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد كـ سرت سيرتين سير ذى رشد
وما لتوكيد فوحـــــد أبدا وثَن واجـــــمع غيره وأفردا

النائب عن المصدر فى باب المفعول المطلق

رصد النحاة مجموعة من المفردات تأتى منصوبة فى تراكيبها، ولم يجدوا لديهم توجيها نحويا لذلك النصب سوى إقحامها فى النصب على المفعول المطلق، وعندهم أن المفعول المطلق مصدر، فقالوا إن تلك المفردات نائبة عن المصدر فى باب المفعول المطلق[1]، وهم يحددون تلك المفردات فيما يلى:

١) معنى المصدر

من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا﴾[2]

. وقول رؤبة(على نغم الرجز):

يعجبه السخون والبرود والتمر حبا ما له مزيد

٢) اسم المصدر

من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وأسرحكن سراحا جميلا ...﴾[3]

---

[1] من ثم تأتى تسميتى هذا الباب بأنه(سلة مهملات)الأبواب النحوية.

[2] الآية ١٨ سورة الكهف.

[3] الآية ٢٨ سورة الأحزاب.

﴿... والله أنبتكم من الأرض نباتا ...﴾[1]

﴿... وتعالى عما يقولون علوا كبيرا...﴾[2]

٣) عدد المصدر

أى اسم العدد، على أن يكون تمييزه المصدر، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾[3]

﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات﴾[4]

﴿ ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات﴾[5]

٤) عدد المصدر

أى اسم العدد مميزا بغير المصدر، كقول الحق:

﴿ إن تستغفر لهم سبعين مرة ﴾[6]

٥) عدد المصدر دون تمييز

من شواهد ذلك قول الحق:

﴿... ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين﴾[1]

---

[1] الآية ١٧ سورة نوح.

[2] الآية ٤٣ سورة الإسراء.

[3] الآية ٤ سورة النور.

[4] الآية ٦ سورة النور.

[5] الآية ٨ سورة النور.

[6] الآية ٨٠ سورة التوبة.

﴿... نؤتها أجرها مرتين...﴾ [٢]

٦) صفة المصدر

من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ كى نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا ﴾[٣]

﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ [٤]

﴿ إن لبثتم إلا قليلا ﴾[٥]

٧) نوع المصدر

كما فى قولك:

(نمت إغفاءِ).

(قعدنا القرفصاءِ)

(رجع العدو القهقرى)

٨) ضمير المصدر المذكور قبلا

من شواهد ذلك قول الحق:

﴿ أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين﴾[٦]

---

[١] الآية١١ سورة غافر.

[٢] الآية٣١ الأحزاب.

[٣] الآية٣٣ طه.

[٤] الآية ٨٥ الإسراء.

[٥] الآية١١٤ سورة المؤمنون.

[٦] الآية١١٥ سورة المائدة.

٩) المضاف إلى المصدر

من الكلمات(كل وبعض، أى)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق :

﴿ ولا تميلوا كل الميل﴾[١]

وقول المجنون(على نغم الطويل):

وقد يجمع الله الشتيتن بعد ما يظنان كل الظن ألا تلاقيا

وقول الحق:

﴿... ولو تقول علينا بعض الأقاويل ...﴾[٢]

﴿... وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون...﴾ [٣]

١٠) الإشارة إلى المصدر

من ذلك قولك:

(نحن نعمل هذا العمل)

يقول ابن مالك:

وقد ينوب عنه ما عليه دل كـ جِدَّ كل الجدِّ وافرح الجذل

رتبة المفعول المطلق

---

[١] من الآية ١٣ سورة النساء.

[٢] من الآية ٤٤ الحاقة.

[٣] من الآية ٢٢٧ سورة الشعراء.

يجب تأخير المفعول المطلق المؤكد لعامله، فلا يأتى قبل عامله؛ فليس من العقل توكيد ما لم يتم ذكره بعد، أما إذا كان المفعول المطلق مبينا لنوع الحدث، أو محددا عدد مرات وقوعه فإنه يجوز فيه أن يتقدم على عامله، أو يتأخر عنه، ومما تقدم فيه المفعول المطلق قبل العامل قول الحق:

﴿... وَعْدَ الصدق الذي كانوا يوعدون...﴾ [1]

بل يكون تقديمه واجبا إذا كان من ألفاظ الصدارة، كقول الحق:

﴿... وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ...﴾ [2]

حذف العامل

إذا كان المفعول المطلق مؤكد لعامله، فإنه يمتنع حذف ذلك العامل، ولا يجوز. بل يجب . ذكره؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد.

يقول ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع

أما إذا كان المفعول المطلق مبينا للنوع، أو محددا عدد مرات وقوع الحدث، فإن عامله يجوز أحيانا حذفه، ويجب فى أحيانا أخرى حذفه، على النحو التالى.

أولا الحذف الواجب

يحدث ذلك فى أربع الحالات التالية [3]

---

[1] من الآية ١٦ سورة الأحقاف.

[2] من الآية ٢٢٧ سورة الشعراء.

[3] ينظر الكتاب ١/ ٢٩٦.

١) إذا جاء المصدر بدلا من فعله، سواء كان السياق خبريا، أم إنشائيا، فمن السياق الخبرى ما جاء فى قول الحق:

﴿... وعدَ الله لا يخلف الله وعده...﴾ [١]

﴿... معاذَ الله إنه ربى أحسن مثواى...﴾ [٢]

﴿... سبحان الله وما أنا من المشركين...﴾ [٣]

﴿...لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما إلا قيلا سلاما سلاما﴾ [٤]

وقول خالد بن الوليد(على نغم الرجز):

يا عُزَّ كفرانَك لا غفرانَك إنى رأيت الله قد أهانك

وقول المجهول(على نغم الطويل):

ووحشية لسنا نرى من يصدها عن الفتك فضلا أن نرى من يصيدها

وقول الأحوص الأنصارى(على نغم الكامل):

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسما إليك مع الصدود لأمْيلُ [٥]

ومن السياق الإنشائى ما هو فى موضع الأمر، كقول الحق:

﴿... والذين كفروا فتعسا لهم ...﴾ [٦]

﴿... فضرب الرقاب...﴾ [٧]

---

[١] من الآية ٤ سورة الروم.

[٢] الآية ٧٣ سورة يوسف.

[٣] الآية ١٠٨ سورة يوسف.

[٤] الآية ٢٥ ، ٢٦ سورة الواقعة.

[٥] ديوان الأحوص ١٧.

[٦] الآية ٨ سورة محمد .

[٧] الآية ٤ سورة محمد.

﴿... ويلَك آمن...﴾ [1]

وقول أعشى همدان(على نغم الطويل):

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

وقول قطرى بن الفجاءة(على نغم الوافر):

فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

وقول طرفة(على نغم الطويل):

أيا منذر أفنيتَ فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

وقول كثير عزة(على نغم الطويل):

هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت

ومنه ما هو غير أمر، مثل الاستفهام، ومن ذلك ما جاء فى قول النمر بن تولب(على نغم الكامل):

أ تبكّيا من كل شىء هين؟ سَفَه بكاءُ العين ما لم تدمع

وقول جرير(على نغم الوافر):

أعبدا حل فى شعبى غريبا ألؤما لا أبا لك واغترابا

وقول عنترة(على نغم الطويل):

أظلما ورمحى ناصرى وحسامى؟ وذلا وعزى قائد بزمامى

وقول العجاج(على نغم الرجز):

أطربًا وأنت قِنَّسرِى؟

٢) إذا جاء المصدر بعد(إما)الشرطية التفصيلية مع التكرار، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

---

[1] الآية ١٧ سورة الأحقاف.

﴿... فإما منا بعد وإما فداء ...﴾ [1]

وقول المجهول(على نغم البسيط):

لأجهدن فإما درء واقعة تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

٣) إذا جاء المصدر نائبا عن فعله، وقبله مبتدأ، يدل على جثة، ومن ذلك جاء فى قول المجهول(على نغم الخفيف):

أنا جدا جدا ولهوك يزداد إذن ما إلى اتفاق سبيل

ومن أمثال العرب:

(إنما أنت خلاف الضبع)

(إنما أنت سيرا سيرا)[2]

٤) إذا دل المصدر على تشبيه، وقبله جملة فيها من حدث المصدر[3]، ومن ذلك قولهم:

(لصوتك هدير هدير المدفع)

ومن شواهد سيبويه[4] قول النابغة(على نغم الطويل):

لها بعد إسناد الكليم وهدئه ورنة من يبكى إذا كان باكيا

هدير هدير الثور ينفض رأسه يذب بروقيه الكلاب الضواريا

يقول ابن مالك:

والحذف حتم معْ آت بدلا من فعله كـ ندلا اللذْ كـ اندلا

وما لتفضيل كـ إما منًّا عامله يحذف حيث عنا

---

[1] الآية ٤ سورة محمد.

[2] ينظر شرح الكافية ١/١٣٠.

[3] ينظر شرح الكافية ١/١٢١ .

[4] ينظر الكتاب ١/٣٥٥، ٣٦١ .

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند
كذاك ذو التشبيه بعد جمله كـ(لى بكا بكاء ذات عضله)

ثانيا الحذف الجائز

يحدث ذلك إذا دل على المحذوف دليل سياقى، أو حالى، فمن دليل السياق أن تسمع سائلا يقول لك:

(هل أجبت فى الامتحان؟)

فتجيبه بالنصب قائلا:

(إجابةً دقيقةً)

ومن دليل الحال أن ترى شخصا مستعدا لأداء فريضة الحج، فتقول له بالنصب:

(حجا مبرورا إن شاء الله)

المفعول به

هو اسم منصوب، يقع عليه حدث الفعل التام المتعدى، أو ما يشبهه، ويمكن تحرير التعريف هذا على طريقة القدماء بتفصيل الحديث عن مجموعة نقاط فيه:

ـ قولنا إن المفعول به(اسم) يفيد إخراج الأفعال والحروف؛ فلا يقع أى منهما فى وظيفة المفعول به، إلا إذا قصدنا الناحية اللفظية فى الفعل، أو فى الحرف، دون ناحية الدلالة فى أى منهما، وحينئذ فليس الفعل فعلا، وليس الحرف حرفا، ومن نماذج ذلك قولك فى تعليم التلميذ الكتابة:

(تعلم التلميذ ينمو ويربح)

فالكلمة(ينمو)مفعول به منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها انشغال المحل بحركة الحكاية، وكذلك فى قولك:

(تعلم التلميذ إلى وفى)

فالكلمة(إلى)مفعول به منصوب...إلخ.

صيغة المفعول به

تتعدد صيغة الكلمة المستخدمة فى هذى الوظيفة؛ فى تكون:

١)اسما ظاهرا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿اهدنا الصراط المستقيم ﴾[١]

فـ(الصراط) مفعول به منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه اسم مفرد صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

٢)ضميرا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...إياك نعبد...﴾[٢]

فـ(إياك)مفعول به، ضمير مبنى على الفتح فى محل نصب.

٣)اسم إشارة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ رب اجعل هذا البلد آمنا﴾ [٣]

فـ(هذا)اسم اشارة مبنى ... فى محل نصب مفعول به.

٤)اسما موصولا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...أتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا...﴾ [١]

---

[١] الآية ٦ سورة الفاتحة.

[٢] من الآية ٥ سورة الفاتحة.

[٣] من الآية ٣٥ سورة ابراهيم.

فـ(ما)اسم موصول مبنى ... فى محل نصب مفعول به.

٥)اسم استفهام، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... فأى آيات الله تنكرون...﴾ [٢]

فـ(أى)اسم استفهام، مبنى... فى محل نصب مفعول به.

٦)مصدرا مؤولا من(أن)، واسمها وخبرها، كما فى قول الحق:

﴿... وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب...﴾ [٣]

(أنهم بادون)مصدر مؤول؛ كأنه قال(بدوهم) منصوب؛ لأنه مفعول به.

ـ قولنا إن المفعول به(منصوب)، فيه إخراج لجميع الأسماء المرفوعة، والمجرورة؛ حيث لا يصح فى المفعول به أن يكون مرفوعا، أو مجرورا، ويستثنى من ذلك أمران:

الأول تراكيب يأتى فيها المفعول به مرفوعا شذوذا، اعتمادا على أن الدلالة تحدد الفاعل والمفعول به، كما فى مثال النحويين الشهير:

(خرق الثوبُ المسمارَ)

برفع المفعول به(الثوب)، ونصب الفاعل(المسمار) شذوذا.

الآخر تراكيب الفعل اللازم الذى يحتاج إلى حرف جر بعده، وهذا النوع من الفعل اللازم يحسن أن أسميه(الفعل القاصر)؛ بحيث إذا أزلنا حرف الجر انتصب المفعول به؛ كقول الحق:

﴿... واشكروا لله...﴾ [٤]

---

[١] من الآية ٦٢ سورة هود.

[٢] من الآية ٨١ سورة غافر.

[٣] من الآية ٢٠ سورة الأحزاب.

[٤] من الآية ١٧٢ سورة البقرة.

﴿... واشكروا لى ولا تكفرون...﴾ [1]

ـ قولنا(يقع عليه حدث الفعل)هو سر تسمية هذا النوع بأنه المفعول به؛ فالتقييد بحرف الجر(الباء)الدال على الإلصاق، يعنى وصول الحدث إلى ذلك المفعول.

ـ قولنا(الفعل التام)فيه إخراج جميع الأفعال الناقصة(كان وأخواتها، كاد وأخواتها، ليس وأخواتها)؛ حيث إن تلك المجموعات من الأفعال لا تحتاج فى تركيبها إلى المفعول به.

ـ قولنا(المتعدى)فيه إخراج جميع الأفعال اللازمة؛ حيث إن الفعل اللازم يكتفى فقط برفع الفاعل، كما فى قول الحق:

﴿...إذا جاء نصر الله والفتح...﴾ [2]

فالكلمة(نصر)فاعل مرفوع، أو الفعل القاصر الذى يعتمد على حرف جر بعد فاعله، حتى يصل إلى المفعول به دلالة، كما فى قول الحق:

﴿... واشكروا لله...﴾ [3]

﴿... واشكروا لى ولا تكفرون...﴾ [4]

رتبة المفعول به

عادة يكون المفعول به بعد الفعل والفاعل، لكن هذه الرتبة تجوز أحيانا، وتجب أحيانا أخرى، وكذلك فى مجيء المفعول به بين الفعل

---

[1] من الآية ١٥٢ سورة البقرة.

[2] الآية الأولى سورة النصر.

[3] من الآية ١٧٢ سورة البقرة.

[4] من الآية ١٥٢ سورة البقرة.

والفاعل، أو فى مجيئه قبل الفعل والفاعل، وفيما يلى بيان كل واحدة من تلك الرتب[1].

أولا جواز إعادة الترتيب

يجوز تغيير ترتيب الجمل الفعلية من النموذج الذى اعتبره النحويون (أصلا)، وهو:

(فعل+ فاعل+مفعول)

إلى واحد من النموذجين:

(فعل+مفعول+فاعل)،

(مفعول+فعل+فاعل)

وفيما يلى بيان لذينك النموذجين.

(١)النموذج فعل + مفعول + فاعل

يحدث ذلك حسب احتياج التركيب والسياق، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...وأخذت الذين ظلموا الصيحة...﴾ [2]

أخذت (فعل)، و(الذين)، مفعول(الصيحة)فاعل، ويمكن فى غير القرآن أن يكون ترتيب الجملة على النموذج:

---

[1] ينظر كتابنا(تركيب الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل)، وفى أثر الرتبة عموما اقرأ باستفاضة(القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية)رسالة الماجستير للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد، وهى مودعة فى مكتبة آداب قنا.

[2] من الآية ٩٤ سورة هود.

(وأخذت الصيحة الذين ظلموا)

أخذت(فعل)، الذين(فاعل)، (الصيحة)مفعول به.

﴿...وأخذ الذين ظلموا الصيحة...﴾ [1]

(أخذ)فعل، و(الذين)مفعول، و(الصيحة) فاعل، ويمكن فى غير القرآن أن يكون ترتيب الجملة على النموذج(وأخذ الصيحة الذين ظلموا)، (أخذ) فعل، و(الذين)فاعل، (الصيحة)مفعول.

(٢)النموذج مفعول + فعل + فاعل

يحدث ذلك حسب احتياج التركيب والسياق، ومن شواهد ذلك قول الصحابى فى استفساره من المعصوم(صلى الله عليه وسلم):

(آلمدية تريد يا رسول الله)

(المديـة)مفعول، و(تريـد)فعل، والفاعل مستتر وجوبـا، ويمكـن فـى تلـك الجملة إعادة ترتيبها إلى:

(أتريد المدية يارسول الله)

(تريد) فعل، والفاعل مستتر، و(المدية)مفعول.

ثانيا وجوب إعادة الترتيب

سبق التنويه إلى أنه أحيانا يجب إعادة ترتيب الجملة الفعلية؛ لتكون على واحد من النموذجين:

---

[1] من الآية ٦٧ سورة هود.

(فعل+مفعول+فاعل)،

(مفعول+فعل+فاعل)،

وقبل هذين النموذجين لإعادة الترتيب عندنا النموذج الذى اعتبره النحويون(أصلا)، ومنه تبدأ إعادة الترتيب، وهو أيضا يكون أحيانا واجبا فى الجملة الفعلية، وهو:

(فعل+ فاعل+مفعول)،

وفيما يلى بيان لذلك النموذج، ثم بيان لكل من النموذجين اللذين يتم فيهما إعادة ترتيب الجملة الفعلية، كل منها فى حالة الوجوب.

(١)النموذج فعل + فاعل + مفعول

يجب بقاء الجملة الفعلية على الترتيب الذى اعتبره النحويون(أصلا)، وهو النموذج:

(فعل+فاعل+مفعول)،

وذلك يحدث فى ست حالات، نرصدها فيما يلى.

الحال الأولى

إذا لم تكن علامة الإعراب ظاهرة فى كل من الفاعل والمفعول، مما يعنى فقدان التمييز بينهما فى الجملة، وذلك يحدث إذا كان كل منهما إما اسما مقصورا، فيتعذر ظهور علامة الإعرب، وإما اسما مضافا إلى ياء المتكلم، فيمتنع ظهور علامة الإعراب لانشغال المحل بحركة الكسر

المناسب لـ(ياء)المتكلم، وإما اسما مبنيا، وفى تلك الحالات الثلاث يشترط عدم القدرة على التمييز بين الفاعل والمفعول من خلال الدلالة، أو العلامات الشكلية الأخرى، وفيما يلى بيان ذلك فى كل واحدة من تلك الأمور الثلاثة.

١) حالة الاسم المقصور فى كل من الفاعل والمفعول، من نماذجها قولك:

(زار موسى عيسى)

يضطر المحلل النحوى إلى اعتبار الاسم المقدم فاعلا، والمؤخر مفعولا به؛ حيث لا توجد علامة، تؤدى إلى غير ذلك، ومن ثم يسمى كثير من الباحثين ذلك النموذج باسم الرتبة المقيدة[١]، بمعنى أنه يجب حينئذ كون الفاعل مقدما، والمفعول به مؤخرا، لكن إذا ظهرت فى التركيب علامة أخرى دلالية، أو شكلية؛ لبيان الفاعل من المفعول فإن الترتيب حينئذ يتحول إلى الرتبة الحرة، ومن نماذج ذلك قولك:

(أكل موسى الكمثرى)

فدلالة الفعل(أكل)تعطينا كون(موسى)هو الفاعل، و(الكمثرى)هو المفعول به، ومن ثم يرى النحويون الرتبة حرة فى مثل ذلك التركيب؛ فيجوز أن نقول:

(أكل الكمثرى موسى)

---

[١] ينظر جملة الفاعل بين الكم والكيف ١٣٥.

وذلك اعتمادا على تلك العلامة الدلالية فى الفعل(أكل)، ومن نماذج الاعتماد على علامة شكلية فى كون الرتبة حرة فى الاسم المقصور قولك:

(زارت نجوى عيسى)

فـ(تاء)التأنيث مع الفعل(زار)تحدد كون المؤنث (نجوى)هو الفاعل، مما يعنى كون غيرها(عيسى)هو المفعول به، وعليه فإنه يجوز لك أن تقول(زارت عيسى نجوى)، دون خفاء كون(نجوى) هى الفاعل، و(عيسى)هو المفعول به.

٢) حال الاسم المضاف إلى ياء المتكلم فى كل من الفاعل والمفعول، من نماذجها قولك:

(زار أخى أبى)

يضطر المحلل النحوى إلى اعتبار الاسم المقدم(أخى)فاعلا، والمؤخر(أبى)مفعولا به؛ حيث لا توجد علامة، تؤدى إلى غير ذلك، ومن ثم وجب اعتبار المقدم فاعلا، لكن إذا ظهرت فى التركيب علامة أخرى دلالية، أو شكلية؛ لبيان الفاعل من المفعول به فإن الترتيب حينئذ يتحول إلى الرتبة الحرة، ومن نماذج ذلك قولك:

(قرأ أخى كتابى)

فدلالة الفعل(قرأ)تعطينا كون(أخى)هو الفاعل، و(كتابى)هو المفعول به، ومن ثم يرى النحويون الرتبة حرة فى مثل ذلك التركيب، فيجوز أن تقول:

(قرأ كتابى أخى)

وذلك اعتمادا على تلك القرنية الدلالية فى الفعل (قرأ)، ومن نماذج الاعتماد على علامة شكلية فى كون الرتبة حرة فى الاسم المضاف إلى(ياء)المتكلم قولك:

(زارت أختى أبى)

فـ(تاء) التأنيث مع الفعل(زار)تحدد كون المؤنث(أختى)هو الفاعل، مما يعنى كون غيرها(أبى)هو المفعول به، وعليه فإنه يجوز لك أن تقول:

(زارت أبى أختى)

دون خفاء فى كون(أختى)هى الفاعل و(أبى)هو المفعول به.

٣) حال الاسم المبنى فى كل من الفاعل والمفعول به من نماذجها قولك:

(زار هذا الذى مرض)

يضطر المحلل النحوى إلى اعتبار الاسم المقدم (هذا) فاعلا، والمؤخر(الذى مرض)مفعولا به؛ حيث لا توجد علامة، تؤدى إلى غير ذلك، ومن ثم وجب اعتبار المقدم فاعلا، لكن إذا ظهرت فى التركيب علامة أخرى دلالية، أو شكلية لبيان الفاعل من المفعول به، فإن الترتيب حينئذ يتحول إلى الرتبة الحرة، ومن نماذج ذلك قولك:

(كتب هذا الذى قرأناه أمس)

فدلالة الفعل(كتب)تعطينا كون(هذا)هو الفاعل، و(الذى قرأناه)هو المفعول به، ومن ثم يرى النحويون الرتبة حرة فى مثل ذلك التركيب، فيجوز أن نقول:

(كتب الذى قرأناه أمس هذا)

وذلك اعتمادا على تلك القرينة الدلالية فى الفعل(كتب).

ومن نماذج الاعتماد على علامة شكلية فى كون الرتبة حرة فى الاسم المبنى قولك:

(زارت هذه الذى مرض)

فـ(تاء) التأنيث مع الفعل(زار)تحدد كون المؤنث(هذه)هو الفاعل، مما يعنى كون غيرها(الذى مرض)هو المفعول به، وعليه فإنه يجوز لك أن تقول:

(زارت الذى مرض هذه)

دون خفاء فى كون(هذه)هى الفاعل، وقولك(الذى مرض)هو المفعول به.

الحال الثانية

كون الفاعل والمفعول معا من الضمائر المتصلة، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا...﴾ [1]

فـ(التاء)فاعل، والضمير(ك)مفعول به، والرتبة مقيدة على كون الضمير الأول هو الفاعل، والضمير الآخر هو المفعول به.

الحال الثالثة

كون الفاعل ضميرا متصلا، والمفعول به اسما ظاهرا، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا...﴾ [2]

---

[1] من الآية ٩ سورة مريم.

[2] من الآية ١٢٥ سورة البقرة.

الضمير(نا) فاعل، و(البيت)مفعول به، فالفاعل يكون قبل المفعول به وجوبا من ناحية الاستعمال، ومن ناحية العقل؛ فالمتصل بالفعل لابد أن يكون قبل المفعول به الذى لم يتصل بالفعل.

الحال الرابعة

كون المفعول محصورا بـ(إنما)، أو بالنفى مع(إلا)، ومن نماذج ذلك قولك:

(إنما يؤدب الأب الأولاد)

فـ(الأب) فاعل، و(الأولاد) مفعول به؛ حيث لو حدث العكس لفقدنا دلالة الحصر فى الفاعل، ولتحولت حينئذ دلالة الحصر إلى المقدم، وهو المفعول به.

ولعل مما يجد ذكره أنه لا خلاف بين النحويين فى وجوب تقديم المفعول به المحصور بـ(إنما)على فاعله، لكنهم اختلفوا فى وجوب تقديم المفعول به المحصور بـ(النفى) مع(إلا)، ومن ذلك ما يجيزه البصريون[1]، ومن الكوفيين الكسائى، والفراء، وابن الأنبارى، من تقديم المفعول به المحصور بالنفى و(إلا)على فاعله، ومما يعتمد عليه هذا الفريق من النحويين فى ذلك التجويز قول دعبل الخزاعى(على نغم الطويل):

ولما أبى إلا جماحا فؤادُهُ ولم يسْلُ عن ليلى بمال ولا أهل

(فؤاده) فاعل مؤخر جوازا عند البصريين، و(جماحا)مفعول به مقدم جوازا عند البصريين، رغم كونه محصورا بـ(إلا)، وكذلك فى قول المجنون(على نغم الطويل):

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ١٠٣/٢.

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعفَ ما بى كلامُها

(كلامها)فاعل، و(ضعف)مفعول به مقدم جوازا عند البصريين.

الحال الخامسة

إذا جاء العامل فى نصب المفعول بـه مصدرا مضافا إلـى فاعلـه، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم...﴾ [1]

(أنفسكم)مفعول به للمصدر(مقت)المضاف إلى فاعله(كم)، وهو مفعول بـه منصوب، وعلامة النصب فتحة ...إلخ.

﴿... فبما نقضهم ميثاقَهم لعناهم...﴾ [2]

(ميثاقهم)مفعول به للمصدر(نقض)المضاف إلـى فاعلـه(هم)، وهو مفعول به منصوب، وعلامة النصب فتحة ...إلخ.

﴿... ولولا دفع الله الناس...﴾ [3]

(الناس)مفعول به للمصدر (دفع) المضاف إلـى فاعلـه(الله)، وهو مفعول به منصوب، وعلامة النصب فتحة ...إلخ.

الحال السادسة

إذا جـاء العامـل فـى نصـب المفعـول بـه(أفعل)التعجـب فـى الصيغة(ما أفعله)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

---

[1] من الآية ١٠ سورة غافر.

[2] من الآية ١٣ سورة المائدة.

[3] من الآية ٢٥١ سورة البقرة.

﴿... فما أصبرهم على النار...﴾ [1]

الضمير(هم)ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به لفعل التعجب.

(٢)النموذج (فعل+مفعول به+فاعل)

يجب تقديم المفعول به قبل الفاعل فى كل واحد من ثلاث حالات، نرصدها فيما يلى:

الحال الأولى

إذا كان الفاعل محصورا فيه بـ(إنما)على اتفاق بين النحاة، أو بالنفى مع(إلا)عند جمهور النحويين [2] خلافا للكسائى، ومن شواهد حصر الفاعل بـ(إنما)قول الحق:

﴿...إنما يخشى الله من عباده العلماء ...﴾ [3]

لفظ الجلالة(الله)مفعول به مقدم وجوبا، و(العلماء)فاعل مؤخر وجوبا، ومما جاء فيه حصر الفاعل بالنفى و(إلا)قول المتنبى(على نغم البسيط):

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها

(الشوق)مفعول به مقدم وجوبا، و(من)فاعل محصور فيه مؤخر وجوبا، ومن شواهده قول عمرو بن معديكرب(على نغم السريع):

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا

---

[1] من الآية ١٧٥ سورة البقرة.

[2] ينظر شرح ابن عقيل ١٠٠/٢.

[3] من الآية ٢٨ سورة فاطر.

(الفارس)مفعول به مقدم وجوبا، والضمير(أنا)فاعل محصور فيه مؤخر وجوبا، لكن يجوز عند الكسائى تقديم الفاعل المحصور فيه على المفعول به، وهو يعتمد فى ذلك على ما يستشهد به من قول المجهول(على نغم البسيط):

ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جُبأٌ بطلا

(لئيم)فاعل محصور فيه مقدم جوازا عند الكسائى، و(ما)مفعول به مؤخر، ومنه قول ذى الرمة(على نغم الطويل):

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها

(الله)فاعل محصور فيه مقدم جوازا عند الكسائى، و(ما)مفعول به.

الحال الثانية

إذا اتصل بالفاعل ضمير، يعود إلى المفعول به، وذلك حتى لا يعود الضمير حينئذ على متأخر، هو المفعول به ؛ حيث إنه من أصولهم أنه:

(لا يصح إعادة الضمير إلى متأخر)

ولذلك وجب تقديم ذلك المفعول به قبل الفاعل؛ حتى يعود الضمير المتصل بالفاعل المتأخر وجوبا على المفعول به المقدم وجوبا، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم...﴾ [1]

(الظالمين)مفعول به مقدم وجوبا، و(معذرة)فاعل مؤخر وجوبا، والضمير(هم)ضمير يعود إلى المفعول به.

---

[1] من الآية ٥٢ سورة غافر.

﴿... وإذ ابتلى إبراهيمَ ربه بكلمات فأتمهن...﴾ [1]

(إبراهيم)مفعول به مقدم وجوبا، و(رب)فاعل مؤخر وجوبا، و(ـه)ضمير، يعود إلى المفعول به.

خلاف وشواهد

هذا هو رأى جمهور النحويين فى مسألة عدم السماح بإعادة الضمير إلى متأخر، لكن خالفهم فى ذلك جماعة من النحويين[2]، منهم بصريون، مثل الأخفش، وابن جنى، وابن مالك، والرضى، ومنهم كوفيون، مثل الطوال أبى عبد الله؛ حيث يبيح هؤلاء ما يمنعه الجمهور، ويجيزون عود الضمير على متأخر، وهم فى ذلك يستشهدون بما جاء فى قول مصعب بن الزبير(على نغم البسيط):

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

(واو)الجماعة فاعل، و(ـه)ضمير، يعود إلى المفعول به المتأخر، و(مصعبا)مفول به متأخر.

وقول حسان بن ثابت(على نغم الطويل):

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجدُهُ الدهرَ مطعما

(مجد) فاعل، و(ـه) ضمير، يعود على المفعول به المتأخر، و(مطعما)مفعول به.

وكذلك فى قول أبى الأسود الدؤلى(على نغم الطويل):

جزى ربُّهُ عنى عديَّ بنَ حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

---

[1] من الآية ١٢٤ سورة البقرة.

[2] ينظر شرح ابن عقيل ١٠٥/٢.

(ربّ)فاعل، و(ـه)ضمير، يعود على المفعول به المتأخر، و(عدى)مفعول به.

وكذلك فى قول بكير بن معدان اليربوعى(على نغم السريع):

لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع

(أصحاب)فاعل،و(ـه)ضمير، يعود على المفعول به المتأخر، و(مصعبا)مفعول به.

وكذلك فى قول أبى جندب بن مرة القردى(على نغم الطويل):

ألا ليت شعرى هل يلومن قومُهُ زهيرا على ما جر من كل جانب

(قوم) فاعل، و(ـه)ضمير، يعود على المفعول به المتأخر.

وقول المجهول(على نغم الطويل):

كسا حلمُهُ ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

(حلم)فاعل، و(ـه)ضمير، يعود على المفعول به المتأخر، و(ذا)مفعول به.

وكذلك فى قول سليط بن سعد(على نغم البسيط):

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

(بنو)فاعل، و(ـه)ضمير، يعود على المفعول به المتأخر، و(أبا) مفعول به.

وكذلك فى قول المجهول(على نغم الطويل):

وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر

(أعمال) فاعل، و(ـه)ضمير، يعود على المفعول به المتأخر(المرء).

الحال الثالثة

إذا كان المفعول به ضميرا متصلا، والفاعل اسما ظاهرا، وذلك حتى لا يتغير ضمير المفعول به إلى ضمير منفصل، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه ...﴾ [1]

(ه) مفعول به ضمير متصل، و(رب)فاعل اسم ظاهر.

(٣) النموذج(مفعول به + فعل + فاعل)

يجب تقديم المفعول به قبل الفعل والفاعل فى الجملة الفعلية فى حالين:

الحال الأولى

إذا كان المفعول به من الألفاظ التى حقها صدارة الجملة، وتلك الألفاظ واحد من أسماء الشرط، هو(أى)، أو واحد من ثلاثة من أسماء للاستفهام، هى:

(من، كم، أى)

وكل من هذه الكلمات لا يكون مفعولا به فى جملته إلا إذا جاء بعده فعل، يحتاج إلى مفعول به، ولم تذكر الجملة ذلك المفعول بعده، وفيما يلى رصد لعدد من الشواهد، والنماذج؛ لبيان استخدام كل منها فى موضع المفعول به المقدم على الفعل والفاعل وجوبا.

---

[1] من الآية ١٥ سورة الفجر.

. أى الشرطية، ومن شواهدها قول الحق:

﴿... أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى...﴾ [1]

(أى)اسم شرط مفعول بـه، مقدم وجوبا قبل فعل الشرط وفاعلـه، (تدعو) فعل الشرط، والفاعل(واو)الجماعة.

. أى الاستفهامية، ومن شواهدها قول الحق:

﴿... فأى آيات الله تنكرون...﴾ [2]

(أى)اسم استفهام مفعول به، مقدم وجوبا قبل الفعل والفاعل.

. كم، ومن شواهدها قول الحق:

﴿... قال قائل منهم كم لبثتم ...﴾ [3]

(كم)مفعول به مقدم وجوبا على فعله وفاعله.

. من الاستفهامية، ومن نماذجها قولك:

(من قابلت اليوم؟)

(من)مفعول به مقدم وجوبا على فعله وفاعله.

الحال الأخرى

إذا جاء عامل المفعول به بعد(فاء)أما الشرطية. ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿ فأما اليتيم فلا تقهر...﴾[1]

---

[1] من الآية ١١٠ سورة الإسراء.

[2] من الآية ٨١ سورة غافر.

[3] من الآية ١٩ سورة الكهف.

(اليتيم)مفعول به مقدم وجوبا على فعله وفاعله؛ لأنه بعد(أما)الشرطية، ويمكن فى هذه الحال أن تكون(أما)مقدرة، ويستشهد النحويون فى ذلك بقول الحق:

﴿وربك فكبر وثيابك فطهر﴾[٢]

على التقدير:

(وأما ربك فكبر، وأما ثيابك فطهر)

حذف المفعول به

يجوز حذف المفعول به فى تراكيبه، إذا كان لذلك الحذف غرض لفظى، أو دلالى، ومن الأغراض اللفظية لحذف المفعول به ما يأتى:

. المحافظة على السجع فى النثر، ومن ذلك قول الحق:

﴿... فنادوا صاحبهم فتعاطى۞ فعقر ۞...﴾[٣]

المفعول به للفعلين محذوف جوازا، وكذلك للفعل(قلى)فى:

﴿... ما ودعك ربك وما قلى ۞...﴾[٤]

ـ المحافظة على موسيقى الشعر، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول المتنبى(طويل):

فيا شوق ما أبقى ويالى من النوى ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى

---

[١] الآية ٩ سورة الضحى.

[٢] الآيتان ٣ ، ٤ سورة المدثر.

[٣] من الآية ٢٩ سورة القمر .

[٤] من الآية ٣ سورة الضحى .

ومن الأغراض الدلالية لحذف المفعول به جوازا عدم تعلق غرض التركيب بذكر ذلك المفعول، ومن ذلك قول الحق:

﴿... وأنه هو أضحك۞ وأبكى۞...﴾ [1]

﴿... وأنه هو أمات۞ وأحيا۞...﴾ [2]

﴿... الذى خلق۞ فسوى۞...﴾ [3]

﴿... والذى قدر۞ فهدى۞...﴾ [4]

المفعول معه

هو اسم فضلة منصوب بعد(واو)بمعنى(مع)، يدل على مصاحبة فاعل فعل لفظا، ومعنى، أو معنى فقط، ولا يصح عطفه على ما قبله.

تحرير التعريف

. قولنا(اسم)يعنى أن الفعل، والحرف لا يقعان هذا الموقع، حتى لو تحققت فيهما بقية خصائص المفعول معه أو بعضها، وعليه فلا يصح اعتبار الفعل(تأتى)مفعولا معه، رغم مجيئه بعد أهم خصيصة من خصائص المفعول معه، وهى وقوعه بعد(واو)بمعنى(مع)فى قول أبى الأسود الدؤلى(على نغم الكامل):

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

---

[1] من الآية ٤٣ سورة النجم.

[2] من الآية ٤٤ سورة النجم .

[3] من الآية ٢ سورة الأعلى.

[4] من الآية ٣ سورة الأعلى .

ـ قولنا(فضلة)يعنى أن المفعول معه ليس من العمد، وإنما من المواقع التى يمكن للتركيب الاستغناء عنه.

ـ قولنا(منصوب)يعنى أن مواقع المرفوعات، والمجرورات، لا تكون فى هذا الموقع، حتى لو جاء قبلها(واو)بمعنى(مع)، كقولك:

(أتى محمد وسعيد فى وقت واحد)

بمعنى:

(أتى محمد مع سعيد)

وكذلك قولك:

(نظرت إلى محمد وسعيد معا)

بمعنى:

(نظرت إلى محمد مع سعيد)

فـ(سعيد)فى مثل ذلك ليست من المفعول معه؛ لأنها ليست منصوبة.

ـ قولنا(بعد واو بمعنى مع)يخرج الاسم الفضلة المنصوب بعد(واو) العطف، أو الحال، وعلامة(واو)المفعول معه أنه لا يصح عطف ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه يختلف معه دلالة، وإعرابا.

ـ بقية التعريف تحدد دلالة المفعول معه، وتحدد أيضا موقعيته، ومن شواهد القرآن قول الحق:

﴿... ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم...﴾ [1]

﴿... فأجمعوا أمركم وشركاءكم ...﴾ [2]

ومن النماذج المتداولة بين النحويين قولهم:

---

[1] من الآية ٤٩ سورة الطور.

[2] من الآية ٧١ سورة يونس.

(سرت والنيل)

(استوى الماء والخشبة)

ومن أمثلة سيبويه[1]

(ما صنعت وأباك)

(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)

ومن شواهده قول المجهول(على نغم الوافر)

فكونوا أنتمو وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وقول كعب بن جعيل(على نغم الطويل)

وكان وإياها كحران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا

وقول الراعى عبيد(على نغم الكامل)

أ زمان قومى والجماعة كالذى منع الرحالة أن تميل مميلا

وقول المجهول(على نغم البسيط)

لا تحبسنك أثوابى فقد جمعت هذا ردائى مطويا وسربالا

وقول أسامة الهذلى(على نغم الطويل)

فقدنى وإياهم فإن ألق بعضهم يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

وقول زهير بن أبى سلمى(على نغم الطويل)

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالیا

وقول المجهول(على نغم الطويل)

إذا أنت لم تترك أخاك وزلة إذ زلها أوشكتما أن تفرقا

وقول جرير(على نغم الطويل)

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

---

[1] الكتاب ١٩٧/١ – ٣١٠ .

وعامل الجملة قبل المفعول معه يتنوع فى جميع أنواع الفعل، متعديا أو لازما، وتاما أو ناقصا، وذلك واضح فى كوكبة الشواهد السابقة، بل إن العامل فيه[1] قد يكون:

ما فيه رائحة الفعل

أو قل:

(العامل المشموم)

مثل أداة الاستفهام؛ حيث يمكنك أن تشم منها رائحة الفعل(أستفهم) عند النحويين، ومن شواهد ذلك قول أسامة الهذلى(على نغم المتقارب)

فما أنا والسير فى متلف يبرح بالذكر الضابط

وقول مسكين الدارمى(على نغم الوافر):

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال

وقول المجهول(على نغم الوافر):

بما جمعت من حضن وعمرو وما حضن وعمرو والجيادا

وكما فى أمثلة سيبويه[2]:

(مالك وزيدا)

(ما شأنك وعمر)

(ما أنت وعبدالله)

---

[1] عند غير الجمهور.

[2] ينظر الكتاب ٣٠٧/١ .

تحليل العامل

ولا يكتفى النحاة[1] فى المفعول معه بذكر موضع النصب، فيقولون مثلا: ينصب ذلك الاسم بعد(واو)تدل على المصاحبة، ويكون فى ذلك إجابة على السؤال:

(متى يكون النصب؟)

وإنما صمموا على سماع الإجابة على سؤال آخر، هو:

(لماذا يكون النصب؟)

وواضح أن فى الإصرار على هذا السؤال إغراقا إلى الأذقان فى فكرة العامل، ونظرا لأن(الواو)ليست من عوامل النصب، وليست مختصة بالأسماء . قال البصريون[2] إن هذه الواو تحمل فعلا مقدرا، والمعنى:

(مالك و{لابست}زيدا)

(ما شأنك و{صنعت}عمرا)

(ما أنت و{شاركت}عبدالله)

وهذا هو رأى جمهور البصريين، أما سيبويه؛ فالحقيقة أن له فى هذه المسألة توجيهين . أحدهما[3] على تقدير فعل الكون:

(مالك و{تكون}زيدا)

(ما شأنك و{يكون}عمرا)

(ما أنت و{يكون}عبدالله)

---

[1] ينظر السابق فى الموضع ذاته، وينظر شرح المفصل ٤٨/٢، شرح الكافية ١٩٨/١.

[2] ينظر الإعراب والتركيب ٧٤.

[3] ينظر الكتاب ٣٠٧/١.

والآخر[1] على تقدير مصدر مناسب من الفعل(لابس)، مثلا:

(مالك و{ملابستك}زيدا)

وقد رجح أبو حيان[2] الرأى الأول فى تقدير سيبويه، على حين رجح السيرافى[3] الرأى الآخر فى ذلك التقدير مرتئيا أن سيبويه ذكر المصدر لسبب تعليمى، لكنه يقصد الفعل؛ بحكم أنه لا يجوز حذف المصدر وبقاء معموله فى الهيكل النحوى، إنما يزول العمل بحذف العامل.

ويحرر ابن يعيش[4] طريقة تقدير ذلك العامل بأنه لا يكون إلا فعلا متعديا، هذا مفعوله مثل:

(ما صنعت وأباك)

على التقدير:

(ما صنعت و{لابست}أباك)

ثم يتحدث عن الفعل الذى قبل الواو مشترطا أن يكون فعلا لازما، أو متعديا أخذ مفعوله، مثل:

(ما صنعت وأباك)

(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)

ويعلل ابن يعيش ذلك بأن الفعل المذكور قبل الواو أضعف ـ عندهم ـ من أن يؤثر فيما بعدها، هذا فى النماذج التى ذكر فيها فعل، وقد استبعد منها

---

[1] ينظر السابق ٣٠٣/١ .

[2] ينظر ارتشاف الضرب ٢٨٦/٢.

[3] ينظر الكتاب ٣٠٧/١ فى الحاشية.

[4] ينظر شرح المفصل ٤٨/٢.

الفعل المتعدى الذى لم يأخذ مفعوله ، أما النماذج التى لم يذكر فيها فعل، مثل:

(مالك وزيدا)

(ما شأنك وعمرا)

فقد قالوا إن حرف الجر، أو المضاف أضعف من أن يؤثر فيما بعد الواو، والتوجيه الكوفى[1] للمفعول معه أنه منصوب على(الخلاف)، إذا سبقه فعل مذكور مثل(ما صنعت وزيدا)، وأنه منصوب على(نزع الخافض)إذا سبقه جار، مثل:

(مالك وزيدا، ما شأنك وعمرا)

رؤيتنا

والذى أراه[2] فى تلك التقديرات كلها فى باب المفعول معه أنها لا يحتاج إليها بناء التركيب، ولا يقتضيها فهم الدلالة، ولا يدل عليها مسار السياق، وعلى هذه الأسس يمكننى رفض تلك التقديرات جميعها، وأما التفسير الذى أرتضيه لذلك النصب فهو أن الاسم إذا وقع بعد واو، تدل على المعية، فهو منصوب، وأن نتوقف بعد ذلك، ولا نذكر تعليلا، ويكون فى ذلك إجابة شافية على السؤال:

(متى ينصب ذلك الاسم؟)

أما الذين يصرون على سماع إجابة على السؤال:

---

[1] ينظر شرح المفصل ٤٨/٢، شرح الكافية ١٩٨/١ – ١٩٩.

[2] ينظر هذا الرأى فى رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ٢٧٢.

(لماذا ينصب ذلك الاسم؟)

فالرد أن هذا سؤال، ينبغى ألا يوجه؛ لأنه يبحث عن عامل، وهذا العامل يطلب تقديرا، وذلك التقدير يؤدى إلى افتراض ما لا حاجة إليه، ولا دلالة عليه، وكل ذلك خارج على إطار اللغة، وليس من وظيفة النحوى.

يقول ابن مالك:

ينصب تالى الواو مفعولا معه فى نحو سيرى والطريق مسرعه
بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فى القول الأحق
وبعد(ما)استفهام أو(كيف)نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

المفعول له

هو مصدر قلبى، يدل على سبب الحدث فى عامله، ويشارك عامله فى الزمن، وفى الفاعل، وهو حينئذ يجوز فيه النصب على المفعولية، أو الجر بعد اللام، وهو ثلاثة أنواع(مقترن بـ(أل)، أو مضاف، أو مجرد منهما)، وأحيانا يسميه النحاة(المفعول لأجله)، أو(المفعول من أجله)، ومن شواهده ما جاء فى قول الحق:

﴿... ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ...﴾ [1]

﴿... ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمة منا ...﴾ [2]

وقول المجهول(على نغم الرجز):

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

ومن التعريف السابق تظهر أحكام المفعول له على النحو التالى:

---

[1] من الآية ٣١ سورة الإسراء.

[2] من الآية ١٣ سورة ص.

ـ الصيغة الصرفية التى يمكن استخدامها فى هذا الموقع هى صيغة المصدر؛ فلا يصح استخدام الحرف، أو الفعل، أو اسم الذات، وإنما المصدر فقط، وهو اسم معنى، هو الذى يتم استخدامه فى ذلك الموقع، ولعل ذلك واضح فى الشواهد السابقة:

(رحمة، مصدر للفعل رحم)

(خشية، مصدر للفعل خشى)

(الجبن، مصدر للفعل جبن)

ـ أنه ليس كل المصادر يمكن استخدامها فى هذا الموقع، وإنما يتحدد الحقل الدلالى لذلك المصدر فى التعريف السابق بأنه لابد أن يكون (قلبيا)؛ بمعنى أن تكون دلالته معنوية، لا حسية، وعلى ذلك فلا يصح استخدام مصادر، تدل دلالة حسية فى ذلك الموقع، مثل:

(الأكل، الشرب، الجلوس، الوقوف... إلخ)

على حين يمكن استخدام المصادر ذات الدلالة المعنوية فى ذلك الموقع من أمثال:

(حب، كراهية، خوف، أمن، رحمة، إشفاق، إحسان)

ـ أنه ليس كل المصادر المعنوية يمكن استخدامها فى هذا الموقع، وإنما لابد أن يدل ذلك المصدر المعنوى على سبب حدوث العامل فى جملة المفعول له، ففى الشواهد السابقة واضح أن(الرحمة)هى سبب(الموهبة)، وأن(خشية الإملاق) كانت سبب (قتل الأولاد)، وأن(الجبن)عادة سبب(القعود)عن الهيجاء.

ـ أنـه يشـترط فـى المصـدر الواقـع(مفعولا لـه)أن يشـارك العامـل قبلـه فـى أمرين: أولهما أن يكون زمن الحدث المدلول عليه فى ذلك المصدر هو نفسه زمن الحدث المدلول عليه فى العامل قبله؛ فلا يصح أن يقال:

(جئت أمسِ رأفةً اليومَ بحالك)

الأمر الآخر هو المشاركة بين المصدر والعامل فى الفاعل بأن يكون الفاعل فى المصدر هو نفسه الفاعل فى عامل الجملة، فلا يصح القول:

(جئت رأفةَ أخى بك)

ـ حكم المفعول لـه نحويا يختلف عن الحكم العام للمفعولات، فإذا كان الحكم المشهور للمفعولات عموما هو النصب وجوبا؛ فإن الحكم النحوى للمفعول له هو النصب جوازا على المفعولية؛ حيث يجوز فيه الجر بعد حرف الجر، وفى معظم الأحوال يكون حرف الجر هو(اللام)؛ حيث هى الدالة على العلة من بين حروف الجر، على أنه يجوز استخدام حروف جر أخرى إذا دلت على العلة، مثل:

(من، الباء، فى)

ـ يصنف النحويون المفعول لأجله ثلاثة أصناف(المقترن بـ(أل)، كما فى الشاهد الأخير(الجبن)، والمضاف، كما فى الشاهد الأوسط(خشية إملاق)، والمجرد من(أل)والإضافة، كما فى الشاهد الأول(رحمة).

ـ تتعدد تسمية هذه الوظيفة النحوية من(مفعول لـه)، إلى(مفعول لأجله)، إلى(مفعول من أجله)، وجميع التسميات صحيحة.

ـ يحدد النحويون العلاقة بين النصب والجر من ناحية فى المفعول لـه، ومن ناحية أخرى الإضافة، أو الاقتران بـ(أل)، أو التجرد منهما، وذلك بأن:

١) المجرد منها يكون النصب فيه أفضل من الجر، فمن شواهد النصب ما جاء فى قول الحق:

﴿... فأتبعهم فرعون وجنوده بغيا وعَدْوا...﴾ [١]

بنصب المصدر المجرد من(أل)والإضافة، على أنه يجوز فى المصدر المجرد أن يكون مجرورا باللام، وإن كان ذلك مفضولا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الرجز):

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

بجر المصدر(رغبة)بحرف الجر(اللام).

٢) المفعول له المقترن بـ(أل)يجوز فيه الجر بالحرف، ويجوز فيه النصب، لكن الجر أفضل، فمن نماذج الجر قولك:

(أتركك للرأفة بحالك)

ومن شواهدهم فى النصب قول قريط بن أنيف(على نغم البسيط):

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

بنصب (الإغارة) مفعولا له.

٣) المفعول له المضاف يستوى فيه الجر بالحرف، والنصب على المفعولية، فمن شواهد الجر ما جاء فى قول الحق:

﴿... وإن منها لما يهبط من خشية الله ...﴾ [٢]

بجر المصدر(خشية)بعد حرف الجر(من)، وهو مضاف إلى لفظ الجلالة، ومنه أيضا قول أبى صخر الهذلى(على نغم الطويل):

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

---

[١] من الآية ٩٠ سورة يونس.

[٢] من الآية ٧٤سورة البقرة.

بجر المصدر المضاف(ذكرى).

وأما شواهد النصب فى المصدر المضاف؛ فمنها ما جاء فى قول الحق:

﴿... ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ...﴾ [1]

﴿يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت...﴾ [2]

بنصب المصدر المضاف(خشية إملاق)فى الأولى،(وحذر الموت) فى الأخرى، ومن شواهد الشعر ما جاء فى قول حاتم الطائى(على نغم الطويل):

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

بنصب المصدر المضاف(ادخاره)، وكذلك قول ليلى الأخيلية(على نغم الطويل):

كريم يغض الطرف فضل حيائه ويدنو وأطراف الرماح دوانى

بنصب المصدر المضاف(فضل حيائه).

رتبة المفعول له

المشهور فى استخدام المفعول له أن يكون بعد العامل والفاعل، وعلى ذلك الترتيب جاءت جميع الشواهد والنماذج السابقة، لكن فى الوقت نفسه لا يمتنع مجيء المفعول له قبل العامل وفاعله، ومن شواهد ذلك قول جحدر بن مالك(على نغم الوافر):

---

[1] من الآية ٣١ سورة الإسراء.

[2] من الآية ١٩ سورة البقرة.

فما جزعا ورب الناس أبكى ولا حرصا على الدنيا اعترانى

. وقول الكميت بن زيد الأسدى(على نغم الطويل):

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى أ ذو الشيب يلعب

فقد تقدم المفعول له فى البيت الأول(جزعا)، وفى البيت الأخير(شوقا).

يقول ابن مالك:

ينصب مفعولا له المصدر إن أبان تعليلاً كـ(جد شكرا ودن)

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وإن شرط فقد

فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ(لزهد ذا قنع)

وقل أن يصحبها المجرد والعكس فى مصحوب(أل)وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

من مواقف النحاة

فى هذا المصطلح(المفعول له)دقة، وكذلك فى تعريفه، لكن عند التطبيق العملى حدث خلط عند عدد من النحويين من أمثال الزجاج، والجرمى؛ فالزجاج يخلط بين(المفعول لأجله، والمفعول المطلق المبين للنوع)، وذلك كما فى المثال(ضربته تأديبا)، الكلمة(تأديبا)مفعول لأجله، لكنها عند الزجاج مفعول مطلق مبين للنوع؛ بحكم أن معنى المثال المذكور(أدبته بالضرب تأديبا)، والتأديب مجمل، والضرب بيان له، وكأنه قال(ضربته ضربا)؛ لأن التأديب هو الضرب عند الزجاج، وأرى فى هذا التحليل افتراضات متعددة منها ما يأتى:

. المفعول المطلق هو الحدث، والمفعول لأجله هو سبب الحدث، وهذا مغاير ذاك، مما يعنى أن الجمع بينهما فى فصيلة نحوية واحدة مجرد تعسف، ومحض افتراض.

. المفعول المطلق المبين للنوع يذكر لبيان نوع الحدث على حين يذكر المفعول لأجله لبيان سبب الحدث.

. نعم الضرب نوع من التأديب، لكن ليس كل تأديب ضربا؛ بحكم أن للتأديب أنواعا أخرى غير الضرب، وقد يكون للضرب أهداف أخرى غير التأديب، مما يعنى الانفصام فى الدلالة بين الكلمتين، والانفصام فى اللفظ بينهما واضح، ومعلوم أن المصدر المفعول المطلق شرطه اتحاد لفظه ومعناه مع الفعل، وإلا فإنه نائب عن المصدر فى باب المفعول المطلق، ونتيجة ذلك فإن إعرابها مصدرا مفعولا مطلقا افتراض.

ـ المثال المذكور لا يعبر عن كل النماذج التى فيها مفعول لأجله، فمثلا(قعدت عن الحرب جبنا)تعرب(جبنا)مفعول لأجله، ولا يمكن بحال إعرابها مفعولا مطلقا؛ بحكم أن(الجبن)ليس هو(القعود)، وإنما هو سبب(القعود).

والجرمى يخلط أيضا، لكن الخلط هذه المرة بين المفعول لأجله والحال، ويتضح ذلك فى التوجيهات الإعرابية للتراكيب إلى أى من الموقعين، فهو مثلا يوجه الكلمة(حذر الموت)فى قول الحق:

﴿ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت...﴾ [1]

﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت﴾ [2]

---

[1] من الآية ١٩. سورة البقرة.

[2] من الآية ٢٤٣ سورة البقرة.

فالكلمة(حذر)مفعول لأجله؛ بحكم أنها سبب إحداث الفعل فى الآيتين، لكن الجرمى يوجهها على أنها حال، متناسيا شرط الاشتقاق فى الحال، وشرط المصدرية فى المفعول لأجله، ومؤولا المصدر إلى مشتق؛ فالمعنى عنده(محاذرين الموت)، وأقل الردود التى يمكن أن تصوب إليه فى هذا النحو هو أن:

(ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل).

ومن الافتراض فى هذا الباب ما يحكيه النحاة[1] من أن المفعول لأجله على تقدير (اللام)، وظنى أن هذا افتراض سببه تعليمى بحت؛ للتيسير على الناشئة فقط، لكنه يتناقض مع أصل نحوى عام، هو أن الاسم الذى يتضمن معنى الحرف كان لابد أن يبنى تبعا لتصور النحاة، وهذا ما لم يحكم به أحد فى باب المفعول لأجله.

المفعول فيه

هذا هو اصطلاح سيبويه[2] وهى تسمية تشمل الظرف بنوعيه، الزمان والمكان، كما يدخل فيها أيضا الحال، بل يدخل فيها أيضا المجرور ببعض حروف الجر، لكن دراسة المجرور بالحرف لها بابها الذى يخصها فى هذه السلسلة، وإن كان فى حلقة أخرى منها، كما أن الحال أيضا له بابه الذى يخصه فى هذه الحلقة من هذه السلسة، بعد هذا الموضوع مباشرة، وعلى ذلك فلا يبقى فى هذا الباب سوى دراسة الظرف بنوعيه.

---

[1] ينظر الكتاب ٣٦٩/١،وشرح الكافية١٩٢/١، الأمالى الشجرية ٣٢٤/٢، جملة الفاعل بين الكم والكيف١٨٤، الإعراب والتركيب ٢٣٣.

[2] ينظر الكتاب ٤٠٣/١.٤٠٤.

اسم الزمان

كلمة، تدل على الزمن مثل:

(دهر، لحظة، زمن، وقت، برهة، مدة)

(صباح، مساء، ظهر، شروق، غروب، ضحى)

(الآن، غدا، أمس، الماضى، الحاضر، المستقبل)

(ليل، نهار، يوم، أسبوع، شهر، سنة)

ومنه أيضا اسم الزمان فى الاصطلاح الصرفى، وهو أن تصوغ الفعل الثلاثى على الصيغة(مفعل)، مثل:

(مفضى، مرمى، ملهى، مدعى)

أو الأجوف مثل:

(مقام، مناص، ملاذ، مزاد)

أو صحيحا، لكن عينه فى المضارع مضمومة، مثل:

(مخرج، مدخل، مقتل، منصر)

أو عين مضارعه مفتوحة، مثل:

(مذهب، مفتح، مبدأ، ممسح)

أما الذى يصاغ على الصيغة(مفعِل)بكسر العين فهو الثلاثى إذا كان مثالا أى معتل الأول، مثل:

(موقف، مورد، موعد، مولد)

أو صحيحا، لكن عينه فى المضارع مكسورة، مثل:

(مرجع، منزل، مضرب، مهدم)

وغير الثلاثى من الجميع يصاغ منه اسم الزمان على صياغة اسم المفعول بالبدء بالمضارع، وتغيير صوت المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، مثل:

(ارتبط ـ مرتبط)، (انهدم ـ منهدم)

اسم المكان

كلمة، تدل على المكان، مثل:

(أرض، سماء، برج، كوكب)

(هنا، هناك، ثَم، ثمة، حيث)

(جامعة، كلية، مدرج، قاعة، بيت)

(جنوب، شمال، شرق، غرب، جهة)

(يمين، شمال، يسار، خلف، وراء)

(منطقة، إقليم، دولة، عاصمة، محافظة)

ومنه أيضا اسم المكان فى الاصطلاح الصرفى، وهو أن تصوغ من الثلاثى على الصيغة(مفعَل) بفتح العين، أو(مفعِل)بكسر العين، أو من غير الثلاثى، كما جاء فى صياغة اسم الزمان القياسى بالضبط، والفرق بين الزمان، والمكان يأتى من السياق.

ـ المبهم هو غير المحدد من المكان، أو الزمان، أى ما لا يختص بزمان محدد، أو مكان محدد، وإنما يشيع فى الأزمنة، والأمكنة، على حد عبارة ابن هشام، أى هو ما ليس له حدود محصورة.

. المختص هو المحدد من المكان أو الزمان، أى ما يختص بزمان محدد، أو مكان محدد، ولا يشيع فى الأزمنة والأمكنة، أى هو ما له حدود محصورة مثل:

(شارع، بيت، ملعب، مدرج)

(سنة، عام، شهر، يوم)

ونعود الآن إلى دراسة الظرف عند النحويين، وهم يحددونه بأنه فضلة فى التركيب، تدل على زمان الحدث عموما، أو مكانه المبهم، ويقولون إنه يتضمن معنى حرف الجر(فى)، ومن شواهد الظرف ما جاء فى قول الحق:

﴿ فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا ...﴾ [1]

﴿ واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا﴾[2]

﴿ إنى دعوت قومى ليلا نهارا﴾[3]

﴿ يعلم ما بين أيديهم﴾[4]

ومن التعريف السابق تفهم أن ظرف الزمان هو كل الكلمات الدالة على الزمان عموما، دون تخصيص، أو تحديد، أما ظرف المكان فيشترط فيه نحويا أن يكون مبهما، أى غير محدد، أو ما يشبه المبهم، مثل:

(عند، لدى، بين، وسط، مع، أرض،

مكان، حيث، ميل، فرسخ، بريد، غلوة، كيلو متر، متر)

---

[1] من الآية ١١ سورة مريم.

[2] من الآية ٢٥ سورة الإنسان.

[3] من الآية ٥ سورة نوح.

[4] من الآية ٢٥٥ سورة البقرة.

يقول ابن مالك:

الظرف وقت أو مكان ضمنا فى باطراد كـ(هنا) امكث أزمنا

عامل الظرف

يأخذ الظرف إعرابه فى الجملة بتأثير عامله فيه، سواء كان ذلك العامل من الأفعال، أو مشبها بالفعل عندهم من مصدر، أو مشتق، أو اسم فعل... إلخ، وسواء كان ذلك العامل المذكور فى التركيب، أم محذوفا منه، فمن حذف عامل الظرف جوازا ما يأتى فى الاستفهام؛ مثل:

(متى تسافر؟)

فتقول:

(ليلا)

فالكلمة(ليلا) ظرف منصوب بعامله المحذوف جوازا، والتقدير:

(أسافر ليلا)

أما الحذف الواجب فى عامل الظرف فيحدث إذا جاء ذلك الظرف فى موقع الخبر، وحينئذ يكون الخبر(شبه جملة) متعلقا بعامل محذوف، مقدر بكون عام، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...وفوق كل ذى علم عليم﴾[1]

(فوق)ظرف مكان منصوب بعامله المحذوف وجوبا، والتقدير:

(يوجد فوق كل ذى علم عليم)

وشبه الجملة فى محل رفع خبر، و(عليم)مبتدأ مؤخر وجوبا؛ لأنه نكرة، والخبر شبه جملة.

---

[1] من الآية ٧٦ سورة يوسف.

وثلاث وظائف لشبه الجملة

وكذلك إذا جاء الظرف شبه جملة فى موقع النعت، أو الحال، أو صلة الموصول، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا﴾[1]

(بين)ظرف منصوب بعامل محذوف، والتقدير:

(دعاء الرسول كائنا بينكم)

وشبه الجملة فى محل نصب حال للمعرفة قبلها.

﴿أو إصلاح بين الناس﴾[2]

(بين)ظرف منصوب بعامل محذوف، والتقدير:

(أو إصلاح يوجد بين الناس)

وشبه الجملة فى محل جر نعت للنكرة(إصلاح).

﴿مصدق الذى بين يديه﴾[3]

(بين)ظرف منصوب بعامل محذوف، والتقدير:

(الذى يوجد بين يديه)

وشبه الجملة صلة الموصول لا محل له من الإعراب.

يقول ابن مالك:

وكل وقت قابل ذاك ومـــا يقبله المكان إلا مبهما

---

[1] من الآية ٦٣ سورة النور.

[2] من الآية ١١٤ سورة النساء.

[3] من الآية ٩٢ سورة الأنعام.

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان وإلا فانـــوه مقدرا

التصنيف التركيبى للظرف

ينقسم الظرف من ناحية موقعه فى التركيب إلى(ظرف متصرف، وظرف غير متصرف)[1]، وفيما يلى بيان ذلك.

---

١ يصنف الجمهور الظرف صنفين؛ (متصرف، وجامد)، ويعرفون(الجامد)من الصنفين بأنه:

(ما لا يفارق الانتصاب محلا على الظرفية)

وينمذجون له بـ:

(الآنَ، مع، هنا، ثَمَّ، ثَمَّةَ، حيثُ، أمسِ)

ذلك التصنيف منبثق فى(علم أصول النحو)عن الأصل الثانى عندهم، وهو(القياس)، على أن تظل للأصل الأول لديهم، وهو(السماع)ريادته حتما، وتلك(الريادة)هى التى اعتمد عليها الأخفش متفردا فى توجيهه استمرار(الانتصاب)فى تلك(الكلمات)رغم حلولها فى(وظائف الرفع)فى شواهد منها ما ورد فى قول الحق:

(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)، فى الآية ٩٤ من سورة الأنعام.

(وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ)، فى االآية ١١ من سورة الجن.

على رواية حفص عن عاصم فى كل منهما؛ يحكى لنا الرضى فى شرحه كافية ابن الحاجب الإسنوى ما يوجهه به الأخفش:

(بينكم)منتصبا مسند إليه، لكنه لم يرتفع، استنكارا لإخراجه عن النصب المستمر له فى أغلب استعماله.

ومن نماذجها قولك:

(لك فوق ذلك عندنا)

و(أرى)أن تغليب(السماع)على(القياس)هنا يقتضى حتما أن نتحدث عن(صنف جديد)من أصناف المبتدأ، نسميه نحن هنا:

. الظرف المتصرف هو الظرف الذى يمكن أن يفارق الظرفية، فيأخذ فى التركيب موقعا يستحق الجر، أو الرفع، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿الشهر الحرام بالشهر الحرام﴾[1]

فـ(شهر)من الكلمات الدالة على الزمان، مما يعنى أنها تستخدم ظرفا للزمان، لكنها فى الآية تصرفت من الإعراب على الظرفية بالنصب إلى الإعراب على الابتداء بالرفع، أو بعد الحرف بالجر.

. الظرف غير المتصرف هو الظرف الذى لا يمكن أن يفارق الظرفية، والنصب إلى إعراب آخر بالرفع، أو الجر، إلا إذا كان الجر بحرف الجر(من)مثل أسماء الجهات:

(شمال، جنوب، شرق، غرب)

ومثل:

(المبتدأ المنتصب سماعا)

لينضم إلى إخوته:

(المبتدأ الذى له خبر)

(المبتدأ الذى يبحث عن خبر)

(المبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر)

(المبتدأ الذى له مرفوع يسد مسد الخبر)

(المبتدأ الذى له منصوب يسد مسد الخبر)

(المبتدأ المؤول)

(المبتدأ المركب من لا التبرئة واسمها)

[1] من الآية ١٩٤ سورة البقرة.

(شطر، ذات)

مضافا إلى ظرف، ومثل:

(عند، جوار، جانب، لدى، هنا، هناك،

ثم، ثمة، قبل، بعد، حيث، قط، عوض)

ومن شواهد ذلك:

﴿... وهو القاهر فوق عباده... ﴾ [1]

﴿... إذ يبايعونك تحت الشجرة...﴾ [2]

﴿ يغشاهم العذاب من فوقهم ومن تحت أرجلهم...﴾ [3]

تفرقة

فالظرف غير المتصرف هو الذى يعرب على النصب ظرفا، ويمكن أن يسبقه حرف الجر(من)؛ فيكون مجرورا بها، وأحيانا بالباء، ومن ذلك قول جميل(على نغم الكامل):

زعمت بثينة أن فرقتنا غدا لا مرحبا بغد فقد أبكانى

ويمكن أن يتكرر الظرف؛ فيأخذ حينئذ حكم المركبات فى الجملة العربية، وهو البناء على الفتح، مثل تركيب الأعداد:

من ثلاثة عشر حتى تسعة عشر

ومن نماذج ذلك ما جاء فى قول شوقى(على نغم الكامل):

ركزوا رفاتك فى الرمال لواء يستنهض الوادى صباحَ مساءَ

---

[1] من الآيتين١٨ ،٦١ سورة الأنعام.

[2] من الآية١٨ سورة الفتح.

[3] من الآية ٥٥ سورة العنكبوت.

قال ابن مالك:

نحو الجهات والمقادير وما	**صيغ من الفعل كـ(مرمى)من(رمى)**
وشرط كون ذا مقيسا أن يقع	**ظرفا لما فى أصله معه اجتمع**
وما يرى ظرفا وغير ظرف	**فذاك ذو تصرف فى العرف**
وغير ذى التصرف الذى لزم	**ظرفية أو شبهها من الكلم**
وقد ينوب عن مكان مصدر	**وذاك فى ظرف الزمان يكثر**

بين المفعول فيه والمفعول به

يشترط النحويون فى الكلمات الدالة على المكان أن تكون مبهمة، غير مختصة، لكن ورد عن العرب مسموعا استعمال بعض أسماء المكان المختصة، وقد جاءت فى تراكيبها بالنصب، ودون استعمال حرف جر قبلها، أو مجرورة باستعمال حرف الجر قبلها، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... اسكن أنت وزوجك الجنة...﴾[1]

﴿... ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها...﴾[2]

بنصب(الجنة)، و(المدينة)، ومن ذلك قول العرب:

ذهبت الشام

توجهت الدار

نزلت البلدة

وصلت المسجد

---

[1] من الآية ٣٥ سورة البقرة.

[2] من الآية ١٥ سورة القصص.

ومن الشواهد قول جرير بن عطية(على نغم الوافر):

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام

وقول ساعدة بن جؤية(على نغم الكامل):

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

ويوجه النحويون النصب فى تلك الكلمات بجواز أحد ثلاثة أوجه، إما على الظرفية، وإما على المفعول به، وإما على نزع الخافض، ويتم التفريق دلاليا بين الإعرابات بأنك إذا أردت إيقاع الحدث عليه فهو مفعول به، وإذا أردت إيقاع الحدث فيه فهو مفعول فيه، وإلا فالثالثة، وهى الإعراب على نزع الخافض.

ومن شواهد استخدام اسم المكان القياسى ظرفا للمكان قول العرب[1]:

سير عليه مقدِمَ الحاج

هو منى منزلةَ الشغاف

أنت منى مرجزَ الكلب

أنت منى مقعدَ القابلة

هو منى مناطَ الثريا

هى منى معقدَ الإزار

أنتم منى مكان السارية

وقد ورد عنهم أيضا شواهد باستخدام المصدر ظرفا للمكان، ومن ذلك قولهم[2] :

هو منى عدوةَ الفرس

---

[1] ينظر الكتاب ١/٤١٣،٤١٢.

[2] ينظر الكتاب ١/٤١٥.

أنت منى دعوةَ الرجل

هى منى غلوةَ السهم

أنتم منى فوتَ اليد

آتيكم صلاةَ العصر

سير عليه خفوق النجم

سير عليه خلافةَ فلان

الشبيه بالظرف (نائب الظرف)

ينوب عن الظرف أصناف من الكلمات فى الجملة العربية، ومنها:

. اسم العدد وتمييزه ظرف الزمان، ومن ذلك قول الحق:

﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾[1]

. الكلمات:

(كل، بعض، قبل، بعد، أى)

مضافة إلى الظرف، كقول الحق:

﴿تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها﴾[2]

وقول المثقب العبدى(على نغم الوافر):

أكلَّ الدهر حل وارتحال أما يبقى علىَّ وما يقينى

وقول الحق:

﴿لبثنا يوما أو بعض يوم﴾[3]

---

[1] من الآية ١٤ سورة العنكبوت.

[2] من الآية ٢٥سورة إبراهيم.

[3] من الآية ١٩ سورة الكهف.

. صفة الظرف، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿فقليلا ما يؤمنون﴾[1]

على معنى:

(فوقتًا قليلا ما يؤمنون)

. الكلمة(حقا)مسبوقة بهمزة الاستفهام، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول العبدى، أو المفضل النكرى(على نغم الطويل):

أحقا أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

وقول الأسود بن يعفر(على نغم الطويل):

أحقا بنى أبناء سلمى بن جندل تهددكم إياى وسط المجالس

وقول المجهول(على نغم الطويل):

أحقا عباد الله أن لست صادرا ولا وارد إلا على رقيب

الحال

يعرف النحويون الحال[2] بأنها:

{وصف فضلة منتصب بمعنى (فى)تبين هيئة صاحبها}

ويمكن تحرير ذلك التعريف، وتحليله فى النقاط الآتية:

. قولهم وصف يعنى عندهم كلمة، تدل على(ذات، وصفة)، أو قل(ذات، وحدث)، ويشمل الوصف جميع المشتقات:

اسم الفاعل، اسم المفعول،

---

[1] من الآية ٨٨ سورة البقرة.

[2] الكلمة (حال) فى اللغة مذكرة ومؤنثة، والأفضل فيها التأنيث.

الصفة المشبهة، اسم التفضيل، صيغ المبالغة

كما أن من بين مقاصدهم من قولهم(وصف)إخراج ما ليس وصفا، وإن كان مبينا للهيئة، مثل قولهم:

(رجعت القهقرى)

حيث إن(القهقرى)مصدر، لا وصف؛ ولذلك لا يعربونها حالا، وإنما يعربونها نائبا عن المصدر فى باب المفعول المطلق؛ بحكم كونها مرادف المصدر، وبقولهم وصف يشملون أيضا(الوصف المؤول)، ويقصدون به الجملة، وشبه الجملة؛ حيث إنهما عند النحويين يحلان محل الوصف، أو محل المفرد، وهذا الحلول هو الذى يتسبب عندهم فى إعطاء الجملة، وشبه الجملة الموقع الإعرابى نفسه الذى يستحقه الاسم المفرد؛ فهم يعتبرون الجملة، وشبه الجملة فرعين[1] للمفرد فى ذلك.

ومما يقصدونه أيضا بالوصف المؤول، أو ما يؤول بالوصف مجموعة من المفردات، تأتى فى موقع الحال، رغم كونها غير وصف، ولم يجد النحويون طريقا أمامهم لإدخالها فى تعريفهم سوى القول إنها (مؤولة بالوصف)، وذلك آت بيانه بعد قليل.

. قولهم(فضلة)[2] يقصدون به إخراج ما يبين الهيئة، لكنه من العمد فى التركيب، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

---

١ سبق فى أكثر من موضع بيان رأينا فى قضية الأصل والفرع فى الفكر النحوى، ويمكن الرجوع فى ذلك إلى رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى) ٤٦٣.٤٨٣.

٢ (شتان)

يقول الأعشى(على نغم السريع):

شَتَّانَ ما يَوْمِى على كُورِها / ويَوْمُ حَيَّانَ أَخي جابِرِ

﴿وكانوا عنها غافلين﴾[1]

ويقول ربيعة الرقى(على نغم الطويل):

وشتانَ ما بين اليزيدين فى الندى / يزيدِ سليمٍ والأغرِّ ابن حاتم

ويقول أَبو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ(على نغم الطويل):

فإِنْ أَعَفُ يوما عن ذُنُوبٍ وتَعْتَدِى / فإِنَّ العَصا كانتْ لغيرك تُقْرَعُ

وشَتَّانَ ما بيني وبينَكَ إِنَّنى / على كلِّ حالٍ أَسْتَقِيمُ وتَظْلَعُ

ويقول البُعَيْث(على نغم الطويل):

وشَتَّانَ ما بينى وبين ابنِ خالدٍ / أُمَيَّةَ فى الرِّزْق الذي يتَقَسَّمُ

ويقول الأحوص(على نغم البسيط):

شَتَّانَ حينَ يَئُثُّ الناسُ فِعْلَهُما / ما بين ذِى الذَّمِّ والمحمودِ إن حُمِدا

يصنفه سيبويه، والكسائى، والفراء، و المبرد من(أسماء الأفعال)؛ على خلاف فى تحديد دلالته وظيفيا بين(افترقَ)، و(بَعُدَ)، مبنيا على الفتح، والمرفوع بعده(فاعل)، وهو الوجه الأكثر شهرة.

ويصنفه الأخفش الأوسط، والزمخشرى، والسيوطى(مصدرا)للفعل(شت / يشت)، ولم يكملوا(الشوط)فى تصنيف فتحته بين البناء والإعراب.

لنا هنا استكمال فكرة السلف النحوى، على تصنيفها مصدرا(نرى)فتحتها فتحة(نصب)على(الحال)السادة مسد الخبر، والمرفوع بعدها رفع على الابتداء، وبذلك التوجيه نفتح الأبواب شُرَعًا إلى أن مبحث النحويين(المبتدأ الذى له منصوب يسد مسد الخبر)صنفان، لا صنف واحد؛ الصنف الموروث مصدر مضاف إلى فاعله، ثم المنصوب على المفعولية، ثم المنتصب حالا، تسد مسد الخبر، ونموذجهم:

ضربى اللص معتديا

شربى اللبن ساخنا

والصنف الجديد(شتان)المنتصبة حالا، تسد مسد الخبر، وما بعدها مرفوع على الابتداء.

[1] من الآية ١٣٦– ١٤٦ سورة الأعراف.

(غافلين)وصف منتصب، يبين الهيئة، ومع ذلك ليست فى وظيفة الحال عند جمهور النحويين، وإنما هى فى موقع خبر(كان)، والخبر من مواقع العمد فى التركيب، لا من مواقع الفضلة.

. قولهم(منتصب)يخرج الوصف المبين للهيئة، لكنه مرفوع، أو مجرور، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿فأولئك هم الظالمون﴾[1]

يقول ابن مالك:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم فى حال كـ(فردا أذهب)

سمات الحال

تتسم الحال عند النحويين بأربع سمات، هى:

(الانتقال، والاشتقاق، والتنكير،

وأن تكون هى صاحبها فى المعنى)

وفيما يلى بيان ذلك.

السمة الأولى الانتقال

الحال ذات دلالة متنقلة، أى أن دلالتها ليست ثابتة لصاحبها، وإنما تدل كلماتها على معنى متغير، فلا يصح أن تقول:

(جاء محمد طويلا)

---

[1] من الآية ٢٢٩ سورة البقرة.

لأن(طويل)تدل على معنى ثابت، لا يتغير؛ حيث إن الشخص الطويل لا يتحول فجأة إلى قصير، وإنما ينبغى أن تستخدم فى موقع الحال كلمة، تدل على معنى متغير فى صاحبها، ومن ذلك أن تصحح النموذج السابق بقولك:

(جاء محمد مبتسما)

فـ(مبتسما)تدل على معنى متغير، لا يثبت؛ حيث إن الشخص المبتسم لا يبقى دائما فى ابتسام، وإنما لابد من أن يتغير ذلك الابتسام إلى أمر آخر.

ويستثنى النحاة عددا من النقاط، يراها بعضهم ثلاث مسائل، يقولون إن الحال فى كل منها تدل على الثبات، ومن تلك المسائل ما يلى:

. إذا دلت الحال على تجدد صاحبها، ومن شواهد ذلك ما جاء ما جاء فى قول الحق:

﴿ وخلق الإنسان ضعيفا﴾[1]

فضعف الإنسان من خصائصه الثابتة التى لا تتغير، ومع ذلك جاءت(ضعيفا)فى موقع الحال، وسبب ذلك الاستثناء أن صاحب الحال(الإنسان)ليس ثابتا، وإنما هو أيضا متجدد، ومن ذلك أيضا مثال النحويين[2]:

(خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)

فـ(يديها)بدل من(الزرافة)، و(أطول)حال؛ رغم أن طول يد الزرافة من خصائصها الثابتة التى لا تتغير، ومع ذلك جاءت فى موقع الحال، وسبب

---

[1] من الآية ٢٨ سورة النساء.

[2] وللعبارة رواية أخر برفع(يديها)على الابتداء(بداها)، وخبره(أطول)برفعها.

ذلك الاستثناء أن صاحب الحال(الزرافة)ليس ثابتا، وإنما هو متجدد؛ فالمخلوق غير ثابت.

ـ إذا جاءت الحال مؤكدة[1] لعاملها، أو لمضمون الجملة كلها[2]، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ ويوم أبعث حيا﴾[3]

فـ(حيا)حال مؤكدة لعاملها(أبعث)؛ حيث إن الحال لم تضف جديدا إلى معنى العامل(أبعث)، وإنما أكدت معنى العامل فقط، وهذا هو السبب الذى سوغ للمعنى الثابت فى(حيا)أن يأتى فى وظيفة الحال عند النحويين.

. ومن الحال المؤكدة مضمون الجملة كلها ما جاء فى مثال النحويين:

(هذا أبوك عطوفا)

فـ(عطوفا)حال مؤكدة لمضمون الجملة كلها، حيث إن الجملة تتكون من طرفين:

(هذا أبوك)

---

[1] لعلك تلحظ معى . قارئى العزيز . أنه لكى يتم هنا فهم دلالة الانتقال فى الحال لابد أن تكون لدينا فكرة عن أصناف الحال، والعكس صحيح هناك بأنه لكى يتم فهم أصناف الحال لابد أن توجد لدينا فكرة عن دلالة الانتقال فيها، ومن ثم لا تدرى بأى النقطتين تبدأ، وتلك للأسف سمة كثير من النقاط فى نحو العربية؛ بما نحتاج معه إلى إعادة تبويب المسائل النحوية بما يضمن علاج تلك العورة، وهذا فى حد ذاته يمكن إنجاز عدد من البحوث فيه.

[2] ثمة نوع ثالث للحال المؤكدة، هو أن تكون الحال مؤكدة لصاحبها.

[3] من الآية ٣ سورة مريم.

كل منهما هو الآخر فى المعنى، وكذلك جاءت الحال تدل على كل منهما، مما يعنى أن الحال لم تدل على معنى جديد، وإنما هى حالة مؤكدة مضمون الجملة، وهذا هو السبب الذى سوغ للمعنى الثابت فى الأبوة[1]، وهو العطف، أن يأتى فى وظيفة الحال.

ـ إذا جاء السماع بلفظ يدل على الثبات، واستخدمه فى وظيفة الحال، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط﴾[2]

فـ(قائما)تدل على صفة من صفات الألوهية، وهى صفات ثابتة، ومع ذلك جاءت فى وظيفة الحال، ومن شواهد ذلك أيضا ما جاء فى قول الحق:

﴿... وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا...﴾[3]

فـ(مفصلا)تدل على صفة من صفات الذكر الحكيم، وهى صفات ثابتة، ومع ذلك جاءت فى وظيفة الحال، والذى سوغ ذلك هو السماع فقط، وهذا لا يمكن رده علميا.

السمة الثانية الاشتقاق

أن الحال مشتقة، وهذا ما سبق تحليله عند الكلام عن(الوصف)، ولكن النحويين وجدوا أمامهم مجموعة من الشواهد جاءت فيها الحال جامدة، لا مشتقة، فصنفوها فى مجموعات، وقالوا إن الحال إذن يمكن أن

---

[1] وكأن النحو يقول(لا يستحق أن يكون أبا من لا يكون عطوفا مع من حوله عموما، ولاسيما أبناؤه)، بل إن هذا ليس قول النحو فقط، إنما هو طبيعة الحياة السليمة.

[2] من الآية ١٨ سورة آل عمران.

[3] من الآية ١١٤ سورة الأنعام.

تكون جامدة ، لكن شريطة أن يمكن تأويل ذلك الاسم الجامد، فتكون الحال مؤولة بالمشتق عندهم فى ثلاث مسائل[1]

١) إذا دلت على تشبيه، ومن ذلك قول المتنبى(على نغم الوافر):

بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

ففى البيت أربعة مواضع للاستشهاد:

(قمرا، خوط بان، عنبرا، غزالا)

فكل لفظ منها اسم جامد، استخدم فى وظيفة الحال، ومسوغ استخدامه فيها أنه يدل على تشبيه؛ فكأنه قال مشبهة القمر فى لمعانها، ومشبهة خوط البان فى ليونتها، ومشبهة العنبر فى رائحتها، ومشبهة الغزال فى سحر نظرتها.

. وقول العلوى(على نغم المتقارب):

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

فموضع الاستشهاد فى البيت الاسمان(أسد)، و(شاء)جامدان، ورغم ذلك جاء كل منهما فى وظيفة الحال، ووجه الاستشهاد أن الذى سوغ ذلك فيهما أن كلا منهما يدل على تشبيه؛ فكأن البيت قال إننا فى الماضى

---

[1] جهد النحويين بهذا الشكل، أقصد عدم التدخل فى المادة الخام لهذا العلم، وهى رواية اللغة، كما هى، دون حكم عليها بالخطأ، أو بالشذوذ، أو باللحن ...إلخ. جهد مشكور، وهو الذى ينبغى أن يكون فى هذا العلم؛ فليس من حق اللغوى حكم على اللغة علميا، إنما ينحصر عمله فى استخراج القاعدة اللغوية من شواهد تلك اللغة، لكن ناحية أخرى يمكن من خلالها اتهام ذلك الجهد بعدم التشقيق، والتدقيق من خلال التفسير، والتعليل، مما يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى ما يمكن تسميته(الكسل العلمى).

كانت شجاعتنا كأسد العرين، ثم تغير حالنا فى الحاضر إلى النقيض لدرجة أن صرنا جبناء؛ يذبحنا خصمنا، كأننا خراف.

. وقول المتنبى[1](على نغم الطويل):

سفرن بدورا وانتقبن أهلّةً ومسن غصونا والتفتن جآذرا

فموضع الاستشهاد أن الكلمات:

(بدورا، أهلة، غصونا، جآزرا)

---

[1] هذا ثالث بيت من مقطوعة، يقول صاحبها

وبيض بألحاظ العيون كأنما هززن سيوفا أو سللن خناجرا

تصدين لى يوما بمنعرج اللوى فغادرن قلبى بالتصبر عاذرا

سفرن بدورا وانتقبن أهلة ومسن غصونا والتفتن جآذرا

وأطلعن فى الأجياد للدر أنجما جعلن لحبات القلوب ضرائرا

وقد اختلف السلف فى نسبتها؛ حيث نسبها للمتنبى(خزانة الأدب)١/٣٨٣، والقزوينى فى(الإيضاح)١/٣٣٧، على حين نسبها لأبى فراس(فقه اللغة١)/٣٢٦، و(مستطرف) الأبشيهى١/٢٥٨، والنويرى فى(نهاية الأرب)١/٢٣٨، والعباسى فى(معاهد التنصيص)١/١٥٧، وابن حمدون فى(التذكرة الحمدونية)٢/١٢٠، على حين نسبها أبو هلال العسكرى لنفسه فى(الصناعتين)١/٦١، ونسبها له أيضا القلقشندى فى(صبح الأعشى)١/٣٠٥، على حين نسبها لأبى القاسم الزاهى كل من الثعالبى فى(يتيمة الدهر) ١/٧٣، والدميرى فى(حياة الحيوان الكبرى١)/٢٢١، على حين نسبها لديك الجن ابن سنان الخفاجى فى(سر الفصاحة) ١/٤٠، على حين نسبها لابن المعتز السرى الرفاء فى(المحب والمحبوب) ١/١٣، وهذا فى حد ذاته من الموضوعات الصالحة للبحث، سواء فى الشواهد المنسوبة لأكثر من قائل، أم فى الشواهد المجهولة القائل؛ فالجهل بالقائل يوجب الجهل بالفصاحة، والوثاقة اللغوية.

كلمات غير مشتقة، بل هى جامدة، ووجه الاستشهاد أنه جاز عند النحويين استخدام الكلمة الجامدة هنا فى وظيفة الحال؛ بحكم أن كل واحدة من تلك الكلمات تدل على تشبيه، فهى مؤولة بالمشتق(مشبها).

٢) إذا دلت على ترتيب كما فى مثال سيبويه[١]

(ادخلوا رجلا رجلا)

فقولك:

(رجلا رجلا)

غير مشتقة، بل هى اسم جامد، ومع ذلك جاءت فى موقع الحال، حسب توجيه النحويين، وذلك عندهم بحكم دلالتها على الترتيب، فهى مؤولة بالمشتق:

(مترتبين)

ومن شواهده ما جاء فى معلقة طرفة(على نغم الطويل):

تبارى عتاقا ناجيات وأتبعت / وَظيفا وَظيفا فَوق مَورٍ مُعبَّدِ

٣)إذا دلت على مشاركة، ومن ذلك مثال سيبويه[٢]

(سلمت عليه يدا بيد)

(كلمته فاه إلى فىّ)

فقولك:

(يدا، فاه)

---

[١] ينظر الكتاب ٣٩٨/١.

[٢] ينظرالسلبق فى الموضع ذاته.

غير مشتق، بل اسم جامد، ومع ذلك جاء فى موقع الحال، حسب توجيههم، وذلك عندهم بحكم دلالته على المشاركة؛ فهو عندهم مؤول من:

(يدا بيد)

إلى:

(متصافحين)

و:

(فاه إلى فىّ)

إلى:

(متشافهين)

سبعة جوامد غير مؤولة

يمكن أن تأتى الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق، وصنفوا ذلك فى سبع مسائل نرصدها على النحو الآتى:

١) إذا دلت الحال على(تسعير)، كما فى مثال النحويين[١]

(نشترى القمح كيلة بدينار)

فـ(كيلة) جامدة، ولا تؤول بمشتق، ومع ذلك جاءت فى موضع الحال، ويوجه النحويون ذلك بدلالة الكلمة على تسعير، وعندى أن الكلمة الدالة على تسعير ليست فى وظيفة الحال، وإنما هى فى وظيفة(التمييز الملحوظ).

٢) إذا جاءت الحال(اسم عدد)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

---

[١] ينظر شرح الكافية ١/ ٢٩٧.

﴿... فتم ميقات ربه أربعين ليلة...﴾ [1]

الكلمة(أربعين)جامدة، ولا تؤول بمشتق، ومع ذلك جاءت فى موضع الحال، ويعلل النحويون ذلك بأن الكلمة اسم عدد، وعندى أن اسم العدد فى مثل ذلك التركيب ليس من باب الحال، وإنما هو حسب قواعدهم من باب (نائب الظرف)؛ بحكم كونه اسم عدد مميز بظرف، كما جاء فى باب الظرف من قبل.

٣) إذا دلت الحال على(طور)معه اسم تفضيل، ومن نماذجه مثال النحويين:

(هذا بسرا أطيب منه رطبا)

فالكلمتان(بسرا، رطبا)جامدتان، ولا تؤولان بمشتق، ومع ذلك جاءت كل منهما فى موضع الحال، وهم يعللون ذلك بأن كلا من(بسر، ورطب)تدلان على طور من أطوار نضج البلح، وبأنه قد جاء فى تركيبهما اسم تفضيل، يدل على المقارنة بين الطورين، وعندى أن كل طور منهما خارج على وظيفة الحال؛ لأنه فى وظيفة(التمييز الملحوظ).

٤) إذا جاءت الحال(موصوفة)بمشتق، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا﴾[2]

فـ(قرآنا)جامدة، ولا تؤول بمشتق، ومع ذلك جاءت عند النحويين فى وظيفة الحال، وهم يفسرون ذلك بأن السبب هو مجيء وصف مشتق بعدها، وهو الاسم المنسوب(عربيا)، والذى أراه أن تلك الكلمة(قرآنا)فى

---

[1] من الآية ١٤٢ سورة الأعراف.

[2] من الآية ٢ سورة يوسف.

مثل ذلك التركيب خارجة على وظيفة الحال، وإنما هى فى وظيفة المفعول به الثانى للفعل(أنزل).

٥) إذا جاءت الحال(أصلا) لصاحبها، كما فى قول الحق:

﴿أأسجد لمن خلقت طينا...﴾ [١]

فـ(طينا)جامدة، ولا تـؤول بمشـتق، ومـع ذلـك جـاءت عنـد النحـويين فـى موضـع الحـال، ويفسـر النحويـون ذلـك بـأن الحـال(طينـا)أصـل لصاحبها(الإنسان)، ممثلا فى الضمير(ه)الغياب المحذوف،(لمن خلقتـه)، ومثل ذلك نموذج النحويين:

(هذا خاتمك حديدا)

وعندى أن هذا (الأصل)يعرب(تمييزا ملحوظا)، لا(حالا).

٦) إذا جاءت الحال(فرعا)لصاحبها، ومن ذلك قول الحق:

﴿... وتنحتون الجبال بيوتا...﴾[٢]

فـ(بيوتا)جامدة، ولا تـؤول بمشـتق، ومـع ذلـك جـاءت عنـد النحـويين فـى وظيفة الحال، ويفسرون ذلك بـأن هذه الكلمـة فرع من صاحبها(الجبـال)، وعندى أن هذا النوع يمكن إعرابه(مفعولا به)ثانيا للفعل قبله.

٧) إذا جاءت الحال(نوعا)لصاحبها، ومن نماذج النحويين فى ذلك قولهم:

(هذا مالك ذهبا)

وقولهم:

(جاءت الحيوانات بقرا)

---

[١] من الآية ٦١ سورة الإسراء.

[٢] من الآية ٧٤سورة الأعراف.

فـ(ذهبا)، وكذلك(بقرا)جامدة، ولا تؤول بمشتق، ومع ذلك جاءت عند النحويين فى وظيفة الحال، ويفسرون ذلك بأن الحال نوع من أنواع صاحبها، وعندى أن مثل ذلك يعرب(تمييزا ملحوظا).

قال ابن مالك:

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا
ويكثر الجمود فى سعر وفى مبدى تأول بلا تكلف
كـ(بعه مُدًّا) بـ(كذا) يدا بيد وكر زيد أسدا أى كأسد

السمة الثالثة التنكير

أن تكون الحال نكرة، لا معرفة، ولعلهم يعللون ذلك بأن الحال مثل الخبر، تنقل إلى المستمع ما كان يجهله، أى النكرة، ثم إنهم يعللون(التنكير)بأنه للفرق بين الحال النكرة، وصاحبها المعرفة المنصوب؛ حتى لا يتوهم أن الحال نعت لصاحبها، إذا جاءت معرفة، تجد ذلك(التنكير)فى جميع الشواهد السابقة فى الحال، لكن ورد فى السماع عدد من التراكيب، وفيها ما يعربه النحويون فى وظيفة الحال، وهو معرفة، وعليه فإن النحويين يقولون إنها حال مؤولة بالنكرة، ومن تلك التراكيب ما يأتى:

. قول لبيد بن ربيعة العامرى(على نغم الوافر):

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

معنى التركيب أن(الحمار الوحشى)أرسل أتانه؛ لتشرب مع الحيوانات(معتركة)، بمعنى مزدحمة، وفى التركيب جاءت

الكلمة(العراك)معرفة، ويعربها النحويون حالا على تأويلها بالنكرة، وكأن التركيب:

(أرسلها معتركة)

. قولهم(ادخلوا الأول فالأول)، يعرب النحويون(الأول) الأولى فى وظيفة الحال، رغم كونها معرفة، ويؤولون التركيب السابق على تنكير الحال:

(ادخلوا مرتبين)

. قولهم:

(جاء زيد وحده)

يعرب النحويون(وحده)فى وظيفة الحال، رغم كونها معرفة، ويؤولون التركيب السابق على تنكير الحال:

(جاء زيد منفردا)

. قولهم:

(وصل الرجل عَوْدَه على بدئه)

يعرب النحويون(عوده)فى وظيفة الحال، رغم كونها معرفة، ويؤولون التركيب السابق على تنكير الحال:

(وصل الرجل عائدا على بدئه)

. قولهم:

(جاءوا الجماء الغفير)

يعرب النحويون(الجماء)فى وظيفة الحال، رغم كونها معرفة، ويؤولون التركيب السابق على تنكير الحال:

(جاءوا مجتمعين)

. قولهم:

(هو يتنفس الصعداء)

تعرب(الصعداء)حالا، رغم تعريفها، ويؤولونها إلى:

(مرتفعا صدره)

يقول ابن مالك:

والحال إن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كـ(وحدك)اجتهد

ومصدر منكر حـــالا يقع بكثرة كـ(بغتة زيـــد طلع)

السمة الرابعة هى صاحبها فى المعنى

أن تكون الحال(هى صاحبها)فى المعنى، كما فى قول الحق:

﴿... وخلق الإنسان ضعيفا ...﴾ [1]

الحال(ضعيفا) هى فى المعنى صاحب الحال(الإنسان)، والعكس صحيح، ولعلهم لذلك قالوا إن الحال وصف؛ حتى يدل على ذات وصفة، ولم يقولوا(حدثا)؛ فالحدث لا يكون فى المعنى صاحب الحال، ولذلك لا يقال (جاء الإنسان ضعفا)بالمصدر.(ضعفا)حالا.؛ حيث إن صاحب الحال (الإنسان)ليس هو الضعف، أى الحدث وحده، وإنما إذا جاء المصدر، أى الحدث فقط، فى موضع الحال، فإن النحويين يؤولونه بالمشتق، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... ثم إنى دعوتهم جهارا ...﴾ [2]

﴿... ثم ادعهن يأتينك سعيا ...﴾ [3]

---

[1] من الآية ٢٨ سورة النساء.

[2] من الآية ٨ سورة نوح.

[3] من الآية ٢٦٠ سورة البقرة.

﴿... الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية...﴾ [1]

ويؤولونها إلى(مسرين)،(ساعين)، (جاهرين)، وجمهورالنحويين يقصر مجيء المصدر حالا على السماع، وخالفهم فى ذلك ابن مالك، وابنه؛ حيث قاسا ذلك فى ثلاثة مواضع:

أ) بعد الخبر المشبه به لمبتدأ قبله، ومن ذلك قولهم:

(أنت حاتم كرما)

(هو عمر عدلا)

على التأويل:

(كريما، عادلا)

بـ) بعد أما، كما فى قولك(أنت أما علما فعالم)، (هو أما كرما فكريم)، فالمصدر(علما)، (كرما) فى وظيفة الحال على التأويل (علما، كريما).

ج) بعد الخبر المقترن بـ(أل) الدالة على كمال ما بعدها ، ومن ذلك قولك:

(أنت الرجل علما)

فالمصدر(علما)فى وظيفة الحال، على التأويل(عالما).

صاحب الحال

يمكن أن ندرس صاحب الحال فى حكمين:

الحكم الأول

[1] من الآية ٢٧٤ سورة البقرة.

من أحكام صاحب الحال نوع إعرابه(رفعا، أو نصبا، أو جرا)؛ حيث يقرر النحويين أن صاحب الحال يكون مرفوعا فاعلا على الإطلاق، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا لما معهم...﴾[1]

فصاحب الحال(كتاب)مرفوع بالفاعلية، والحال(مصدقا)، ويقررون أن صاحب الحال يكون منصوبا مفعولا به على الإطلاق، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وأرسلناك للناس رسولا ...﴾[2]

فصاحب الحال ضمير الخطاب(ك)فى محل نصب مفعول به، والحال(رسولا)، ويقررون أن صاحب الحال يكون مجرورا بحرف الجر على الإطلاق، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... إن الله يبشرك بيحي مصدقا ...﴾[3]

فصاحب الحال(يحى)مجرور بالحرف، والحال(مصدقا).

صاحب الحال مجرورا بالإضافة

يقرر النحويون أن صاحب الحال يكون مجرورا بالإضافة، ويشترطون فى تلك الإضافة ما يأتى:

١) المضاف بعض من المضاف إليه، كما فى قول الحق:

﴿... أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ...﴾[1]

---

[1] من الآية ٨٨ سورة البقرة.

[2] من الآية ٧٩ سورة النساء

[3] من الآية ٣٩ سورة آل عمران.

﴿... ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا ...﴾ [٢]

فالحال(ميتا)جاءت من صاحب الحال المضاف إليه (أخيه)؛ بحكم أن المضاف (لحم) بعض المضاف إليه(أخ)، وكذلك الحال(إخوانا)جاءت من صاحب المحال. المضاف. إ.ليه(.هم).؛ بحكم أن. المضاف.(صدور.)ببعض المضاف إليه.

٢) المضاف مثل بعض المضاف إليه، كما فى قول الحق:

﴿...ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا...﴾ [٣]

فالحال(حنيفا)جاءت من صاحب الحال المضاف إليه(إبراهيم)؛ بحكم أن المضاف(ملة)مثل بعض المضاف إليه(إبراهيم)؛ فـ(الرسالة أو الملة)، كأنها(بعض الرسول).

٣) المضاف عامل فى الحال، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... إليه مرجعكم جميعا...﴾ [٤]

فالحال(جميعا)جاءت من صاحب الحال المضاف إليه(كم)؛ بحكم أن المضاف(مرجع)مصدر ميمى داخل فى الحال، ومن ذلك قول ابن مالك ابن الريب(على نغم الطويل):

تقول ابنتى إن انطلاقك واحدا إلى الروع يوما تاركى لا أباليا

الحكم الآخر

---

[١] من الآية ١٢ سورة الحجرات.

[٢] من الآية ٤٧ سورة النحل.

[٣] من الآية ١٢٣ سورة النحل.

[٤] من الآية ٤ سورة يونس.

من أحكام صاحب الحال أنه(معرفة)؛ بحكم كون صاحب الحال هو المحكوم عليه بالحال، والحكم على النكرة لا يفيد، وشواهد التعريف فى صاحب الحال هى كل ما سبق الاستشهاد به فى باب الحال، لكن يمكن عند النحويين فى صاحب الحال أن يكون نكرة إذا كان فيها أحد المسوغات التى تقرب النكرة من التعريف، وتلك المسوغات تشبه مسوغات الابتداء بالنكرة، وفيما يأتى رصدها:

١) إذا تقدمت الحال على صاحبها النكرة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول كثير عزة(على نغم الوافر):

لمية موحشا طللُ يلوح كأنه خِلل

فـ(موحشا)حال، وصاحبها(طلل)نكرة، وإنما جاز فى صاحب الحال أن يكون نكرة؛ بحكم تقدم الحال على صاحبها، ولابد من تقدم الحال حينئذ مع الصاحب النكرة، كما وجب تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة؛ وبحكم أنه لو تأخرت الحال حينئذ بعد صاحبها النكرة لجاز إعراب الحال نعتا، كما فى قولك(لمية طلل موحش يلوح)، فـ(لمية) خبر شبه جملة مقدم وجوبا قبل المبتدأ النكرة، و(طلل)مبتدأ نكرة منعوت، و(موحش)نعت مفرد، و(يلوح)نعت جملة، وكقول المجهول (على نغم الطويل):

وبالجسم منى بيِّنَا لو علمتِهِ شحوب وإن تستشهدى العين تشهد

وكقول المجهول(على نغم الطويل):

وما لام نفسى مثلَها لى لائم ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى

وكذلك(مبثوثا)مع(شجاع)فى قول عمرو بن أسد الفقعسى(على نغم الطويل):

وهلاّ أعدّونى لمثلى تفاقدوا وفى الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب

ومن ذلك ما ذهب إليه الزمخشرى[1] فى توجيه قول الحق:

﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[2]

فقد فهمها بعد إعادة الرتبة على:

فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله(ذكرا)كذكركم آباءكم أو أشد

وعليه فإن شبه الجملة(كذكركم)كان نعتا للمصدر(ذكرا)،لكنه تقدم قبله، فصار حالا له.

ومثله ما ورد فى قول الحق:

﴿ وجعلنا فيها فجاجا سبلاً ﴾[3]

فقوله(فجاجا)كانت نعتا لقوله(سبلا)، لكن النعت تقدم قبل المنعوت، فصار حالا.

٢) إذا اعتمد صاحب الحال النكرة على نفى، أو شبه نفى من نهى، أو استفهام، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم...﴾ [4]

فالجملة(لها كتاب معلوم)حال، وصاحب الحال(قرية)نكرة ومسوغ مجىء صاحب الحال نكرة، هو اعتماد تلك النكرة على نفى قبلها بالحرف(ما).

. وقول قطرى بن الفجاءة(على نغم الكامل):

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

---

[1] ينظر الكشاف فى موضع تفسير الآية.

[2] من الآية ٢٠٠ سورة البقرة.

[3] من الآية ٢٠ سورة النحل.

[4] من الآية ٤ سورة الحجر.

فـ(متخوفا)حال، وصاحب الحال(أحد)نكرة، ومسوغ مجيء صاحب الحال نكرة، هو اعتماد تلك النكرة على النهى قبلها بالحرف(لا).

. وقول الطائى(على نغم البسيط):

يا صاح هل حُمَّ عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى إبعادها الأملا

فـ(باقيا)حال، وصاحب الحال(عيش)نكرة، ومسوغ مجيء صاحب الحال نكرة، هو اعتماد تلك النكرة على الاستفهام قبلها بالحرف(هل).

٣) إذا تم تخصيص النكرة بوصف، أو بإضافة، أو بمعمول، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء للسائلين...﴾ [١]

فـ(سواء) حال، وصاحب الحال (أربعة) نكرة، ومسوغ مجيء الحال نكرة، هو تخصيص تلك النكرة بإضافتها إلى(أيام)، وكذلك فى قول الحق:

﴿... ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا لما معهم...﴾ [٢]

على قراءة أبى عبلة بنصب(مصدقا)على أنها حال، وصاحبها(كتاب) نكرة، ومسوغ مجيء صاحب الحال نكرة هو تخصيصها بالوصف شبه الجملة(من عند الله)، وكذلك قول المجهول(على نغم البسيط):

نجيت يا رب نوحا واستجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

فـ(مشحونا) حال، وصاحب الحال(فلك)نكرة، ومسوغ مجيء الحال نكرة هو تخصيص تلك النكرة بالوصف(ماخر)، ومنه قول ذى الرمة (على نغم الطويل):

وتحت العوالى فى القنا مستظلة ظباء أعارتها العيون الجآذر

---

[١] من الآية ١٠ سورة البقرة.

[٢] من الآية ٨٩ سورة البقرة.

بل إن فى هذا البيت مسوغين لنكارة صاحب الحال(ظباء)أولهما وصف تلك النكرة بالجملة بعدها، والآخر تقدم الحال(مستظلة)قبل صاحبها.

. وكقولك:

(هذا شرحٌ درسَك واضحا)

فـ(واضحا)حال، وصاحب الحال (شرح)نكرة، ومسوغ مجيء الحال نكرة هو تخصيص تلك النكرة بالمعمول(درسك)الواقعة مفعولا به للمصدر(شرح).

ويمكن أن يأتى صاحب الحال نكرة دون مسوغ، وذلك شذوذا على القياس، والقاعدة، وهو مقصور على السماع عند النحويين، ومن شواهد ذلك ما جاء الحديث الشريف:

(صلى رسول الله(ص)قاعدا، وصلى وراءه رجال قياما...)

فـ(قياما)حال، وصاحب الحال(رجال)نكرة، وليس فى تلك النكرة أحد تلك المسوغات التى يحددونها.

يقول ابن مالك:

من بعد نفى أو مضاهيه كـ (لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)
ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

الترتيب بين الحال وصاحبها

المشهور عند النحويين أن تأتى الحال بعد صاحبها، وعاملها، وذلك واضح فى معظم الشواهد السابقة، لكن يجوز عندهم أيضا أن تأتى الحال قبل صاحبها، ومن نماذج ذلك أن تقول:

(نزل هادئا الطيار على الأرض)

ومن ناحية أخرى يكون هذا الترتيب أو ذاك واجبا، وفيما يلى رصد ذلك.

تقديم الحال وجوبا قبل صاحبها

يحدث ذلك فى نقطتين:

١) إذا جاء صاحب الحال نكرة، وليس لمجيئه نكرة مسوغ إلا تقديم الحال، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول كثير عزة(على نغم الوافر):

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

بتقديم الحال(موحشا)وجوبا قبل صاحبها (طلل)؛ حيث لو جاءت الحال بعد صاحبها لما أعربت حالا، وإنما تتحول إلى صفة للنكرة قبلها، وتكون تابعة لها.

٢) إذا جاء صاحب الحال محصورا فيه، كما فى قولك:

(لا يعيش ذليلا إلا لئيم)

بتقديم الحال(ذليلا)وجوبا قبل صاحبها(لئيم)؛ بحكم أن صاحب الحال هو المحصور فيه، أو المقصور عليه فى تركيب النفى والاستثناء، ولو حدث العكس بتأخيرها لكان المقصور عليه هو الحال، وليس صاحب الحال.

تأخير الحال وجوبا بعد صاحبها

يحدث ذلك فى نقطتين:

١) إذا جاءت الحال محصورا فيها، ومن ذلك قول الحق:

﴿... وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ...﴾ [١]

---

[١] من الآية ١٨ سورة الأنعام.

بتأخير الحال(مبشرين)وجوبا بعد صاحبها(المرسلين)؛ بحكم أن الحال هى المحصور فيه، أو المقصور عليه فى تركيب النفى والاستثناء، ولو حدث العكس بتقديمها لكان المقصور عليه هو صاحب الحال، وليس الحال.

٢) إذا جاء صاحب الحال مجرورا بحرف، أو بإضافة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا...﴾ [١]

﴿... إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله...﴾ [٢]

﴿... أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ...﴾ [٣]

فقد تأخرت فى الآيات الحال(إخوانا)، و(مصدقا)، و(ميتا)بعد صاحبها المجرور بالحرف(يحيى)، أو المجرور بالإضافة(أخيه)، (كم)، ويحكم عدد من النحويين على ذلك التأخير بأنه جائز، ومنهم الفارسى، وابن جنى، وابن كيسان، وابن مالك، وقد استدل هؤلاء على الجواز بأنها تقدمت فى قول الحق:

﴿... وما أرسلناك إلا كافة للناس ...﴾ [٤]

حيث يعربون(كافة)حالا، وصاحبها المجرور بالحرف(الناس)، وهى متقدمة عليه، ويرد جمهور النحويين على هؤلاء بأن(كافة)هنا ليست حالا، وإنما هى(نائبة عن المصدر فى باب المفعول المطلق)؛ حيث إنها صفة المصدر، على التقدير:

---

[١] من الآية ٤٧ سورة الحجر.

[٢] من الآية ٣٩ سورة آل عمران.

[٣] من الآية ١٢ سورة الحجرات.

[٤] من الآية ٢٨ سورة سبأ.

(وما أرسلناك إلا إرسالة كافة)

ويستدل هؤلاء النحويون على جواز تقديم الحال قبل صاحبها بقول المجهول(على نغم الطويل):

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندى

بتقديم الحال(طرا)قبل صاحبها المجرور بالحرف(كم).

. ويقول عروة بن حزام العذرى(على نغم الطويل):

حلفت برب الراكعيـــــــن لربهم خشوعا وفوق الراكعين رقيب

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلىّ حبيبا إنها لحبيـــــــب

بتقديم الحال(هيمان)قبل صاحبها المجرور بالحرف (ياء) المتكلم فى قوله(إلىّ).

. ويقول المجهول(على نغم الخفيف):

غافلا تعرض المنية للمر ء فيدعى ولات حين إباء

بتقديم الحال(غافلا)قبل صاحبها المجرور بالحرف(المرء).

. ويقول طليحة بن خويلد الأسدى المتنبئ(على نغم الطويل):

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبائل

بتقديم الحال(فرغا)قبل صاحبها المجرور بالحرف(قتل).

. ويقول قريع بن عوف(على نغم الطويل):

إذا المرء أعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد

بتقديم الحال(كهلا)قبل صاحبها المجرور بالحرف(الهاء) فى عليه.

الترتيب بين الحال وعاملها

الطبيعى أن الحال يجوز فيها أن تكون بعد عاملها وصاحبها، كما جاء فى قول الحق:

﴿... ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا لما معه ...﴾ [1]

على قراءة أبى عبلة بنصب(مصدقا)، وتوجه نحويا على أنها حال، كما يجوز فيها أن تكون بين عاملها وصاحبها، كقولك:

(جاء سهلا الامتحان)

كما يجوز فيها أن تكون قبل عاملها وصاحبها، كما فى قول الحق:

﴿... خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث ...﴾ [2]

. وقول يزيد بن مفرغ الحميرى(على نغم الطويل):

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنتِ وهذا تحملين طليق

فالجملة(تحملين)فى محل نصب حال من الضمير الفاعل فى الصفة المشبهة(طليق)، والحال مقدمة جوازا على عاملها، لكن هذا الترتيب، أو ذاك يكون أحيانا واجبا، وفى السطور الآتية رصد ذلك.

تقديم الحال وجوبا قبل عاملها

يحدث ذلك فى مسألة واحدة، هى كون الحال هى الكلمة(كيف)؛ فهى من الألفاظ التى حقها الصدارة فى التركيب، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿... وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم...﴾ [3]

---

[1] من الآية ٨٩ سورة البقرة.

[2] من الآية ٧ سورة القمر.

[3] من الآية ٨١ سورة الأنعام.

فـ(كيف)اسم استفهام، مبنى على الفتح، فى محل نصب حال، مقدم قبل عامله وجوبا؛ لأنه من ألفاظ الصدارة فى التركيب.

تأخير الحال وجوبا بعد العامل

يحدث ذلك إذا كان عامل الحال غير فعل متصرف، أى من الألفاظ التى يحملها النحاة فى العمل على الفعل، وهم يحددون ذلك فى نقاط ست . نرصدها فيما يأتى:

١) إذا كان العامل من الأفعال الجامدة، مثل(فعل التعجب)، ومن ذلك قولك:

(ما أعظم القرآن مرتلا)

ويعلل النحويون ذلك بأن فعل التعجب، وهو عامل النصب فى الحال . عامل ضعيف؛ أى أضعف[١] من أن يتصرف فى نفسه؛ بحكم جموده؛ فمن باب أولى أنه لا يتصرف فى معموله، أى الحال، بتجويز التقديم والتأخير بينهما.

٢) إذا كان العامل(وصفا)يشبه الفعل الجامد، وهم بذلك يقصدون اسم التفضيل، ومن شواهدهم فى ذلك قول الحق

﴿... هو أفصح منى لسانا...﴾[٢]

فـ(لسانا)عندهم حال، يجب تأخيرها بعد العامل، وهو اسم التفضيل (أفصح)، ولا يصح تقديمها عليه، ويعللون ذلك بأن اسم التفضيل عامل

---

[١] قولهم إن هذه الكلمة أضعف من تلك، أو أقوى منها، أو أشرف منها، أو أحط منها . هو عندنا قول عفا عنه الزمن، ولا يصح الاستناد إليه فى البحث اللغوى المعاصر.

[٢] من الآية ٣٤ سورة القصص.

(أضعف)من الفعل، ولذلك ينحط[1] عنه درجة فى أن معموله يبقى مقيد الرتبة، ثم يستثنون من اسم التفضيل ما كان عاملا فى حالين، تستخدمان للمقارنة؛ حيث يجب هناك تقديم المفضل على المفضل عليه كقولهم:

(هذا بسرا أطيب منه رطبا)

(زيد مفردا أنفع من عمرو معانا)

٣) إذا كان العامل (اسم فعل)، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿... والقائلين لإخوانهم هلم إلينا...﴾[2]

فلا يصح عندهم فى غير القرآن أن يقال(إلينا هلم)، لأن قوله(إلينا) شبه جملة، فى محل نصب حال، والحال لا تتقدم على العامل اسم الفعل (هلم)، ويعللون ذلك أيضا بأن اسم الفعل عامل ضعيف، لا يقوى على إعطاء الرتبة الحرة لمعموله.

٤) إذا كان العامل(مصدرا)، يصح تأويله بالفعل مع الحرف المصدرى، كقولك:

(يغيظى كلامك متسرعا)

ف(متسرعا)حال، رتبتها مقيدة بعد العامل، ولا يصح تقديمها قبل العامل المصدر(كلام)؛ لأنه يصح تأويل ذلك المصدر بفعله مع حرف مصدرى، فتقول:

(يغيظنى أن تتكلم متسرعا)

---

[1] ينظر الهامش قبل السابق.

[2] من الآية ١٨سورة الأحزاب.

٥)إذا كان العامل من الألفاظ التى لها(دلالة)الفعل، أو قل فيها رائحة الفعل، أو ما أسميه(العامل المشموم)؛ مثل اسم الإشارة، أو حرف التشبيه، أو حرف التمنى، ومن شواهد ذلك فى العامل اسما للإشارة ما جاء فى قول الحق

﴿...فتلك بيوتهم خاويةً بما ظلموا﴾[1]

فـ(خاوية)حال، وجب تأخيرها بعد عاملها(تلك)؛ لأن العامل اسم إشارة، أى من الألفاظ التى لها دلالة الفعل دون حروفه، فهى بمعنى(أشير)، وذلك النوع من العوامل أضعف عندهم من أن يكون معموله حر الرتبة.

. ومن شواهد ذلك فى كون العامل حرف(تشبيه)قول امرئ القيس(على نغم الطويل)

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

فـ(رطبا)حال، وجب تأخيرها بعد عاملها(كأن)؛ لأن العامل حرف تشبيه، أى من الألفاظ التى لها دلالة الفعل، دون حروفه؛ فهى بمعنى الفعل(أُشَبِّه)، وذلك النوع من العوامل أضعف عندهم من أن يكون معموله حر الرتبة.

. ومن نماذج ذلك فى كون العامل حرف(تمنٍّ)، قولك(ليت الفتاةَ متبرجةً شعرها طويل)، فالكلمة(متبرجة)حال، وجب تأخيرها بعد عاملها(ليت)؛ لأن العامل حرف تمنٍّ، أى من الألفاظ التى لها دلالة الفعل، دون حروفه؛ فهى بمعنى(أتمنى)، وذلك النوع من العوامل عندهم أضعف من أن يكون معموله حر الرتبة.

---

[1] من الآية ٥٢ سورة النمل.

٦) إذا كان العامل فيه أحد(الموانع)التى لا تجيز تقديم الحال عليه، ومن تلك الموانع اقتران ذلك العامل بـ(لام القسم)، ومن نماذج ذلك قولك:

(لأعملن مجتهدا)

فالكلمة(مجتهدا)حال، وجب تأخيرها بعد عاملها (أعمل)؛ لأن العامل مقترن بـ(لام)القسم، التى تمنع الحال من التقدم على معمولها؛ حيث إن(لام) القسم حينئذ ستكون حاجزا حصينا بين ذلك العامل بعدها، وتلك الحال قبلها، والحاجز الحصين يمنع تأثير ما بعده فيما قبله عندهم.

يقول ابن مالك:

والحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصـــرفا
فجـــائز تقديمه كـ(مسرعا) ... ذا راحـــل، ومخلصا زيد دعا
وعامل ضـــمّن معنى الفعل لا ... حـــــــروفه مؤخرا لن يعملا
كـ(تلك، ليت، وكأن) ونـــــدر ... نحـــو سعيد مستقرا فى هجر
ونحو زيد مفردا أنفـــع من ... عمرو معانا مستجاز لن يهن

رتبة الحال مع عاملها الظرف

يمكن أن يكون عامل الحال ظرفا، أو جارا ومجرورا، يقع أى منهما خبرا فى التركيب، فحينئذ يجوز فى تلك الحال أن تكون بعد عاملها، وهذا هو المشهور، كما فى قول الحق:

﴿... وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها...﴾ [1]

﴿...فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها...﴾ [1]

---

[1] من الآية ١٠٨ سورة هود.

ويجوز أيضا ـ لكن على قلة عند النحويين ـ أن تتقدم الحال؛ فتكون قبل عاملها الظرف، أو الجار والمجرور الواقع خبرا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه﴾[٢]

على قراءة كل من عيسى، والجحدرى[٣](مطويات)منونة بكسرتين؛ حيث يوجهها هؤلاء النحويون على أنها منصوبة حالا، تقدمت على عاملها الجار والمجرور(بيمينه)الواقع خبرا للمبتدأ(السموات).

ـ وكذلك فى قول الحق:

﴿... وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا...﴾[٤]

على قراءة الأعرج، وقتادة[٥] بالنصب فى (خالصة)؛ حيث يوجه نصبها هؤلاء النحويون على أنها حال، وتقدمت قبل عاملها الجار والمجرور (لذكورنا)الواقع خبرا للمبتدأ اسم الإشارة(هذه).

ـ ومن شواهد ذلك أيضا ما جاء فى قول النابغة(على نغم الكامل)

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار

فـ(محقبى)يوجهها هؤلاء النحويون على أنها حال منصوبة، تقدمت قبل عاملها الجار والمجرور(فيهم)الواقع خبرا للمبتدأ(رهط)، وكذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الطويل)

---

[١] من الآية ١٧ سورة الحشر.

[٢] من الآية ٦٧ سورة الزمر.

[٣] ينظر روح المعانى.

[٤] من الآية ١٣٩ سورة الأنعام.

[٥] ينظر روح المعانى.

بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فـ(بادى)يوجهها هؤلاء النحويون على أنها حال منصوبة، تقدمت قبل عاملها الظرف(لدى)الواقع خبرا للمبتدأ(هو).

الحال المركبة

فى اللغة مجموعة من الشواهد فى كلام العرب نثرا، جاءت فيها الحال مركبة من أكثر من كلمة، ويعدها النحويون من باب الحال المفردة، الجامدة، مع التأويل بمشتق، ويمكن تصنيف تلك الكوكبة من الشواهد ثلاثة أصناف، كما يلى:

. الصنف الأول جاءت فيه الحال مكررة، منونة، ويفسر النحويون ذلك التنوين بأن(الأصل)فى تلك التراكيب أنها كانت بحرف عطف، ثم تم الاستغناء عن ذلك العطف، ومن ذلك:

(ادخلوا رجلا رجلا)

(نقرأ الكتاب صفحة صفحة)

على التأويل:

(ادخلوا مترتبين)

(نقرأ الكتاب جميعا)

ومنه قول الحق:

﴿وجاء ربك والملك صفا صفا﴾[1]

ومن شواهده ما ورد فى معلقة طرفة(على نغم الطويل):

[1] من الآية ٢٢ سورة الفجر.

تبارى عتاقا ناجيات وأتبعت وَظيفا وَظيفا فَوق مَورٍ مُعبَّدِ

ـ الصنف الثانى جاءت فيه الحال مكررة بالفتح دون تنوين، ويفسر النحويون ذلك بأنها تبنى على الفتح؛ لتركيبها مثل تركيب العدد، ومن شواهدهم فى ذلك:

(لقيته كفة كفة)

(تفرقوا شذر مدر)

(تفرقوا شغرَ بغرَ)

(هو جارى بيتَ بيتَ)

على التأويل:

(لقيته مواجها)

(تفرقوا متفرقين)

(تفرقوا منتشرين)

(هو جارى قريبا)

ـ الصنف الثالث جاءت فيه الحال مضافة، ومن ذلك:

(نفعل الخير بادئ بدء)

(تفرقوا أيادى سبأ)

على التأويل:

(نفعل الخير مبدوءا به)

(تفرقوا بددا)

تعدد الحال

يمكن أن توجد حال واحدة لصاحب الحال، كما رأينا فى جميع الشواهد السابقة، ويمكن أيضا أن توجد أكثر من حال لصاحب الحال الواحد، فيوجد تعدد فى الحال مع أن صاحب الحال واحد، ويمكن أن توجد فى التركيب أكثر من حال، لكن كلا منها تتجه إلى صاحب حال مختلف، وفيما يأتى رصد ذلك:

أولا تعدد الحال لصاحب واحد

من شواهد ذلك قول عروة بن حزام العذرى(على نغم الطويل):

حلفت برب الراكعيـــــن لربهم خشوعا وفوق الراكعين رقيب

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلىّ حبيـــــبا إنها لحبيب

فالحال المتعددة هى(هيمان، صاديا)تتجهان إلى صاحب واحد هو الضمير (يـاء)المتكلم بعد حرف الجر(إلى)، ومن ذلك أيضا قول قيس بن الملوح(على نغم الطويل)

علىّ إذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

فالحالان المتعددتان هما(رجلان، حافيا) تتجهان إلى صاحب واحد هو الضمير(ياء)المتكلم، بعد حرف الجر على، ومثل ذلك قول عدى بن الرعلاء الغسانى(على نغم الخفيف)

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

فالأحوال المتعددة(كئيبا)، كاسفا، قليل)، تتجه إلى صاحب واحد هو الضمير الفاعل المستتر جوازا، وتقديره(هو)بعد الفعل المضارع(يعيش)، وفاعله المستتر.

امتناع التعدد

هذا هو مذهب جمهور النحويين، لكن ذلك ممنوع عند عدد من النحويين، ومنهم الفارسى، وابن كيسان، وابن برهان، يمنعون تعدد الحال لصاحب واحد، ويوجهون شواهد ذلك بأن ما يسمى الحال الثانية هو فى الحقيقة نعت للحال الأولى، وعليه فهم يمنعون تعدد الحال لصاحب واحد، ولا يستثنون من ذلك المنع سوى مسألة واحدة، هى كون العامل اسم تفضيل، يؤثر فى حالين، تدلان على المقارنة، كما جاء فى قولهم:

(هذا بسرا أطيب منه رطبا)

العطف فى التعدد

ولعلك ترى أن تعدد الحال فيما سبق جاء دون استخدام عطف بين الأحوال المتعددة، وهذا هو شرط الجمهور فى تعدد الحال؛ حيث إن استخدام(حرف العطف)يؤدى إلى إعراب ما بعده معطوفا على ما قبله، ولا وجود حينئذ لتعدد الحال، لكن بعض النحويين لا يمنعون استخدام ذلك الحرف، ولا يرونه(حرف عطف)حينئذ، وإنما هو عندهم(حرف ربط)فقط، وعليه فإنهم يعدون من شواهد تعدد الحال لصاحب واحد قول الحق

﴿إن الله يبشرك بيحى مصدقا بكلمة

من الله وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين﴾ [1]

على اعتبار الكلمات(مصدقا، سيدا، حصورا، نبيا)أحوالا متعددة لصاحب واحد هو(يحى)، رغم استخدام(الواو)بينها، وذلك ما جاء فى قول الحق

---

[1] من الآية ٣٩ سورة آل عمران.

﴿...إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا...﴾ [1]

على اعتبار الكلمتين(شاكرا، كفورا)حالين متعددين لصاحب واحد، هو الضمير الغائب(ه)، رغم استخدام الواو بينهما، وكذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الطويل)

وقد شفنى أن لايزال يروعنى خيالك إما طارقا أو مغاديا

فى قوله (طارقا، مغاديا) حالان [2] من (خيال)، وكذلك فى قول المجخول(على نغم الطويل)

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخديعة والمكر

. وفى قول عمرو بن كلثوم(على نغم الوافر)

وأنا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا

تعدد الحال لصاحب متعدد

لتعدد الحال هنا صورتان: إحدهما تعددها فى الدلالة فقط، بأن تكون فى صيغة المثنى، أو الجمع؛ لتبين هيئة صاحبين، أو أصحاب متفرقين، والأخرى تعددها فى الدلالة، واللفظ معا، بأن يوجد فى التركيب أكثر من حال؛ لوجود أكثر من صاحب، وفيما يلى رصد ذلك.

. الصورة الأولى تعدد الحال فى الدلالة دون اللفظ، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... وسخر لكم الشمس والقمر دائبين...﴾ [3]

---

[1] من الآية ٣ سورة الإنسان.

[2] ينظر شرح الكافية١/٢٠٠،همع الهوامع١/٢٤٥.

[3] من الآية ٢٣ سورة إبراهيم.

﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره﴾ [1]

فقولـه(دائبين)حال متعددة فـى الدلالـة، دون اللفـظ؛ بحكـم التثنيـة، وكـل منهما تتجه مفردة إلى صاحب واحد من كل من(الشمس، والقمر)، وكذلك قوله(مسخرات)حال متعددة فى الدلالة دون اللفظ؛ بحكم الجمع، وكل منها تتجه مفردة إلى صاحب واحد من:

(الليل، والنهار، والشمس، والقمر، والنجوم)

. الصورة الأخرى تعدد الحال فى الدلالة، واللفظ معا لأصحاب متعددين، ومن ذلك ما جاء فى قول امرئ القيس(على نغم الطويل)

خرجت بها أمشى تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرط مرجل

فقوله(أمشى)حال جملة فعلية، وصاحب الحال الضمير(تاء)الفاعل، كما أن قوله(تجر)حال جملة فعلية، وصاحب الحال الضمير(ها)المتصل بحرف الجر(الباء)، ومنه قول المجهول(على نغم الرمل)

لقى ابنى أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنما

فقولـه(خائفـا)حـال، وصـاحب الحـال(ابنـى)، كمـا أن قولـه(منجديـه)حـال، وصاحب الحال(أخويه).

توجيه المتعدد بقرينة العدد

ولعلك قارئى العزيز. ترصد معى مدى السهولة فى توجيه أى من الحالين، أو الأحوال المتعددة إلى صاحبها، وذلك اعتمادا على ما فى السياق من قرينة لفظية، أو حالية؛ ففى البيت الأخير يعتمد على(قرينة العدد)؛ حيث الحال(منجديه)مثنى؛ ولا يمكن أن يكون صاحبها إلا مثنى،

---

[1] من الآية ١٢ سورة الأعراف.

وهو(أخويه)، على حين الحال(خائفا)مفرد، ولا يمكن أن يكون صاحبها إلا مفردا، وهو(ابنى)، ولا يمكن الخلط بين الحالين، أو الصاحبين.

توجيه المتعدد بقرينة النوع

وكذلك فى بيت امرئ القيس السابق نعتمد على قرينة(النوع)من تذكير وتأنيث؛ حيث إن الحال الجملة الفعلية(تجر)لا يمكن أن تتجه إلى الصاحب(تاء)الفاعل المتكلم، وثمة قرينة ثالثة هى (جهة الكلام)من متكلم إلى غائب، إلى مخاطب؛ ففى بيت امرئ القيس الحال الجملة الفعلية(أمشى)لا يمكن أن يكون صاحبها الضمير(ها)؛ لأن الضمير غائب، على حين الحال للمتكلم، ومن ذلك أيضا قول المجهول(على نغم الوافر)

عهدت سعاد ذات هوَى معنَّى فزدت وعاد سلوانا هوانا

فقوله(ذات)حال من(سعاد)بقرينة التأنيث، فى حين قوله(معنَّى)حال من (تاء)الفاعل، بقرينة التذكير.

توجيه المتعدد بقرينة حالية

وقد تكون القرينة غير لفظية، أى أن تكون دلالة حالية، ومن نماذج ذلك أن تقول:

(شرحت هادئا للتلميذ مستوعبا)

ففى النموذج قرينتان حاليتان، أولاهما الفصل بين الحالين بما يدل على أن الحال الأولى للصاحب الأول، والحال الأخرى للصاحب الآخر، والقرينة

الأخرى أن(الهدوء)من سمات الشارح، على حين أن(الاستيعاب) من سمات التلميذ.

توجيه المتعدد بالاجتهاد

ـ أما إذا تعددت الحال، وتعدد صاحب الحال، وانعدمت القرينة، فهنا يأتى اجتهاد النحويين، فيأتى الخلاف بين فريقى النحاة البصريين، والكوفيين، ومن نماذج ذلك قولك:

(زرت صديقى سعيدا هادئا)

فـ(سعيدا) حال، و(هادئا) حال، ولدينا قبلهما صاحبان هما(تاء) الفاعل، و(صديقى)، فأى الحالين لأى الصاحبين؟ يرى البصريون الحال الأولى للصاحب الأخير؛ محتجين بقولهم(لقربها منه)، وعليه تكون الحال الأخرى للصاحب الأول، وهنا يحتجون ـ رغم عدم القرب ـ بل رغم البعد، يحتجون بأن:

(الفصل الواحد أولى من الفصل مرتين)

بين الحال وصاحبها؛ فأنت تفصل مرتين إذا قيل إن الحال الأولى للصاحب الأول، والحال الأخرى للصاحب الآخر، هذا على حين يرى الكوفيون الحال الأولى للصاحب الأول، والحال الأخرى للصاحب الآخر، وهم فى ذلك لا يحتجون بعدم الفصل، أو بالقرب وعدم البعد، وإنما يحتجون بالترتيب.

يقول ابن مالك:

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

تصنيف الحال

يمكن تصنيف الحال فى الجملة العربية بأكثر من زاوية، فمرة يمكن تصنفيها إلى:

(حال مؤسسة، وحال مؤكدة)

ومرة ثانية يمكن تصنيفها إلى:

(حال مفردة، وحال مركبة)

ويمكن مرة ثالثة تصنيفها إلى:

(حال مفردة، وحال جملة، وحال شبه جملة)

ومرة رابعة يمكن تصنيفها إلى:

(حال مفردة، وحال متعددة)

ومرة خامسة يمكن تصنيفها إلى:

(حال مشتقة، وحال موطئة، وحال جامدة)

ومرة سادسة يمكن تصنيفها إلى:

(حال منتقلة، وحال لازمة)

...إلخ، وفى السطور السابقة من باب الحال سبق دراسة معظم تلك التصنيفات، ولم يبق منها سوى دراسة تصنيف الحال إلى(حال مؤسسة، وحال مؤكدة)، (حال مشتقة، حال موطئة، حال جامدة)، (حال مفردة، حال جملة، حال شبه جملة)، وتتكفل السطور التالية ببيان ذلك.

١) حال مؤسسة وحال مؤكدة

(الحال المؤسسة) هى الحال التى تضيف دلالة جديدة إلى التركيب؛ بحيث لا توجد دلالة الحال فى الجملة إذا حذفناها منها، وذلك واضح فى جميع الأحوال السابقة، أما(الحال المؤكدة)فعكس ذلك؛ أى أن الحال لا تضيف معنى جديد إلى التركيب، وإنما تؤكد جزءا من التركيب، أو تؤكد التركيب كله، وقد صنفوا الحال المؤكدة إلى:

. حال تؤكد عاملها، كقول الحق

﴿ وأرسلناك للناس رسولا﴾[1]

﴿ فتبسم ضاحكا من قولها﴾[2]

﴿ ولا تعثوا فى الأرض مفسدين﴾[3]

﴿ فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا﴾[4]

﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره﴾[5]

. وحال تؤكد صاحبها، كما فى قول الحق

﴿ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا﴾[6]

. وحال تؤكد مضمون الجملة، كما فى قول ابن دارة(على نغم البسيط)

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار

---

[1] من الآية ٧٩ سورة النساء.

[2] من الآية ١٠ سورة النمل.

[3] من الآية ٦٠ سورة البقرة.

[4] من الآية ١٠ سورة النمل.

[5] من الآية ٧٩ سورة النساء

[6] من الآية ٩٩ سورة يونس.

فالحال فى البيت(معروفا)يؤكد الفخر فى قوله(أنا ابن دارة)؛ حيث قال ذلك لمن يعرفون أنه(ابن دارة)، ومن ذلك قول الحق

﴿...وهو الحق مصدقا...﴾ [1]

﴿...هذه ناقة الله لكم آية...﴾ [2]

يقول ابن مالك:

وعامل الحال بها قد أُكـــــدا فى نحو لاتعث فى الأرض مفسدا

وإن تؤكد جـــــملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخـــــــــــر

٢) حال مشتقة وحال موطئة وحال جامدة

(الحال المشتقة)جاءت بها جميع الشواهد السابقة، و(الحال الجامدة)هى ما سبق رصده، من أنها حال، لا يمكن تأويلها بمشتق، وذلك فى سبع مسائل، منها دلالة الحال على تسعير، وكونها اسم عدد، ودلالها على طور، وكونها أصلا لصاحبها، وكونها فرعا لصاحبها، كما سبق.

أما(الحال الموطئة)فهى الحال الجامدة التى توصف بحال مشتقة، وتكون الحال الموطئة تمهيدا للحال المشتقة بعدها؛ بحيث يمكنك الاستغناء عن(الجامدة) دون أن ينكسر الكلام، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...فتمثل لها بشرا سويا...﴾[3]

---

[1] من الآية ٩١ سورة البقرة.

[2] من الآية ٧٢ سورة الأعراف.

[3] من الآية ٥٢ سورة المؤمنون.

﴿...إنا أنزلناه قرآنا عربيا...﴾[1]

﴿...وإن هذه أمتكم أمة واحدة...﴾[2]

٣) الحال المفردة والحال شبه الجملة والحال الجملة

. (الحال المفردة)هى الحال المكونة من اسم واحد حقيقة، كما فى قول الحق:

﴿...أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا...﴾[2]

أو المكونة من اسم واحد حكما بأن يأتى بعدها مضاف إليها، كما فى قولك:

(ينمو الطفل مشرق الوجه)

ـ (الحال شبه الجملة)هى الحال المكونة من ظرف، أو من جار مع مجروره، عندما يتحقق فى كل منها شروط ثلاثة:

١) أن يتعلق كل منهما بمحذوف، وإلا لكان شبه الجملة(لغوا)، لا محل له من الإعراب، كما فى قولك:

(هو يلعب تحت الشجر، هو يلعب فى النادى)

٢)أن يأتى قبل كل منهما اسم معرفة، وإلا لكان شبه الجملة نعتا؛ حيث إن:

(أشباه الجمل بعد النكرات صفات)

كما فى قولك:

(هو طفل يلعب تحت الشجر

---

[1] من الآية ٧٣ سورة الأعراف.

[2] من الآية ١٢٣ سورة النحل.

هو طفل يلعب فى النادى)

٣) أن لا يكون أى منهما مسبوقا بما يحتاج إلى خبر، وإلا لكان شبه الجملة خبرا، كما فى قولك:

(هو تحت الشجر

هو فى النادى)

وبتحقق تلك الشروط الثلاثة يكون شبه الجملة(حالا)، كما فى قولك:

(هو الطفل تحت الشجر

هو الطفل فى النادى)

ومن شواهد الحال شبه الجملة ، ما جاء فى قول الحق

﴿...فخرج على قومه فى زينته...﴾[١]

فالجار مع المجرور(فى زينته) شبه جملة فى محل نصب حال، وصاحب الحال هو الضمير المستتر جوازا، تقديره(هو)فاعلا للفعل(خرج).

. (الحال الجملة)هى الحال المكونة من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، ويشترط فى الجملة ثلاثة شروط ؛ حتى يمكن استخدامها فى وظيفة الحال.

١) أن تكون جملة خبرية، لا إنشائية؛ حيث إن الجملة الإنشائية ليست مستيقنا حدوثها.

٢) عدم اقتران الجملة بما يخصص دلالتها على المستقبل، ولذلك لا يصح إعراب الجملة(سيهدين)فى وظيفة الحال فى قول الحق

﴿...إنى ذاهب إلى ربى سيهدين...﴾[١]

---

[١] من الآية ٧٩ سورة القصص.

٣) وجود رابط بين جملة الحال وصاحبها، وذلك الرابط واحد من أنواع ثلاثة

. ضمير صاحب الحال، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿ ...وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو...﴾[٢]

فالجملة الاسمية(بعضكم عدو)فى محل نصب حال، وصاحبها الضمير (واو الجماعة)، والرابط بين جملة الحال وصاحبها ضمير المخاطبين (كم) المتصل بالمبتدأ(بعض)، ويعود إلى(واو الجماعة)، وكذلك فى قول الحق

﴿ ...ذلك الكتاب لا ريب فيه ...﴾[٣]

فجملة(لا)النافية للجنس(لا ريب فيه) فى محل نصب، وصاحبها (الكتاب)، والرابط بين جملة الحال وصاحبها هو الضمير المتصل(ـه) بعد حرف الجر(فى)، وكذلك فى قوله:

﴿... مالى لا أرى الهدهد...﴾[٤]

فالجملة الفعلية(لا أرى الهدهد)فى محل نصب حال، والرابط بين جملة الحال وصاحبها هو الضمير المستتر وجوبا فى موقع الفاعل للفعل (أرى)، وتقديره(أنا)، يعود إلى صاحب الحال(ياء)المتكلم المتصل بحرف الجر(اللام).

. واو الحال، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ ...قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة...﴾[١]

---

[١] من الآية ٩٩ الصافات.

[٢] من الآية ٣٦ سورة البقرة.

[٣] من الآية ٢ البقرة.

[٤] من الآية ٢٠ النمل.

الجملة الاسمية:

(نحن عصبة)

فى محل نصب حال، والرابط بين جملة الحال وصاحبها هو(واو)الحال، ومن ذلك أيضا ما جاء فى قول عنترة(على نغم الكامل)

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابنى ضمضم

. الضمير والواو معا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت﴾[٢]

فالجملة الاسمية:

(هم ألوف)

فى محل نصب حال، والرابط بين جملة الحال وصاحبها هو كل من(واو)الحال، والضمير(هم)العائد إلى الاسم الموصول(الذى)، وكذلك فى قول الحق:

﴿...لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى...﴾[٣]

فالجملة الاسمية:

(أنتم سكارى)

فى محل نصب حال، والرابط بين جملة الحال وصاحبها(واو)الحال، والضمير(أنتم)العائد على صاحب الحال (واو)الجماعة المتصل بالفعل(تقرب).

وكذلك فى قول الحق:

---

[١] من الآية ١٤ سورة يوسف.

[٢] من الآية ٢٤٣ سورة البقرة.

[٣] من الآية ٤٣ سورة النساء.

﴿...لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم...﴾[1]

فالجملة الفعلية:

(قد تعلمون)

فى محل نصب حال، والرابط بين جملة الحال وصاحبها(واو)الحال، والضمير(واو)الجماعة العائد إلى صاحب الحال الفاعل فى الفعل(تؤذى)، وكذلك فى قول الحق:

﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾[2]

فالجملة الفعلية:

(لما يعلم)

فى محل نصب حال، والرابط بين جملة الحال وصاحبها، هو الضمير المتصل(كم)بعد حرف الجر(من)فى قوله(منكم)، وكذلك فى قول الحق

﴿ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه﴾[3]

وكذلك فى قول النابغة(على نغم الكامل)

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليد.

وجوب الربط بالواو وامتناعه وجوازه

أولا الوجوب

---

[1] من الآية ٥ سورة الصف.

[2] من الآية ٩١ سورة آل عمران.

[3] من الآية ١٦ سورة ق.

يجب أن يكون الرابط بين جملة الحال وصاحبها هو(الواو)دون الضمير فى مسألتين:

. إذا كانت جملة الحال اسمية، غير مشتملة على ضمير لصاحب الحال، أى أن الجملة أجنبية، ومن ذلك قولك:

(جئت والشمس طالعة)

لكن من قراءاتى أرى أنه مما يخرج على هذا الوجوب النحوى قول الحق ﴿إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾[1]

فالجار مع مجروره(عن اليمين)يمكن اعتباره متعلقا بالفعل(يتلقى)على المشهور، وهذا لا شاهد فيه، لكن التفسير الجديد يقدمه بكل تواضع صاحب هذه السطور، وهو اعتبار شبه الجملة(عن اليمين)خبرا مقدما للمبتدأ النكرة(قعيد)، وحينئذ يتكون لدينا جملة اسمية، تقع فى وظيفة الحال، وفيها حينئذ خروجان على القاعدة النحوية: أحدهما عدم ربط جملة الحال مع صاحبها بالواو رغم عدم اشتمالها على ضمير، والقاعدة النحوية توجب ذلك، والخروج الآخر انعدام أى رابط بين جملة الحال وصاحبها على هذا الفهم فى الآية.

. إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها مضارع مقترن بـ(قد)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم...﴾ [2]

وقول معاوية(على نغم الطويل)

نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

---

[1] من الآية ١٧ سورة ق .

[2] من الآية ٥ سورة الصف.

ثانيا الامتناع

يمتنع أن يكون الرابط بين جملة الحال وصاحبها هو الواو فى سبع مسائل:

١) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها مضارع غير مقترن بـ(قد)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...ولا تمنن تستكثر...﴾[١]

وعلى ذلك فإن مما يخرج على تلك القاعدة قول الحق

﴿ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه﴾[٢]

فالجملة(نعلم ما توسوس)فى محل نصب حال، وتم ربطها مع صاحبها بالواو رغم منع ذلك فى القاعدة النحوية، وكذلك فى قول عنترة(على نغم الكامل)

علّقْتُها عرضا وأقتل قومها زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

ويوجه النحويون ذلك:

. إما بتقدير ضمير، يقع مبتدأ بعد(الواو)

(وأنا أقتل)

ـ وإما بإخراج المسألة من باب الحال على اعتبار(الواو)حرف عطف، وعلى ذلك يؤولون المضارع(أقتل)بالماضى قبله، حتى يتم الوفاء بشرط القاعدة النحوية فى التناسب بين المتعاطفين[١].

---

[١] من الآية ٦ سورة المدثر.

[٢] من الآية ١٦ سورة ق.

٢) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها مضارع، مسبوق بحرف النفى(ما)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الطويل)

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما

فالجملة(ما تصبو) فى محل نصب حال، وصاحبها(كاف) الخطاب، ولا يصح فيها الربط بـ(الواو).

٣) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها مضارع، مسبوق بحرف النفى(لا)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...وما لنا ألا نؤمن بالله ...﴾[٢]

٤) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها ماض، وقبله الحرف(إلا)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون...﴾ [٣]

فمن حيث الشكل لدينا الفعل الماضى(كان)، وجملته فى محل نصب حال، إلا أن الفعل الماضى هنا ناسخ، وجملته اسمية فى نسبة ما بين عناصرها بما يخرجها من حيث المضمون عما نحن فيه، ولذلك نضيف هنا قول ابن سُعدى(على نغم الرمل)

ما إن تمنيت شيئا إلا أتى بالخلاف

فالجملة الحال:

---

[١] فى خروج القاعدة النحوية على آى الذكر الحكيم، وعلى شواهد السماع عموما تم مناقشة دكتوراه فى آداب قنا، فى يوليو ٢٠١١م، عنوانها(مخالفة السماع فى القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد)، للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد.

[٢] من الآية ٨٤ سورة المائدة.

[٣] من الآية ١١ سورة الحجر.

(أتى بالخلاف)

فعلية ماضوية، وهى فى محل نصب حال، ولذلك امتنع الربط بالواو.

٥) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها ماض، وبعده(أو)التفصيلية الاستقصائية، ومن ذلك قولك(أحترمك دخلت أو خرجت).

٦) إذا كانت جملة الحال بعد حرف عطف، ومن ذلك قول الحق

﴿ ...فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون...﴾[١]

٧) إذا كانت جملة الحال مؤكدة لمضمون الجملة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ ...ذلك الكتاب لا ريب فيه...﴾ [٢]

ثالثا الجواز

يجوز الربط بالواو، أو الضمير فى ثلاث مسائل:

١) إذا كانت جملة الحال اسمية، ومن شواهد الربط فيها بالـ(واو)ما جاء فى قول الحق

﴿ ...لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم...﴾ [٣]

ومن شواهد عدم الربط فيها بـ(الواو)ما جاء فى قول الحق

﴿...وقلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو...﴾ [٤]

و قول سلامة بن جندل(على نغم الطويل)

---

[١] من الآية ٤ سورة الأعراف.

[٢] من الآية ٢ سورة البقرة.

[٣] من الآية ٩٥سورة المائدة.

[٤] من الآية ٣٦ سورة البقرة.

ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر سربالـه لم يمزق

٢) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها ماض، غير مسبوق بالحرف (إلا)، وغير ملحوق بالحرف(أو)، ومن شواهد الربط بـ(الواو) فيها ما جاء فى قول الحق

﴿وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله﴾[١]

﴿...كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم...﴾ [٢]

ومن شواهد عدم الربط بالـ(واو) فيها ما جاء فى قول الحق:

﴿...أو جاءوكم حصرت صدورهم...﴾ [٣]

وقول النابغة(على نغم الطويل)

وقفت بربع الدار قد غيّر البلى معارفها والساريات الهواطل

٣) إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها مضارع، مسبوق بحرف النفى (لم)، أو حرف النفى(لما)، ومن شواهد الربط فيها بالـ(واو)ما جاء فى قول الحق

﴿...أو قال أوحى إلىّ ولم يوح إليه شيء...﴾[٤]

﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله المجاهدين منكم﴾[٥]

قول النابغة(على نغم الكامل)

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليد

---

[١] من الآية ٦١ سورة البقرة.

[٢] من الآية ٢٨ سورة البقرة.

[٣] من الآية ٩ سورة النساء.

[٤] من الآية ٩٢ سورة الأنعام.

[٥] من الآية ١٠٢ سورة آل عمران.

ومن شواهد عدم الربط فيها بالـ(واو)ما جاء فى قول الحق:

﴿ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون﴾[1]

وقال زهير(على نغم الطويل)

كأن فتات العهن فى كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم

يقول ابن مالك:

وموضع الحال تجـــىء جمله كـ(جاء زيد وهو ناو رحـــله)
وذات بدء بمضـــــارع ثبت حـوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انـــو مبتدا له المضارع اجـــعلن مسندا
وجملة الحـــال سوى ما قدِّما بواو أو بمضمـــر أو بهما

حـذف عامـل الحـال

سلف أن عامل الحال هو الكلمة التى يراها النحاة سبب النصب فـى الحـال، وهـو حسب استقرائه فـى تراكيب العربيـة – واحد من تسعة أمور أحدها(الفعل المتصرف)، وأربعة من شبه الفعل، هى(الوصف غير المتصـرف)، ويقصـدون بـه أفعـل المقارنـة، ثم(الوصـف المتصـرف)، ويقصـدون بـه بقيـة المشـتقات، ثم(اسـم الفعل)، ثم(المصـدر الصـريح)، وأربعـة هـى مـا يسـمى عنـد الكوفيين(الفعـل المشـموم)، ويسـمي عنـد البصريين(ما فيه رائحة الفعل)، وهى(إن وأخواتها، اسم الإشارة، الظرف، الجار والمجرور)، هذا، ويقرر النحويون أن عامل الحال يمكن أن يكون محذوفا، ويصنفون هذا الحذف صنفين أحدهما حذف واجب، والآخر

[1] من الآية ٤٦ سورة الأعراف.

حذف جائز، وفيما يلى نرصد معا موضع النوعين من الحذف القياسى، ثم السماعى فى كل منهما.

أولا حذف عامل الحال جوازا

يحدث ذلك إذا جاء فى التركيب دليل على العامل المحذوف، وهذا الدليل، أو القرينة أحيانا تكون قرينة حالية، وأحيانا أخرى تكون قرينة مقالية، ومن شواهد النحاة فى حذف عامل الحال جوازا؛ لوجود قرينة حالية، أن تدلك الحال على استعداد شخص للسفر، فتقول له:

(راشدا إن شاء الله)

والتقدير عندهم:

(تسافر راشدا)[1]

أو أن ترى شخصا قادما من الحج، فتقول له:

(مأجورا مبرورا إن شاء الله)

والتقدير عندهم:

(رجعت مأجورا مبرورا)

أما شواهدهم فى حذف عامل الحال جوازا؛ لوجود قرينة مقالية، فمنها وقوع ذلك العامل جوابا لاستفهام، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...الإنسان أن لن يجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوى بنانه...﴾[2]

على التقدير (نجمعها قادرين)، وكذلك إذا جاء عامل الحال جواب شرط، ومنه ما جاء فى قول الحق

---

[1] ينظر الكتاب ٣١٦،٣١٧/١، شرح المفصل٦٨/٢، همع الهوامع ٢٤٩/٢.

[2] من الآية ٤٠٣ سورة القيامة.

﴿...فإن خفتم فرجالا أو ركبانا...﴾[1]

على التقدير:

(فصلوا رجالا)

ثانيا الحذف الواجب

يصنف النحويون حذف عامل الحال وجوبا صنفين أحدهما قياسى، والآخر سماعى، ومن وكد السطور التالية بيان الصنفين.

القياسى

يقاس فى نحو العربية، حذف عامل الحال وجوبا فى أربعة مواضع:

١)الحال المؤكدة مضمون الجملة

كما رأينا فى شواهد ذلك النوع من الحال، ومنها ما جاء فى قول الحق:

﴿... ذلك الكتاب لا ريب فيه...﴾[2]

على تقدير النحاة:

(ذلك الكتاب نتلوه لا ريب فيه)

بحذف عامل الحال (نتلوه) حذفا واجبا، وكذلك ما جاء فى قول سالم بن دارة(على نغم البسيط)

---

[1] من الآية ٢٣٩ سورة البقرة.

[2] من الآية٢سورة البقرة.

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار

على تقدير النحاة:

(أنا ابن دارة أحقه معروفا)

٢)الحال السادّة مسد الخبر

من شواهد ذلك ما جاء فى الحديث الشريف:

(أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)

على التقدير:

(ويكون هو ساجدا)

وقول ابن مالك:

(ضربى العبد مسيئا)

على التقدير:

(ضربى العبد كائنا مسيئا)

والذى أراه فى هذه المسألة أن تقدير النحاة العامل بفعل الكون يخرجها من باب الحال، ولا يكون المنصوب حينئذ حالا، وإنما يكون خبر فعل الكون منصوبا به.

٣) الحال الموبخة

من ذلك قول العرب:

(أقائما وقد قعد الناس؟)

وقولهم:

(أقاعدا وقد قام الناس؟)

وقولهم:

(أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟)

على تقدير:

(أتوجد ...)

٤)الحال المتدرّجة

من ذلك قول العرب:

(اشتريته بدرهم فصاعدا)

على التقدير:

(فذهب الثمن صاعدا)

السماعى

وردت مجموعة من التراكيب فى لغة العرب، وفى كل منها اسم منصوب، يرى النحويون سبب نصبه أنه(حال)، وفى كل منها يقدرون عامل الحال محذوفا، ومن تلك التراكيب قولهم:

(هنيئا لك)

على التقدير:

(ثبت الخير هنيئا لكم)

يقول ابن مالك:

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حُظِل

التمييــز

تعريف التمييز عند النحويين هو أنه(اسم نكرة فضلة جامد، يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة، وهو بمعنى حرف الجر(من)، ويمكن تحليل ذلك التعريف، وتحريره فيما يأتى:

. قولهم(التمييز)اصطلاح المتأخرين من النحاة، ويدل عندهم على الوظيفة النحوية التى يعربون بها أمثال الكلمة(شهرا) فى قول الحق

﴿ ...إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا...﴾[1]

وأمثال الكلمة (عيونا) فى قول الحق

﴿...وفجرنا الأرض عيونا...﴾[2]

وقبل كل تمييز يحدد النحويون(المميز)، وهو فى الشاهد الأول العدد:

(اثنا عشر)

على حين هو فى الشاهد الثانى الجملة كلها:

(فجرنا الأرض)

فلابد إذن لكل تمييز من مميز، وهذا المميز إما أن يكون مفردا، كما فى الشاهد الأول، أو أن يكون جملة، كما فى الشاهد الثانى، وعلى ذلك جاء تقسيم النحاة – كما هو آت – التمييز إلى صنفين تمييز(مفرد)، وتمييز (جملة)، ولغير المتأخرين من النحاة اصطلاحات أخرى لكل من التمييز والمميز؛ بعضهم يسميهما(التفسير والمفسر)، وهذا الاصطلاح من عند

---

[1] من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

[2] من الآية ١٢ سورة القمر.

سيبويه[1]، وبعضهم يسميهما(التبيين والمبين)، وهذا هو اصطلاح البصريين[2].

. قولهم(اسم)يعنى أنه لا يجوز استعمال الفعل، أو الحرف من حيث ماهية كل منهما فى وظيفة التمييز؛ فتلك الوظيفة مقصورة على الأسماء فقط، لا تصح فى الفعل، ولا فى الحرف.

. قولهم(نكرة)، قيد خاص، يقصدون بها إخراج المعارف عن وظيفة التمييز من ناحية، كما يقصدون به من ناحية أخرى إخراج ما يعربونه على وظيفة(الشبيه بالمفعول)[3]، وهو الاسم المعرفة المنصوب بعد الصفة المشبهة، كما فى قولك:

(الأستاذ جميلٌ شرحَه)

ينصب(شرحه)لا على المفعول به للصفة المشبهة؛ بحكم أن الصفة المشبهة لا تتعدى إلى المفعول به؛ حيث إنها فى الأساس جاءت من الفعل اللازم، ولذا لم يبق أمام النحاة فى تفسير النصب فى الاسم بعدها سوى الذهاب إلى أنه منصوب لـ(الشبه بالمفعول به).

تداخل

وهذا الاسم قد يتداخل فى النصب على الأقل مع التمييز، ولذلك ينص النحاة على التنكير فى التمييز؛ حيث إن(الشبيه بالمفعول)عادة

---

[1] ينظر الكتاب ١/١١٧.

[2] ينظر شرح الكافية١/٢١٦.

[3] فى هذه الوظيفة، وفى نظائر لها عديدة اقرأ باستفاضة رسالتنا للماجستير(النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية).

يكون معرفة، لا نكرة، فى حين يشترط فى التمييز أن يكون نكرة، ومما يخرج على التنكير فى التمييز ما جاء فى قول رشيد بن شهاب اليشكرى(على نغم الطويل)

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

بإلحاق(أل)فى(النفس)، رغم مجيئها فى موقع التمييز، ولذلك يذهب النحاة إلى أن(أل) فى تلك الكلمة ليست وسيلة للتعريف، وإنما هى(أل)الزائدة.

- قولهم(فضلة)يقصدون به إخراج الاسم النكرة الجامد من موقع التمييز، إذا كان فى موقع العمدة فى التركيب، كما فى(رجل)فى قول الحق

﴿...أليس منكم رجل رشيد...﴾[1]

- قولهم(جامد)يقصر وظيفة التمييز على الأسماء التى لا علاقة بينها، وبين دلالة الفعل، ويبعدها عن الأسماء المشتقة.

- قولهم(يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة)يخرجون به اسم(لا)النافية للجنس، والمفعول الثانى للفعل(استغفر)، نظرا للتشابه الدلالى بين وظيفة التمييز، وهاتين الوظيفتين، وارصد ذلك فى المفعول الثانى للفعل (استغفر)، وهو(ذنبا) فى قول المجهول(على نغم البسيط)

أستغفر الله ذنبا لست محصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعمل

وكذلك فى اسم (لا) النافية للجنس فى قول الحق

﴿...ذلك الكتاب لا ريب فيه...﴾[2]

---

[1] من الآية ٧٨ سورة هود.

[2] من الآية ٢ سورة البقرة.

فكل من(ريب)، و(ذنبا)يراه النحاة على معنى حرف الجر(من)، لكن دلالة حرف الجر تختلف عند النحاة أيضا فى كل من المواقع الثلاثة، ففى اسم(لا)النافية للجنس تكون عندهم(من)الجارة للاستغراق، وشمول جميع أفراد جنس اسم(لا)، وفى المفعول الثانى بعد(استغفر)تكون(من)الجارة للابتداء، على حين فى التمييز تكون(من)الجارة للبيان، والتوضيح، وإزالة الإبهام من التمييز.

تصنيف التمييز

سبق أن التمييز عند النحويين نوعان، تمييز(مفرد)، وتمييز (جملة)، ولهما عند النحاة تسميتان أخريان، الأولى تمييز(ذات)، وتمييز (نسبة)، والأخرى تمييز(ملفوظ)، وتمييز(ملحوظ) على النحو الآتى:

الصنف الأول تمييز المفرد

وهو تمييز الذات، وهو التمييز الملفوظ، وهو التمييز الذى يرفع الإبهام عن اسم واحد، وهذا الاسم المبهم واحد من أربعة أصناف:

١)اسم العدد

من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...إنى رأيت أحد عشر كوكبا...﴾[١]

٢)اسم المقدار

[١] من الآية ٤ سورة يوسف.

هو ما يدل على(كيل)، كما فى قولك:

(عندى مد قمحا)

أو ما يدل على(وزن)، كما فى قولك:

(هذا طن قصبا)

أو ما يدل على(مساحة)، كما قولك:

(هذا فدان أرضا)

أو ما يدل على(مسافة)، كما قولك:

(نعوم كيلو متر ماء)

٣)اسم ما يشبه المقدار

بأربعة أصنافه، فشبيه(الكيل)منه قولك:

(هذا إناء لبنا)

فالكلمة(إناء)ليست من(المكاييل)، لكنها تشبه(الكيل)، وكذلك شبيه(الوزن)، كما فى قول الحق

﴿...فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره...﴾[١]

فـ(المثقال)ليس وزنا محددا، لكنه يشبه(الوزن)، وكذلك شبيه(المساحة)، كما فى قول الحق

﴿...ولو جئنا بمثله مددا...﴾[٢]

حيث إن(المثل)أمر عام، يصدق على كل ما له نظير، وليس مساحة محددة.

---

[١] من الآية٧سورة الزلزلة.

[٢] من الآية١٠٩سورة الكهف.

٤)فرع التمييز

من ذلك قول العرب:

(هذا خاتم ذهبا)

فالمميز وهو(الخاتم)نوع من الذهب.

الصنف الآخر تمييز الجملة

تمييز الجملة هو تمييز(النسبة)، وهو(التمييز الملحوظ)، وهو التمييز الذى يرفع الإبهام عن جملة كاملة، سواء فى(إبهام نسبة الفاعل إلى فعله)، أم فى(إبهام نسبة المفعول إلى فعله)، أم فى(التعجب)، أم فى(التفضيل)، وبيان ذلك فى السطور الآتية

بيان نسبة الفاعل

من شواهدها ما جاء فى قول الحق

﴿...واشتعل الرأس شيبا...﴾[1]

فـ(شيبا)تمييز، يرفع إبهام نسبة الفاعل(الرأس)إلى الفعل(اشتعل)، ولذلك يسمونه التمييز المحول عن الفاعل، والتقدير عندهم(واشتعل شيب الرأس).

بيان نسبة المفعول

من شواهدها ما جاء فى قول الحق

---

[1] من الآية ٤ سورة مريم.

﴿...وفجرنا الأرض عيونا...﴾[1]

فـ(عيونا)تمييز، يرفع إبهام نسبة المفعول(الأرض)إلى الفعل(فجر)، ولذلك يسمونه التمييز المحول عن المفعول، والتقدير عندهم:

(وفجرنا عيون الأرض)

بيان نسبة التعجب

من ذلك ما جاء فى قول العرب:

(لله دره فارسا)

فـ(فارسا)تمييز، يرفع إبهام نسبة المتعجب منه، (دره)، وكذلك فى قولهم:

(ما أعظمك خليفة)

بيان نسبة التفضيل

من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا...﴾[2]

فـ(أموالا)تمييز، يرفع إبهام نسبة التفضيل فى قوله(أكثر)، والنوعان الأخيران التعجب، والتفضيل، هما تمييز نسبة غير محول.

حكم التمييز

---

[1] من الآية ١٢ سورة القمر.

[2] من الآية ٣٥ سورة سبأ.

حكم التمييز فى التركيب يتراوح بين النصب والجر، ولا رفع فى التمييز، وفى السطور التالية تحديد مواضع النصب، ومواضع الجر فى تلك الوظيفة.

. كل تمييز يمكن جره باستعمال حرف الجر(من)قلبه، ولعل ذلك هو الذى حدا بالنحاة للقول إن التمييز على معنى ذلك الحرف، ولعل ذلك أيضا هو ما حدا بأحد أساتذتى[1] للذهاب إلى أن النصب فى التمييز مجرد سطح وغطاء، أما حقيقة التمييز وعمق إعرابه ففى الجر، لكن يمتنع استخدام حرف الجر(من)قبل التمييز، ويجب فيه النصب، وذلك فى ثلاث مسائل:

. تمييز النسبة المحول عن الفاعل.

. تمييز النسبة المحول عن المفعول.

. تمييز العدد من أحد عشر حتى تسع وتسعين.

ظهور حرف الجر(من)

أما غير ذلك من أصناف التمييز فيمكن استعمال حرف الجر(من)فيه؛ فمن تمييز النسبة المجرور بـ(من)ما جاء فى قول بجير بن عبد الله(على نغم الوافر)

تخيَّره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامى

حيث يمكن فى غير الشعر أن يقال:

(فنعم المرء رجلا تهاميا)

ومن ذلك أيضا ما جاء فى قول الأعشى(على نغم المتقارب)

أقول لها حين جد الرحيـ ـل أبرحت ربا وأبرحت جارا

---

[1] ينظر الإعراب والتركيب ٢٥٦، وينظر أيضا جملة الفاعل بين الكم والكيف١٦٤.

حيث يمكن فى غير الشعر أن يقال:

(أبرحت من رب، وأبرحت من جار)

. تمييز الذات الذى يرفع إبهام مقدار يمكن أن يكون مجرورا، بالإضافة إلى ذلك المقدار، وذلك فى أربعة أصناف المقدار التى سلف تحديدها، ومن ذلك ما يلى:

ـ فى مقدار الكيل، يمكنك جر التمييز بالإضافة أو بـ(من)، أو نصبه، تقول:

(عندى مد قمحا)

(عندى مد قمحِ)

(عندى مدٌّ من قمح)

. وفى مقدار المساحة، يمكنك فعل ذلك أيضا تقول:

(هذا فدانٌ أرضا)

(هذا فدانُ أرضِ)

(هذا فدانٌ من أرضِ)

. وفى مقدار الوزن كذلك، تقول:

(هذا طنٌ قصبًا)

(هذا طنٌ قصبِ)

(هذا طن من قصب)

. فى مقدار المسافة أيضا، تقول:

(نعوم كيلو متر ماء)

(نعوم كيلو متر ماء)

(نعوم كيلو متر من ماءِ)

عامل التمييز

يرى النحاة أن السبب فى إعراب التمييز نصبا، أو جرا، يتنوع على النحو التالى:

ـ التمييز المجرور إذا سبقه حرف الجر(من)فالعامل فى جره هو ذلك الحرف، وإذا لم يسبقه حرف جر، فعامل الجر فيه هو(الإضافة).

ـ التمييز المنصوب إذا سبقه فعل، أو ما يشبه الفعل، فالعامل فى نصبه هو ذلك الفعل، أو ما يشبه الفعل، وإذا لم يسبقه ذلك فالعامل فى النصب هو ذلك(الاسم المبهم).

تناقض

وهذه المسألة الأخيرة، أى كون العامل هو(الاسم المبهم الجامد)تحتاج إلى وقفة، وكى تتضح المسألة لابد أن نتذكر هنا تحديد العامل لدى النحاة؛ حيث لم يعدوا(الاسم الجامد)من أصناف العوامل؛ بل إن النحاة يستبعدون(الاسم الجامد)من أن يكون(عاملا)، وهنا نجد نحو العربية(متناقضا)بين قاعدتين[1]، أولاهما تمنع أن يكون(الجامد من العوامل)؛ بل إن النحاة يستبعدون الاسم الجامد من أن يكون عاملا، وذلك على مدار الهيكل النحوى كله، والقاعدة الأخرى تستثنى من ذلك

---

[1] سبق أن ذكرت أن التقريب بين البابين المتباعدين فى قواعد العربية خير وسيلة لاكتشاف التناقض بينها، وهذا التناقض أستطيع الحكم من خلال قراءاتى . وهى بحمد الله ليست بالقليلة بأنه كثير، وهذا فى حد ذاته بحث رائع، لعل المستقبل يتمخض عنه، سواء بقلمى، أم بقلم غيرى.

الهيكل(باب التمييز)، فترى الجامد عاملا فيه، وهاتان قاعدتان بينهما تناقض، و:

المتناقضتان لا تجتمعان معا، ولا ترتفعان معا،

بل تصدق إحداهما، على أن تكذب الأخرى

ولا يطيق الهيكل النحوى صدق الأولى، وكذب الأخرى؛ حتى لا ينهدم المعبد كله، وعليه فلابد من كذب الأولى، وصدق الأخرى، وهذا يقتضى البحث عن عامل فى التمييز غير الاسم المبهم الجامد.

يقول ابن مالك:

اسم بمعنى (مـــــن) مبين نكرة ... ينصب تمييزا بمـــــا قد فسره

كـ شبر ارضا وقفيز بـــــــــرا ... ومنـــــــــوين عسلا وتمرا

وبعد(ذى)وشبهها اجـــــــــرره إذا ... أضفتها كـ(مد حنـــــطة غذا)

والنصب بعد ما أضيف وجـــــــــبا ... إن كان مثل(ملء الأرض ذهبا)

والفاعل المعنى انصبـــــــن بـ(أفعلا) ... مفضلا كـ(أنت أعـــــلى منزلا)

وبعد كل ما اقتضى تعجـــــــــبا ... ميز كـ(أكرم بأبى بكر أبـــــا)

واجرر بـ(من)إن شئت غير ذى العدد ... والفاعل المعنى كـ(طب نفسا تفد)

الترتيب بين التمييز والعامل

إذا كان عامل التمييز من الأفعال المتصرفة ففى رتبة التمييز والعامل رأيان فى الفكر النحوى:

رأى الكسائى

١) أحدهما يتزعمه الكسائى، والمازنى، والمبرد، والجرمى، ويرى أصحاب ذلك الرأى[١] جواز تقديم التمييز قبل العامل، ويستشهدون فى ذلك بقول المجهول(على نغم المتقارب)

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا

. وبقول قيس بن الملوح(على نغم الطويل)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فقد تقدم فى البيتين التمييز قبل عامله؛ فالكلمة(نفسا)فى البيت الأول تمييز، تقدم قبل عامله(تطيب)الفعل المتصرف، وكذلك الكلمة(نفسا)فى البيت الآخر تمييز، تقدم قبل عامله الفعل المتصرف(تطيب)، ومن ذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم البسيط)

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

. وقول المجهول(على نغم الطويل)

ولست إذا ذرعا أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر

. وقول ربيعة الضبى(على نغم الطويل)

رددت بمثل السيد نهدٍ مقلصٍ كميشٍ إذا عطفاه ماءً تحلبا

رأى سيبويه

[١] ينظر مغنى اللبيب ١٧٤/١، شرح ابن عقيل ٦٧٢/١.

٢) والرأى الآخر فى الهيكل النحوى يتزعمه سيبويه، وجمهور النحاة، ويرون منع تقدم التمييز قبل العامل ، حتى لو كان عامله من الأفعال المتصرفة، ويردون ما يدل على ذلك من الشواهد بأنه جاء للضرورة.

تمييز كفى

ويتفق الرأيان المذكوران على منع تقديم التمييز قبل العامل إذا كان ذلك العامل هو الفعل(كفى)، كما فى قول الحق

﴿...وكفى به إثما مبينا...﴾[١]

رغم كون ذلك الفعل(كفى)من الأفعال المتصرفة، والسبب عند الفريقين فى ذلك المنع هو أن ذلك الفعل فعل متصرف نعم، لكنه عندهم فى دلالة الجامد؛ حيث إنه يدل على التعجب، وفعل التعجب جامد، وكأنه قيل:

(ما أكفاه إثما مبينا)

أما إذا كان عامل التمييز من الأفعال الجامدة، أو إذا كان اسما، أو أية كلمة أخرى غير الفعل المتصرف فالمتفق عليه عند النحاة أنه لا يصح تقديم التمييز على عامله، وإنما يأخذ التمييز حينئذ رتبة مقيدة بعد العامل، لا قبله، وإن كان بعضهم يروى شاهدا على تقديم التمييز قبل عامله الجامد، وهو ما جاء فى قول المجهول(على نغم الرجز)

ونارنا لم يُر نارا مثلُها قد علمت ذاك معد كلها

بتقديم التمييز(نارا)قبل العامل الجامد(مثل).

يقول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصرف نزرا سُبِقا

---

[١] من الآية ٥٠ سورة النساء.

الاستثناء

هو تركيب لغوى، يتكون من واحدة من مجموعة أدوات، نسميها(أدوات)الاستثناء على ما هو آت، وقبل تلك الأداة اسم، نسميه(المستثنى منه)، وبعد تلك الأداة اسم آخر، نسميه(المستثنى)؛ بحيث تكون وظيفة الأداة إخراج(المستثنى)بعدها من الحكم الذى يدل عليه(المستثنى منه)قبلها.

أربعة الأركان

أركان ذلك التركيب إذن أربعة(المستثنى منه، أداة الاستثناء، المستثنى، الحكم)، والأركان الثلاثة الأخيرة لابد من ذكر كل منها فى التركيب، على حين الركن الأول(المستثنى منه)، يجوز فيه الذكر، كما يجوز فيه الحذف والتقدير، وحين ذكره، يصف النحويون التركيب بأنه كلام(تام)، كما أنهم يصفونه بأنه كلام(ناقص)حين حذف المستثنى منه فى تركيب الاستثناء، وعليه فإن المصطلحين(تام)، و(ناقص)فى باب الاستثناء ناتجان عن(الحذف والذكر)فى المستثنى منه.

وفى كلام النحويين أيضا مصطلحان آخران، يستخدمونهما فى باب الاستثناء، وهما(الكلام المثبت)، أو(الموجب)،(الكلام المنفى)، أو (السالب)، ومن خلال هذه المصطلحات الأربعة يصنفون تراكيب الاستثناء ثلاثة أصناف، (كلام تام مثبت)، (كلام تام منفى)، (كلام ناقص منفى)، ولا يتحدث النحويون عن الإمكان الرابع عادة، وهو (كلام ناقص مثبت)،

وهذه الأصناف جميعا يسميها النحويون (الاستثناء المتصل)، ويقصدون بذلك كون(المستثنى)نوعا من جنس(المستثنى منه)، وذلك فى مقابل ما يسمونه(الاستثناء المنفصل)، أو(المنقطع)، ويقصدون به كون (المستثنى)من جنس مختلف عن جنس(المستثنى منه)، وفيما يلى رصد لفكر النحويين فى هذا الباب.

أدوات الاستثناء

تشمل أدوات الاستثناء ثلاثة أنواع الكلمة العربية، أسماء، وأفعالا، وحروفا، فمن أدوات الاستثناء ما هو من الأسماء، وذلك يشمل(غير، سوى)، ومنها ما هو من الأفعال، وذلك يشمل(ليس، لا يكون، ما خلا، ما عدا، ما حاشا)، ومنها ما هو من الحروف، وذلك هو(أم)أدوات الاستثناء(إلا)، ومنها ما يتراوح بين الفعلية والحرفية، وهو يشمل(خلا، عدا، حاشا)، ويظهر ذلك فى دراسة أنواع الاستثناء فى أربعة أصناف على ما هو آت: الاستثناء بـ(إلا)، والاستثناء بـ(غير، سوى)، والاستثناء بـ(خلا، حاشا، عدا)، والاستثناء بـ(ليس، لا يكون).

أولا الاستثناء بـ(إلا)

(إلا)حرف استثناء مبنى على سكون المد، لا محل له من الإعراب عند جمهور النحويين، وبعضهم يعدها اسما فى بعض استعمالاتها على ما سيأتى، وهم مجمعون على اعتبارها(أم)أدوات الاستثناء، أو على حد

عبارتهم هى(أم الباب)[1]، ويتصورون بقية أدوات الاستثناء متفرعة عنها، ويصفون التركيب الذى ترد فيه ثلاثة أصناف – كما سبق – هى الكلام(التام الموجب)، أو(المثبت)، الكلام(التام المنفى)، أو(السالب)، الكلام(الناقص المنفى)، أو(المفرغ)، وذلك على النحو الآتى.

(١) الكلام التام المثبت

يمكن أن يكون ذلك الاستثناء متصلا، كما يمكن أن يكون منفصلا أو منقطعا؛ فالمتصل عند النحويين ـ كما سبق ـ هو ما كان فيه المستثنى جزءا من جنس المستثنى منه، والمنقطع عندهم هو ما كان فيه المستثنى من جنس غير جنس المستثنى منه، كما يلى

المستثنى المتصل بعد (إلا)

هو تركيب(إلا)إذا جاء فيه ذكر المستثنى جزءا من المستثنى منه، وكان خاليا من النفى، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...ثم توليتم إلا قليلا منكم...﴾[2]

﴿...ضل من تدعون إلا إياه...﴾[3]

﴿...فأنجيناه وأهله إلا امرأته...﴾[4]

﴿...ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس...﴾[1]

---

[1] لكل باب فى نحو العربية(أم)، لحظت ذلك فى قراءاتى، وأرى هذه الفكرة صالحة لإقامة بحث طيب وكبير، لعل المستقبل يتمخض عنه، سواء بقلمى، أم بقلم غيرى.

[2] من الآية ٨٣ سورة البقرة.

[3] من الآية ٦٧ الإسراء.

[4] من الآية ٨٣ سورة الأعراف.

ففى الشاهد الأول جاء المستثنى بعد(إلا)، وهو الكلمة(قليلا) منصوبا، ويوجه النحويون ذلك بأنه مستثنى منصوب وجوبا، وسبب الوجوب فى النصب عندهم أن الكلام فى الشاهد تام مثبت، أى أن المستثنى منه مذكور، وهو ضمير خطاب الجماعة الذكور(تم)، وأنه ليس فى تركيب الشاهد نفى، كذلك فى ثلاثة الشواهد الأخرى.

وكذلك فى قول المجهول(على نغم البسيط)

لكل داء دواء يستطب به إلا الحماقة أعيت من يداويها

وقول المجهول(على نغم الرمل)

قد يهون العمر إلا ساعة وتهون الأرض إلا موضعا

حيث جاء المستثنى بعد(إلا)منصوبا فى البيتين(الحماقة)، (موضعا)؛ بحكم كون الكلام تام موجبا، وتلك هى القاعدة العامة فى الهيكل النحوى، والراجح فى ذلك الهيكل أن عامل النصب فى المستثنى هو أداة الاستثناء(إلا)، وهذا هو رأى سيبويه[٢]، والمبرد، والجرجانى[٣]، وابن مالك، وابنه، لكن بجوار ذلك الرأى آراء أخرى؛ فمن النحويين من يرى العامل هو الفعل المقدر(أستثنى)، وهذا رأى ابن عصفور، ومنهم من يرى العامل هو الفعل الذى قبل أداة الاستثناء فقط، وهذا هو رأى الفراء، ومنهم من يراه الفعل الذى قبل أداة الاستثناء بوساطة أداة الاستثناء، وهذا هو مذهب السيرافى، وابن عصفور، والشلوبين[٤].

---

[١] من الآية ١١ سورة الأعراف.

[٢] ينظر الكتاب ٢/ ٣١٩. ٢٢٥.

[٣] ينظر حاشية الصبان ٢/٢١١.

[٤] ينظر شرح ابن عقيل ٢/٢١١.

من علم الخلاف النحوى

وحكم النحويين بالوجوب فى نصب المستثنى بعد(إلا)داخل التركيب التام المثبت ليس حكما جامعا؛ حيث ثمة مجموعة من الشواهد، تند على ذلك الحكم، وذلك بورود الكلام فيها تاما مثبتا، ومع ذلك جاء المستثنى المتصل فيها بعد(إلا)غير منصوب، بل جاء تابعا لحكم المستثنى منه رفعا، وجرا، مما يسمح لصاحب هذه السطور بالذهاب إلى التساؤل عن وروده منصوبا تابعا للمستثنى منه فى النصب أيضا، بمعنى أنه يمكن تفسير المستثنى المنصوب بعد(إلا)بأنه تابع فى ذلك النصب للمستثنى منه[1].

من شواهد هذا الخلاف

ومن تلك الشواهد التى جاء فيها المستثنى بعد(إلا)غير منصوب، ما جاء فى قراءة الرفع[2] فى(قليل)من قول الحق

﴿...فشربوا منه إلا قليلا منهم...﴾[3]

فالكلام تام مثبت، والمستثنى بعد(إلا)مرفوع، وقد فسر الفراء[1] ذلك الرفع بالابتداء، على حين ذهب غيره من النحويين إلى تبعيته للمستثنى منه،

---

[1] هذه فكرة تحتاج إلى تتبع؛ فلعل بعض ما رآه النحويون منصوبا على الاستثناء بـ(إلا)فى الكلام التام المثبت متصلا . هو فى الحقيقة منصوب على تبعيته المستثنى منه المنصوب فى التركيب، وهذا التتبع لعله ينتج لنا بحثا رائعا، يتمخض المستقبل عن ولادته، سواء بقلمى، أم بقلم غيرى.

[2] هى قراءة أبى، و الأعمش، كما فى روح المعانى.

[3] من الآية ٢٤٩ سورة البقرة.

وهو(واو الجماعة)الضمير المتصل بالفعل(شرب)، فى محل رفع على الفاعلية.

وكذلك ما جاء فى الحديث الشريف:

(كل أمتى معافى إلا المجاهرون)

(...فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة...)

(من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأةٌ، أو مسافرٌ، أو عبدٌ، أو مريضٌ)[٢]

وقول الأخطل(على نغم البسيط)

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النؤىُ[٣] والوتد

وقول أبى نواس(على نغم الرجز)

يا خير من كان ومن يكون إلا النبىُّ الطاهر الميمون

وقول أبى نواس(على نغم الطويل)

لمن طلل عافى المحل دفين عفا آيه إلا خوالد جون

وقول أبى زبيد(على نغم الخفيف)

من دم ضائع تغيب عنه أقربوه إلا الصدى والجبوبُ

وقول عمرو بن معد يكرب(على نغم الوافر)

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

---

[١] حاشية الصبان ٢٠٩/٢.

[٢] ينظر حاشية ياسين على التصريح ٢٤٨/١.

[٣] خندق حول المسكن لحجز ماء المطر عن السكن.

تنازل

وقد ذهب أبو حيان[1]، وابن هشام عندما رأيا تضافر تلك الشواهد إلى أن الوارد فى كلام العرب وجهان للمستثنى بعد(إلا)فى الكلام التام الموجب: أحدهما، وهو الأكثر عند هؤلاء النحويين(النصب)، والآخر عندهم هو الإتباع للمستثنى منه(رفعا، وجرا).

إصرار

أما جمهور النحويين فيلجأون إلى التأويل فيما قبل أداة الاستثناء؛ حيث يرونه تاما منفيا بتأويل الفعل الذى قبل(إلا)إلى عكسه فى الدلالة، أو مسبوقا بأداة نفى؛ فقراءة الرفع فى(قليل)فى الآية ﴿...فشربوا منه إلا قليلا منهم...﴾[2]

يؤولونها إلى:

(فلم يطيعوا إلا قليلا منهم)

وبذلك فإن جميع الشواهد التى جاء فيها المستثنى بعد(إلا)فى الكلام التام المثبت مرفوعا – تندرج فى قاعدة الكلام التام المنفى على ما هو آت[3] ، تلك التى يجوز فيها نصب المستثنى على الاستثناء، أو إعرابه على التبعية للمستثنى منه رفعا، أوجرا، أو نصبا.

---

[1] ينظر البحر المحيط ٢/٢٦٦.

[2] من الآية٢٤٩ سورة البقرة.

[3] لعلك تلحظ . قارئى العزيز . هنا نموذجا من النقطة التى سبق أن حددتها موضوعا صالحا للبحث، وهى الاحتياج إلى إعادة النظر فى ترتيب أبواب نحو العربية بما لا نحتاج فيه أثناء التعامل مع باب منه إلى أية معلومات من أبواب لاحقة.

رؤيتنا

وعندى أن ذلك تأويل بعيد، لا حجة فيه؛ فلكل(موجب) مفهوم(سالب)، وذلك يؤدى إلى الخلط بين قسيمين كبيرين، ومتخالفين من أنواع الكلام فى تراكيب الاستثناء، ويجعلهما قسما واحدا، وليس أمام النحاة سوى واحد من طريقين، وهما متناقضان، إذا صح أحدهما كان الآخر خطأ؛ بحكم أن:

(القضيتين المتناقضتين لا تجتمعان معا، ولا ترتفعان معا)

ذلك من أحكام المنطق، ومن(المبادئ الحاكمة فى الفكر النحوى)[1]، فإما أن يكون تأويلهم فى تلك التراكيب صحيحا، وحينئذ يكون من قبيل الخطأ تصنيفهم الكلام فى الاستثناء إلى موجب وسالب، وإما العكس، وبحكم أن هذا التصنيف يقره الواقع فإن نقيضه، وهو ذلك التأويل . معدود فى حيز الخطأ.

المستثنى المنقطع بعد(إلا)

سبق أن الاستثناء المنقطع فى الهيكل النحوى هو أن يكون(المستثنى)من جنس مختلف عن جنس(المستثنى منه)، ونموذج النحويين فى تقريب هذه الفكرة قولهم:

(شرب الخيل إلا حمارا)

---

[1] ذلك هو عنوان الحلقة الثامنة والأخيرة من سلسلتنا هذى(تراكيب العربية).

فالكلمة(حمارا) مستثنى منقطع؛ بحكم أن(الحمار)من جنس مختلف عن جنس المستثنى منه، وهو(الخيل)، والمستثنى هنا أيضا واجب النصب عند النحويين.

انقطاع المتصل

لكن يمكن أن يكون المستثنى منقطعا، ومع ذلك يكون من جنس المستثنى منه، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى...﴾[1]

﴿...لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن

تكون تجارة عن تراضٍ منكم...﴾[2]

فالمستثنى من جنس المستثنى منه، ومع ذلك لا يصح القول إنه استثناء متصل؛ حيث إن الموتة الأولى قد ذاقوها فى نهاية الدنيا، ومحكوم عليها بعدم ذوقهم إياها فى الجنة، كما أن التجارة فيها أكل المال، لكن لا بالباطل، وإنما بالحق.

تعريف القرافى

ولعل ذلك هو ما دفع الشهاب القرافى[3] إلى إعادة تعريف (الاتصال والانقطاع)بأن الاستثناء(المتصل)إخراج شيء دخل فيما قبل

---

[1] من الآية ٥٦ سورة الدخان.

[2] من الآية ١٨٨ سورة البقرة.

[3] ينظر حاشية الصبان ٢/٢١٠.

(إلا)باستخدام(إلا)مثيلا لما قبل(إلا)، وهذا يعنى أن المنقطع يكون مخالفا لما قبل(إلا).

المستثنى بـ(إلا) قبل المستثنى منه

فى الهيكل النحوى أنه يجوز تقديم المستثنى قبل المستثنى منه، فيقال:

(جاء إلا الفاشلين الطلاب)

وحينئذ يجب عند النحويين نصب المستثنى مطلقا.

٢)الكلام التام المنفى

هنا أيضا يكون الاستثناء(متصلا)، أو(منقطعا)، أو يتقدم فيه المستثنى قبل المستثنى منه، وذلك نرصده فيما يلى:

الاستثناء المتصل

فى هذا الصنف من الكلام فى الاستثناء يكون المستثنى جزءا من المستثنى منه مذكورا، ولذلك يقولون إن الكلام تام، ويكون التركيب منفيا، ولذلك يقولون إن الكلام(سالب)، أو(منفى)، ويلحقون النهى، والاستفهام بالنفى، وحينئذ يجيز الهيكل النحوى فى المستثنى وجهين: إما(النصب)على الاستثناء، وإما الإتباع للمستثنى منه(رفعا، ونصبا، وجرا)، وكان ذلك وصفا لما جاء فى شواهد اللغة، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿... ما فعلوه إلا قليل منهم...﴾[1]

فرواية حفص عن قراءة عاصم جاءت برفع المستثنى(قليل)فى الكلام التام المنفى، تام بذكر المستثنى منه الضمير(واو الجماعة)المتصل بالفعل، ومنفى بذكر حرف النفى(ما)فى بداية التركيب، والرفع هنا على إتباع المستثنى للمستثنى منه الواقع فى محل رفع بالفاعلية، لكن قراءة عامر[2] جاءت بنصب ذلك المستثنى فى ذلك الشاهد:

﴿...ما فعلوه إلا قليلا منهم...﴾[3]

وتوجيه ذلك النصب أنه منصوب على الاستثناء عند النحويين؛ فالإعرابان جائزان.

وكذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك...﴾[4]

فرواية حفص عن قراءة عاصم برفع المستثنى(امرأتك)فى الاستثناء(التام) بذكر المستثنى منه(أحد)، و(سالب)بذكر النهى المحمول على النفى فى أداة النهى(لا)صدر التركيب، ومن ذلك أيضا ما جاء فى الحديث القدسى(ما لعبدى جزاء – إذا قبضت صفيّه من الدنيا ثم احتسبه – إلا الجنة)؛ حيث جاءت رواية بنصب المستثنى(الجنة، ويوجه النحويون ذلك النصب على الاستثناء، كما جاءت رواية برفعه، ويوجه النحويون ذلك الرفع على أنه تابع للمستثنى منه(جزاء)المرفوع على الابتداء.

---

[1] من الآية ٦٦ سورة النساء.

[2] ينظر روح المعانى.

[3] من الآية ٦٦ سورة النساء.

[4] من الآية ٨١ سورة هود.

حمل الاستفهام على النفى

وكما حمل النحويون النهى على النفى فى اعتبار تركيب النهى من(التام السالب)، فكذلك يحمل النحويون الاستفهام أيضا على النفى، فيعتبرون التركيب المحتوى على استفهام من الاستثناء(السالب)، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...قال ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون...﴾[1]

فقد جاءت رواية حفص عن قراءة عاصم برفع المستثنى(الضالون)، ويوجه النحويون ذلك الرفع على الإتباع للمستثنى منه اسم الاستفهام (من)، كما جاءت قراءة ابن وثاب، وطلحة، والأعمش، وأبوعمرو[2] بنصب ذلك المستثنى.

﴿...قال ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالين...﴾[3]

ويوجه النحويون ذلك بأنه منصوب على الاستثناء، ومثل ذلك أيضا جاءت قراءتان فى قول الحق

﴿...ومن يغفر الذنوب إلا الله...﴾[4]

الاستثناء المنقطع

---

[1] من الآية ٥٦ سورة هود.

[2] ينظر روح المعانى.

[3] من الآية ٥٦ سورة هود.

[4] من الآية ١٣٥ سورة آل عمران.

هنا يحكى النحاة أن تراكيب اللغة صنفان: أحدهما تستخدمه (قبائل الحجاز)، وهم يوجبون(نصب)المستثنى المنقطع فى الكلام التام المنفى، والآخر تستخدمه(قبائل تميم)، وهم يجيزون ذلك النصب، كما يجيزون أيضا إبدال المستثنى من المستثنى منه، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...ما لهم به من علم إلا اتباع الظن...﴾[1]

برواية حفص عن قراءة عاصم فى رفع المستثنى(اتباع)، وقد وجه النحويون ذلك الرفع على أن(اتباع)بدل من المستثنى منه(علم)المرفوع محلا على الابتداء، وبجوار تلك القراءة ثمة قراءة بنصب المستثنى(اتباع)، ويوجه النحويون ذلك بأنها منصوبة على الاستثناء.

وكذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿...لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله ...﴾[2]

﴿...فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس﴾[3]

﴿وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون إلا رحمة منا﴾[4]

ومن شواهد الشعر

وقد روى بالرفع والجر المستثنى فى قول النابغة(على نغم البسيط):

وقفت فيها أصيلا كى أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

---

[1] من الآية ١٥٧ سورة النساء.

[2] من الآية ٦٥ سورة النمل.

[3] من الآية ٩٨ سورة يونس.

[4] من الآية ٤٣، والآية ٤٤ سورة يونس.

إلا أوارى لأيا مـــــا أبَيِّنُها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

وقول ضرار بن الأزور الصحابى(على نغم الطويل)

عشية لا تغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفى المصمم

والبيت الأخير نفسه مروى بنصب المستثنى فى قصيدة أخرى[1] للحصين ابن الحمام المرى الجاهلى(على نغم الطويل)

عشية لا تغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفى المصمما

ومن شواهد الرفع فقط ما جاء فى قول الفرزدق(على نغم الطويل)

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب إلا السنان وعامله

وقول جران العود(على نغم الرجز)

ياليتنى وأنت يا لميس

فى بلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

المستثنى المتقدم على المستثنى منه

فى الاستثناء التام(السالب)إذا تقدم المستثنى قبل المستثنى منه جاز نصب المستثنى على الاستثناء، وجاز إتباعه المستثنى منه، مع ترجيح النصب على الإتباع فى الهيكل النحوى، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الكميت(على نغم الطويل)

فمالى إلا الله لا رب غيرُه وما لى إلا الله غيرك ناصر

وقوله(على نغم الطويل)

ومالى إلا آل أحمد شيعة وما لى إلا مذهب الحق مذهب

---

[1] فى المفضليات، عدتها واحد وأربعون بيتا.

وقول زهير(على نغم البسيط)

القوم أُلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا الرماحِ وأطراف القنا وزر

وقول إبراهيم بن المهدى(على نغم الطويل)

فما لى إلا الموت بعدك راحة وليس لنا فى العيش بعدك طيب

وقول أبى فراس(على نغم الطويل)

إذا الخل لم يهجرك إلا ملالةً فليس له إلا الفراقَ عتابُ

بنصب(الفراق).

يقول ابن مالك:

ما استثنت(الا)مع تمام ينتصب وبعد نفى أو كنفى انتُخِب

إتباع ما اتصل ونصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

وغير نصب سابق فى النفى قد يأتى ولكن نصبه اختر إن ورد

٣) الكلام الناقص المنفى

سبق أن الكلام الناقص هو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿...وما محمد إلا رسول...﴾[1]

ويقول النحويون إن أداة الاستثناء حينئذ تكون ملغاة نحويا، لا عمل لها، ولا تأثير فى التركيب، ومع ذلك يظلون يدرسون ذلك النوع من التراكيب داخل باب الاستثناء، وعندى أن ذلك التركيب ينبغى إخراجه من باب الاستثناء؛ حيث لا تأثير فيه لأداء الاستثناء على حد عبارة النحاة فى إعراب التركيب، وإنما يدرس مثل هذا التركيب بحق فى علم المعانى،

[1] من الآية ١٤٤ سورة آل عمران .

وعنوانه(القصر)، أو(الحصر)، وهذا شأن علماء المعانى، لا علماء النحو، وهم يعترفون بذلك عندما يقولون إن أداة الاستثناء(مهملة)، وإن الاستثناء(مفرغ)، وإن ما بعدها يعرب(حسب موقعه فى التركيب).

من وظائف المستثنى مفرغا

فهو فى الآية السابقة خبر، كما أنه فى الآية التالية مبتدأ، وهى ما جاء فى قول الحق

﴿...وما على الرسول إلا البلاغ...﴾[1]

كما أنه فاعل فى قول الحق

﴿...وما أضلنا إلا المجرمون...﴾[2]

كما أنه نائب فاعل فى قول الحق

﴿...هل يهلك إلا القوم الظالمون...﴾[3]

وهو مفعول به فى قول الحق

﴿...إن أريد إلا الإصلاح...﴾[4]

وهو مفعول مطلق فى قول الحق

﴿...إن نظن إلا ظنا...﴾[5]

وهو ظرف، أو مفعول فيه فى قول الحق

---

[1] من الآية ١٩٩ سورة المائدة.

[2] من الآية ٩٩ سورة الشعراء.

[3] من الآية ٤٧ سورة الأنعام.

[4] من الآية ٨٨ سورة هود.

[5] من الآية ٣٢ سورة الجاثية.

﴿...لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها...﴾[1]

وهو حال فى قول الحق

﴿...وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين...﴾[2]

وهو مجرور بالحرف فى قول الحق

﴿...ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن...﴾[3]

وهو مفعول لأجله فى قول الحق

﴿...ما ضربوه لك إلا جدلا ...﴾[4]

يقول ابن مالك:

وإن يفرغ سابق(إلا)لما بعدُ يكن كما لو(الا)عدما

تكـرار (إلا)

فـى الهيكـل النحـوى سـبيلان لتكـرار(إلا)داخـل التركيـب: إحـدى السبيلين تكرار لمجرد التوكيد، والأخرى للاستثناء، ورصد ذلك فى السطور الآتية

الأولى تكرارها للتوكيد

---

[1] من الآية ٤٦ سورة النازعات.

[2] من الآية ٤٨ سورة الأنعام ، ٥٦ سورة الأنعام.

[3] من الآية ٤٦ سورة العنكبوت.

[4] من الآية ٥٨ سورة الزخرف.

علامته أن يصح حذفها، والاستغناء عنها فى التركيب؛ فهى زائدة، جاءت لمجرد توكيد ما قبلها؛ فدخولها كخروجها، ومن شواهد ذلك قول المجهول(على نغم الرجز)

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله[1]

فـ(إلا)الثانية فى البيت تكرار للأولى، دون استخدام عطف؛ ولذلك يعرب ما بعدها بدلا مما بعد(إلا)الأولى، على حين(إلا)الثالثة فى البيت تكرار آخر للأولى، لكن مع استخدام حرف العطف، ولذلك يعرب ما بعدها معطوفا على ما قبله، وتكرار(إلا)لا يفيد الاستثناء، وإنما لمجرد توكيد(إلا)الأولى؛ حيث يمكنك فى غير الشعر إخراجها فتقول:

(مالك من شيخك إلا عمله، رسيمه، ورمله)

ومن ذلك أيضا قول أبى ذؤيب الهذلى(على نغم الطويل)

وما الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

الأخرى تكرارها للاستثناء

علامته أنها لا يصح حذفها، والاستغناء عنها فى التركيب، وحينئذ يصنف الهيكل النحوى تراكيبها صنفين:

---

[1] فى مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٩ جاء المعنى بأنه مثل يضرب للرجل حين يكبر، أى لا يصلح أن يكلف إلا ما كان قد اعتاده، وقدر عليه قبل هرمه، وجاء فى شرح ابن عقيل ٦٠٦/١ ما ذكره المحقق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد من أن المعنى أن الهرم يخاطبك قائلا لا منفعة منى، ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان اللذان تعودتهما منذ فتوتى: الرسيم، وهو درجة المشى فى السعى بين الصفا والمروة، والرمل، وهو درجة الهرولة فى الطواف.

الأول أن يكون الاستثناء مفرغا، فيأخذ واحد من الأسماء الواقعة بعد(إلا)إعرابه حسب موقعه فى الجملة، حسب مقتضيات القاعدة فى الاستثناء المفرغ، على حين يجب نصب كل اسم واقع بعد المرات التى جاءت فيها(إلا)فى كل مرة يتم فيها التكرار، ومن ذلك قولك(لم يفز إلا المجتهدون، إلا العاملين، إلا المكافحين)، برفع ما بعد(إلا)الأولى، ونصب ما بعد المرات الأخرى لـ(إلا)، ويجوز إعطاء الإعراب حسب الموقع لما بعد إلا الثانية، أو الثالثة، فيقال:

(لم يفز إلا المجتهدين، إلا العاملون، إلا المكافحين)

(لم يفز إلا المجتهدين، إلا العاملين، إلا المكافحون)

الآخر أن يكون الاستثناء غير مفرغ، وحينئذ ينقسم التركيب ثلاثة أقسام فى الهيكل النحوى:

١) الكلام تام موجب، والمستثنيات متأخرة، وحينئذ يجب نصب جميع المستثنيات فيقال:

(نظرت إلى الإخوة إلا سعيدا، إلا فريدا، إلا عاطفا)

١) الكلام تام منفى، والمستثنيات متأخرة، وحينئذ يجوز فى أحدها النصب على الاستثناء، أو الإتباع لما قبله، على حين يجب فى الباقى النصب، فيقال واحد من الأشكال التالية:

(ما سلمت على الإخوة، إلا سعيدا (سعيدٍ)، إلا فريدا، إلا عاطفا)

(ما سلمت على الإخوة إلا سعيدا، إلا فريدا (فريدٍ)، إلا عاطفا)

(ما سلمت على الإخوة إلا سعيدا، إلا فريدا، إلا عاطفا(عاطفٍ)

تتقدم المستثنيات قبل المستثنى منه أيا كان نوع الكلام، وحينئذ يجب نصبها جميعا، فيقال:

(ما فهم إلا سعيدا إلا فريدا إلا عاطفا الطلاب)

يقول ابن مالك:

وألغ(إلا)ذات توكيـــــد كـ(لا)	**تمـــــرر بهم إلا الفتى إلا العلا**
وإن تكرر(لا)لتوكيـــــد فمع	**تفريـــــغ التأثير بالعامل دع**
فى واحـــد مما بـ(إلا)استثنى	**وليس عن نصب ســـواه مُغنى**
ودون تفريغ مـــــع التقدم	**نصب الجميع احكم بـــه والتزم**
وانصب لتأخير وجئ بواحـــد	**منـــــها كما لو كان دون زائد**
كـ(لم يفوا إلا امــرؤ إلا على)	**وحكمها فى القصــد حكم الأول**

ثانيا الاستثناء بـ(غير أو سوى)

المستثنى بعد كل من(غير)، و(سوى)يكون دائما مجرورا بالإضافة، لكن حديث النحويين يدور فى هذا الباب فى إعراب(غير وسوى)[1]؛ فكل منهما تأخذ إعراب المستثنى بـ(إلا)فى أصنافه الثلاثة (وجوب)النصب، أو(جوازه)مع(جواز) الإتباع للمستثنى منه، أو الإعراب حسب(الموقع)فى الجملة، وفيما يلى بيان ذلك.

١) الكلام التام المثبت

يجب نصب(غير)، و(سوى)عند النحويين فى الكلام التام المثبت، ومن شواهد(غير)قول المجنون(طويل)

---

[1] لعلك تلحظ . قارئى العزيز . معى أن نقطة الذروة(أى النقطة التى ينصب عليها معظم جهد النحويين فى كل باب)فى باب الاستثناء هى إعراب المستثنى بعد(إلا)، وإعراب(غير، وسوى).

فقربت لى غير القريب وأشرقت إليك ثنايا ما لهن طلوع

ومن شواهد(سوى)قول عمر بن أبى ربيعة(على نغم الطويل)

فقالت وأرخت جانب الستر إنما معى فتكلم غير ذى رقبة أهلى

وقوله(على نغم الطويل)

قليل على ظهر المطية ظله سوى ما نفى عنه الرداء المحبر

ومما يمكن النمذجة به لاستخدام(غير، وسوى)فى باب الاستثناء ما يلى:

(درسنا الكتاب غير درسين،

درسنا الكتاب سوى درسين)

فـ(درسين)مضاف إليه مجرور، أما(غير)، أو(سوى)فإن كلا منهما منصوبة على الاستثناء وجوبا عند النحويين؛ بحكم كون الكلام فى النموذجين(تام مثبت).

٢) الكلام التام المنفى

يجوز حينئذ نصب(غير، وسوى)على الاستثناء، ويجوز إتباع كل منهما المستثنى منه، ومن شواهد(غير)قول عمر بن أبى ربيعة(على نغم الخفيف)

لم تدع للنساء عندى حظا غير ما قلت مازحا بلسانى

وقوله(على نغم الطويل):

وما نلت منها محرما غير أننا كلانا من الثوب المورد لابس

نجيبين نقضى اللهو فى غير مأثم وإن رغمت م الكاشحين المعاطس

ومن شواهد(سوى)قول عمرو بن الوليد بن عقبة(على نغم الكامل)

من مبلغ عنى الأمير بأننى أرِقٌ بلا داء سوى الإنعاظ

ومن النماذج قولك:

(ما هجم الفرسان غير فارسين)

(ما هجم الفرسان سوى فارسين)

فـ(فارسين) مضاف إليه مجرور، أما(غير)، أو(سوى) فإن كلا منهما يجوز فيها أحد إعرابين؛ بحكم كون الكلام تاما منفيا، ومعلوم أنهما يأخذان إعراب المستثنى بعد(إلا)، ومعلوم أن ذلك المستثنى فى الكلام التام المنفى يأخذ أحد حكمين؛ النصب على الاستثناء، أو التبعية للمستثنى منه، وهكذا هنا فى(غير)، و(سوى)يجوز فيهما الإتباع للمستثنى منه(الفرسان) المرفوع بالفاعلية، كما يجوز فيهما النصب على الاستثناء[1]،

١) الكلام الناقص المنفى

تأخذ(غير، وسوى)حينئذ إعراب كل منهما حسب وظيفتها، ومن شواهد(غير)قول ابن ميادة(على نغم الطويل)

خلتْ شُعَبُ الممْدورِ لست بواجد به غير بال من عضاه وحرمل

ومن ذلك قول أبى قيس بن رفاعة (على نغم البسيط)

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت حمامة من سحوق ذات أوقال

---

[1] نصب غير على الاستثناء هو مذهب المغاربة والأندلسيين، وعلى رأسهم ابن عصفور، وبجواره فى الهيكل النحوى آراء أخرى؛ فعند الفارسى وابن الناظم تنتصب على الحال، وهى عند ابن الباذش تنتصب على التشبيه بظرف المكان، ينظر حاشية الصبان ٢/٢٣٣.

فالكلمة(غير)مرفوعة فاعلا للفعل(يمنع)؛ بحكم كون الكلام ناقصا منفيا، ومن شواهد(سوى)قول الأحوص(على نغم الطويل)

بكاها وما يدرى سوى الظن من بكى أحيا يبَكِّى أم ترابا وأعظما

وكذلك ما جاء فى قول أبى دعبل الجمحى(على نغم الطويل)

أأترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة إنى إذن لصبور

فـ(سوى)مرفوعة اسما للناسخ(ليس)؛ بحكم كون الكلام ناقصا منفيا، وكذلك ما جاء فى قول الفند الزمانى(على نغم الهزج)

فلما صرح الشر وأمسى وهو عريان

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

فـ(سوى)مرفوعة بالفاعلية للفعل(يبق)؛ بحكم كون الكلام ناقصا منفيا، ومن النماذج قولك:

(ما سلمت على غير رجلين،

ما سلمت على سوى رجلين)

(رجلين)مضاف إليه مجرور، أما(غير)، أو(سوى)فإن كلا منهما تعرب حسب موقعها فى الجملة؛ بحكم كون الكلام ناقصا منفيا، وهما فى النموذجين جاءتا بعد حرف الجر(على)، ولذا فهما مجرورتان.

يقول ابن مالك

واستثن مجرورا بـ(غير)معربا بما لمستثنى بـ(إلا) نسبا

ثالثا الاستثناء بـ (خلا، عدا ، حاشا)

هذه الكلمات الثلاث يستعملها الهيكل النحوى فى باب الاستثناء على المذهب الراجح، وهو مذهب المبرد، والمازنى، وابن مالك[1] بإحدى طريقتين: إما باستخدام الكلمة(ما)قبل كل منها، فيقال:

(ما خلا، ما عدا، ما حاشا)

وإما دون استخدام(ما) قبل كل منها، فيقال:

(خلا، عدا، حاشا)

ويوجه النحويون الطريقة الأولى على أن كلا منها فعل ماض مبنى جامد[2]، وفاعله دائما مستتر وجوبا، وما بعد كل منها مفعول به منصوب، أما الطريقة الأخرى فيوجهها النحويون إما مثل التوجيه السابق، وإما على أنها حرف جر، وما بعده اسم مجرور[3].

ومن شواهد النحويين فى الطريقة الأولى ما جاء فى الحديث الشريف:

(أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشا فاطمة)

ومنه ما جاء فى قول لبيد(على نغم الطويل)

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ٢٤١/٢.

[2] يصنفها النحويون جامدة، لكن اللغة تستخدمها متصرفة؛ من ذلك ما ورد فى قول النابغة(على نغم البسيط):

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ولا(أحاشى)من الأقوام من أحد

[3] وبجوار هذا المذهب الراجح مذهبان آخران، أولهما يتزعمه سيبويه، وتبعه فيه الزمخشرى، وهو أنها فقط حرف جر، والمذهب الآخر يتزعمه الكسائى، وهو أنها فقط فعل ماض، لكن يجوز فيما بعدها الجر، والنصب؛ حيث الجر على أن فى التركيب حرف جر محذوفا، وقد بقى عمله، كما أن النصب على نزع الخافض، ينظر فى ذلك شرح ابن عقيل ٢٤١/٢.

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

فلفظ الجلالة منصوب مفعولا به للفعل الماضى الجامد المبنى(ما خلا)، والفاعل مستتر وجوبا.

وقول المجهول(على نغم الطويل)

تمل الندامى ما عدانى فإننى بكل الذى يهوى نديمى مولع

وقول الأخطل(على نغم الوافر)

فأما الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

كما أن من شواهدهم فى الطريقة الأخرى، ما جاء فى قول الجميح الأسدى(على نغم الكامل)

وبنو رواحة ينظرون إذا نظر الندىُّ بآنف خُثْمِ

حاشا أبى ثوبان إن به ضَنًّا عن الملحاة والشتم

فـ(حاشا)فى البيت حرف جر، وجاء بعده(أب)اسم مجرور، وعلامة الجر(ياء)نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه من الأسماء الستة، على أنه يجوز فى البيت رواية أخرى بنصب(أبا)، (حاشا أبا ثوبان)على اعتبار(أبا)مفعولا به للفعل(حاشا)، وكذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الوافر)

أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاءِ والطفل الصغير

والرواية تجر(الشمطاء)على اعتبار(عدا)حرف جر، ويجوز فى غير الرواية أيضا نصب(الشمطاء)؛ فتقول(عدا الشمطاءَ)، ومن ذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم الطويل)

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالى شعبة من عيالكا

والرواية(تجر)لفظ الجلالة بعد حرف الجر(خلا)، على أنه يجوز فى غير الرواية(نصب)لفظ الجلالة مفعولا به للفعل الماضى المبنى الجامد(خلا)، ومن ذلك ما جاء فى قول المجهول(على نغم البسيط)[1]

اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع

رابعا الاستثناء بـ (ليس ، لا يكون)

يصنف الهيكل النحوى هاتين الكلمتين(ليس، لا يكون)على أنهما من الأفعال الناسخة، وبمثل ذلك يتم استخدامهما فى باب الاستثناء، لكن على أن يكون اسم كل منهما محذوفا وجوبا[2]، وأن يأتى المستثنى بعد منصوبا على الخبرية، ومنه ما جاء فى الحديث الشريف:

(ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن والظفر)

بنصب(السن)خبرا للناسخ(ليس)، ومن ذلك قولك(يدخل الناس الجنة لا يكون المنافقين).

يقول ابن مالك:

واستثن ناصبا بـ(ليس)و(خلا)	**وبـ(عدا)وبـ(يكون)بعد(لا)**
واجرر بسابقى(يكون) إن ترد	**وبعد(ما)انصب وانجرار قد يرد**
وحيث جرا فهما حرفان	**كما هما إن نصبا فعلان**
وكـ(خلا)(حاشا) ولا تصحب(ما)	**وقيل حاش وحشا فاحفظهما**

---

[1] فيه تجاوزات عروضية، لكن الرواية جاءت هكذا، ولما حاولت نسبته لم أجد أقرب من البسيط.

[2] تحقق هذا الشرط هو السبب الوحيد فى إقحام هاتين الكلمتين فى باب الاستثناء، وإلا فإنهما معدودتان فى النواسخ الفعلية.

بحمد الله تمت

ثم إنى:

لم أطلب العلم لأبلغ أقصاه،
ولكن لأعلم ما لا يسعنى جهله

مكتبة العمل

مرتبة ألفبائيا بعد القرآن الكريم

ـ آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب، بحث للدكتور محمود شرف الدين، منشور، فى حولية دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م، ص ٢١٣ ـ ٢٤٠.

ـ إتحاف فضلاء البشر، أحمد الدمياطى البنا، تحقيق د.شعبان إسماعيل، طبعة عالم الكتب، بيروت.

ـ الإتقان فى علوم القرآن، السيوطى.

ـ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، طبعة ١٩٥١م، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى، تحقيق مصطفى النماس، طبعة أولى.

ـ أسس علم اللغة ماريوباى ترجمة أ. د. أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م، عالم الكتب.

ـ الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د.محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٨م.

ـ أسرار العربية، أبو البركات الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.

ـ أسس الإعراب ومشكلاته، د.طاهر سليمان حمودة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية.

ـ الأشباه والنظائر، السيوطى، طبعة بيروت.

- أصول النحو العربى فى نظر النحاة، ورأى ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد، سنة ١٩٨٧م .
- الأصول فى النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلى، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٨.
- إعراب الأفعال، د.على أبو المكارم، طبعة دار الثقافة العربية، ١٩٨٩م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، دون تاريخ.
- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، د.محمود شرف الدين، طبعة أولى، سنة ١٩٨٤م، دار مرجان للطباعة.
- الاقتراح فى علم أصول النحو، السيوطى، تحقيق د.أحمد قاسم.
- الأمالى الشجرية، ابن الشجرى، طبعة حيدر أباد، دون تحقيق، ١٣٩٤هـ
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنبارى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الاستقامة بالقاهرة، سنة ١٩٤٥م.
- أنغام الشعر العربى، صفاء النغم، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، طبعة دار الفكر، دون تاريخ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسى، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- البرهان فى علوم القرآن، الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٧٢م.

ـ تركيب الجملة الفعلية، التركيب الأساسى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠م.
. تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة دار الكتب للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م.
. التوابع بين القاعدة والحكمة، د.محمود شرف الدين، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.
. الجمل، الجرجانى، دون تاريخ.
ـ الجملة الحكمية الفعلية، د.محمود شرف الدين، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ١٩٩٠م.
. جملة الفاعل بين الكم والكيف، د.محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
. الجملة الفعلية أساس التعبير فى العربية، على الجارم، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد٧، ١٩٥٣م، ص٣٤٧.
ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب، الطبعة الأولى، الخانجى، سنة ١٣٢٨هـ .
ـ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة الحلبى، دون تاريخ.
ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ.
. حاشية ياسين على التصريح، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٥هـ.
ـ حروف المعانى، الزجاجى، تحقيق د.على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م .

ـ حولية دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م .
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادى، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة.
ـ الخصائص، ابن جنى، تحقيق محمد على النجار، طبعة بيروت، ١٩٥٢م.
ـ دراسات نقدية فى النحو العربى، د.عبدالرحمن أيوب، طبعة مكتبة الأنجلو، سنة ١٩٥٧م .
ـ ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى، تحقيق محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف، دون تاريخ.
ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، دون تاريخ.
ـ ديوان ذى الرمة غيلان بن عصبة العدوى، شرح أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى، تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الثانية، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م .
ـ ديوان طرفة بن العبد، تحقيق على الجندى، طبعة الأنجلو، سنة ١٩٥٨م.
ـ ديوان عمر بن أبى ربيعة، طبعة الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٨م.
ـ ديوان الفرزدق، شرحه، وضبطه على قاعود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م .
ـ الرأى الوسط فى الدراسات النحوية، د. حسن مغازى، بحث قيد النشر.
ـ الرد على النحاة، ابن مضاء الأندلسى، تحقيق د.شوقى ضيف، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.

ـ روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، الآلوسى طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت، دون تاريخ.
ـ السبعة فى القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د.شوقى ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٠م.
ـ سنن الترمذى، شرح أبى بكر بن العربى، تحقيق عبد الواحد محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الصاوى، ١٩٣٤م..
ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبع دار النهضة المصرية، دون تاريخ.
. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، سنة ١٩٨٥م.
ـ شرح التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٢٥هـ .
. شرح السيرافى على كتاب سيبويه، فى هامش طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
ـ شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دون تاريخ.
. شرح الكافية، الرضى، الطبعة الثانية، بيروت.
. شرح المفصل، ابن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيرية، دون تاريخ.
. الشيرازيات، أبو على الفارسى.
. صحيح مسلم، طبعة دار الشعب بالقاهرة، دون تاريخ.
ـ صياغة الفعل العربى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٢م.

. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٤م.
. طموح الأمل، ديوان شعر، د. حسن مغازى، طبعة دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٧م.
. ظاهرة الافتراض النحوى، د.حسن مغازى، رسالة الدكتوراه، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، ابن قيم الجوزية، طبعة مكتبة المتنبى بالقاهرة، دون تاريخ.
ـ فى النحو العربى، نقد وتوجيه، د.مهدى المخزومى، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.
. القاعدة النحوية، دراسة تحليلية نقدية، د.أحمد عبد العظيم عبد الغنى، طبعة دار الثقافة، سنة ١٩٩٠م.
. القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية، للدكتورة فاطمة الزهراء عبد الله محمد، رسالة الماجستير، فى مكتبة آداب قنا.
ـ قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٣٨٣هـ.
. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة .
. الكتاب، سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٦هـ.
. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، الزمخشرى، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٤هـ.

. الكفاية فى النحو، د.عبدالرحمن السيد، مكتبة الشباب، سنة ١٩٨٧م.
ـ كناشة النوادر، عبد السلام هارون، الطبع الأولى، مكبة الخانجى بالقاهرة، ١٩٨٥م.
ـ الكواكب الدرية فيما يتخرج على الأصول النحوية والقواعد الفقهية، الإسنوى الشافعى.
. لسان العرب، ابن منظور،الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.
. اللغة، فندريس، تعريب الدواخلى والقصاص، طبعة لجنة البيان العربى، مكتبة الأنجلو، سنة.
. اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة١٩٩٨م.
ـ اللمع فى العربية، ابن جنى، تحقيق د.حسين شرف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.
. لمع الأدلة الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغانى، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.
ـ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنى، تحقيق على النجدى ناصف، وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
. مخالفة السماع فى القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد، للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد، رسالة دكتوراه، آداب قنا.
ـ معانى القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٥م.
. معجم الأدباء، ياقوت الحموى، دون تاريخ.

ـ معجم القراءات، د.أحمد مختار عمر، وآخرون، الطبعة الأولى، الكويت، سنة ١٩٨٤م.
ـ معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مطبعة الخانجى، سنة ١٩٧٢م.
ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة دار الحديث، دون تاريخ.
ـ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، طبعة دار الفكر، ١٩٩٤م.
ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق د.مازن المبارك، وآخرين، الطبعة الأولى، دار الفكر، سنة ١٩٩٢م.
ـ المفصل فى علم العربية، الزمخشرى، الطبعة الثانية، بيروت، دون تاريخ.
ـ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة.
ـ مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج، د.محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.
ـ مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة نقد وتحليل، د.حسن مغازى، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية.
ـ المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى، طبعة بغداد، سنة.
ـ النحو المصفى، د.محمد عيد، مكتبة الشباب سنة ١٩٨٤م.
ـ النحو الوافى، عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، سنة ١٩٦٦م.

ـ نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، الأنبارى، تحقيق إبراهيم السامرائى، طبعة بغداد، دون تاريخ.
ـ النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية، د.حسن مغازى، رسالة الماجستير، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
. همع الهوامع، شرح جمع الجوامع فى علم العربية، السيوطى، طبعة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
ـ وظيفة الأداة فى الجملة العربية كما تبدو فى القرآن الكريم، د.محمود شرف الدين، رسالة الدكتوراه، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
. وفيات الأعيان وإنباه أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دون تاريخ.

ثبت المحتويات

من التراث	٣
الإهداء	٤
توطئة	٥
الاشتغال	١٠
نوع الجملة	١٤
إعراب المشغول به	١٨
أولا وجوب النصب	١٨
ثانيا وجوب الرفع	٢١
ثالثا استواء النصب والرفع	٢٢
رابعا ترجيح النصب	٢٣
خامسا ترجيح الرفع	٢٥
التنازع	٢٦
تقدير المعمول	٢٩
أولا المعمول ضمير رفع	٢٩
ثانيا المعمول ضمير نصب أو جر	٣٠
تراكيب المدح والذم	٣٦
المجموعة الأولى نعم ، بئس ، ساء	٣٦
المخصوص بالمدح أو الذم	٤١
الصيغة فعل بضم العين	٤٢
المجموعة الأخرى حبذا، لا حبذا	٤٣

تركيب الاختصاص ٤٤
الإغراء والتحذير ٤٦
المفعول المطلق ٥٠
تصنيف المفعول المطلق ٥١
النائب عن المصدر فى باب المفعول المطلق ٥٤
رتبة المفعول المطلق ٥٧
حذف العامل ٥٧
أولا الحذف الواجب ٥٧
ثانيا الحذف الجائز ٦١
المفعول به ٦١
رتبة المفعول به ٦٤
أولا جواز إعادة الترتيب ٦٤
١) النموذج فعل + مفعول + فاعل ٦٥
٢) النموذج مفعول + فعل + فاعل ٦٥
ثانيا وجوب إعادة الترتيب ٦٦
١) النموذج فعل + فاعل + مفعول ٦٦
٢) النموذج فعل + مفعول + فاعل ٧٢
٣) النموذج مفعول + فعل + فاعل ٧٥
حذف المفعول به ٧٧
المفعول معه ٧٨
المفعول له ٨٤
رتبة المفعول له ٨٨

من مواقف النحاة	٨٨
المفعول فيه (الظرف)	٩٠
عامل الظرف	٩٣
التصنيف التركيبى للظرف	٩٥
بين المفعول فيه و المفعول به	٩٦
الشبيه بالظرف (نائب الظرف)	٩٨
الحال	٩٩
سمات الحال	١٠١
السمة الأولى الانتقال	١٠١
السمة الثانية الاشتقاق	١٠٣
السمة الثالثة التنكير	١٠٨
السمة الرابعة الحال هى صاحبها	١١٠
صاحب الحال	١١١
الحكم الأول	١١١
الحكم الآخر	١١٣
الترتيب بين الحال وصاحبها	١١٦
تقديم الحال وجوبا قبل صاحبها	١١٦
تأخير الحال وجوبا بعد صاحبها	١١٧
الترتيب بين الحال وعاملها	١١٩
تقديم الحال وجوبا قبل عاملها	١٢٠
تأخير الحال وجوبا بعد صاحبها	١٢٠
رتبة الحال مع عاملها الظرف	١٢٣

الحال المركبة	١٢٥
تعدد الحال	١٢٦
أولا تعدد الحال لصاحب واحد	١٢٦
ثانيا تعدد الحال لصاحب متعدد	١٢٨
تصنيف الحال	١٣١
١) حال مؤسسة وحال مؤكدة	١٣٢
٢) حال مشتقة وحال موطنة وحال جامدة	١٣٣
٣)الحال المفردة والحال شبه الجملة والحال الجملة	١٣٤
الحال المفردة	١٣٤
الحال شبه الجملة	١٣٤
الحال الجملة	١٣٥
وجوب الربط بالواو وامتناعه وجوازه	١٣٨
حذف عامل الحال	١٤٤
أولا حذف عامل الحال جوازا	١٤٤
ثانيا الحذف الواجب	١٤٥
القياسى	١٤٥
السماعى	١٤٦
التمييز	١٤٧
الصنف الأول تمييز المفرد	١٥٠
الصنف الآخر تمييز الجملة	١٥١
حكم التمييز	١٥٢
عامل التمييز	١٥٤

الترتيب بين التمييز والعامل	١٥٦
الاستثناء	١٥٨
أدوات الاستثناء	١٥٩
أولا الاستثناء بـ " إلا "	١٥٩
الكلام التام المثبت	١٦٠
المستثنى المتصل بعد " إلا "	١٦٠
المستثنى المنقطع بعد " إلا "	١٦٤
المستثنى بـ " إلا " قبل المستثنى منه	١٦٥
الكلام التام المنفى	١٦٥
الاستثناء المتصل	١٦٥
الاستثناء المنقطع	١٦٨
المستثنى المتقدم على المستثنى منه	١٧٠
الكلام الناقص المنفى	١٧٠
تكرار (إلا)	١٧٢
ثانيا الاستثناء بـ (غير أو سوى)	١٧٥
الكلام التام المثبت	١٧٥
الكلام التام المنفى	١٧٦
الكلام الناقص المنفى	١٧٧
ثالثا الاستثناء بـ " خلا، عدا، حشا "	١٧٨
رابعا الاستثناء بـ " ليس، لا يكون "	١٨٠
مكتبة العمل	١٨١
ثبت المحتويات	١٩٠

أعمال أخرى للمؤلف

سلسلة تراكيب العربية (ثمانية أجزاء)

ـ مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب الجملة الاسمية بين النسخ والإطلاق، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب الجملة الفعلية(الفعل والفاعل)، دراسة تحليل، ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب المكملات بين الامتداد والاجتزاء، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تنويع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ تركيب شبه الفعل بين الاسمية والفعلية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ توابع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٦م .

ـ المبادئ الحاكمة فى الفكر النحوى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، قيد النشر .

سلسلة صيغ العربية (ستة أجزاء)

ـ صياغة الفعل العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ صياغة شبه الفعل العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

ـ صياغة الاسم العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٦م.

ـ صياغة المشترك العربى فى الفعل، وشبه الفعل بين القاعدة والاستعمال، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٧م.

ـ صياغة المهمل لدى الصرفيين العرب، دراسة تحليل ونقد، قيد النشر.

ـ كذب القاعدة الصرفية، دراسة تحليل، ونقد، قيد النشر.

سلسلة موسيقى العربية (ثمانية أجزاء)

ـ أنغام الشعر العربى، نشأة النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

ـ أنغام الشعر العربى، صفاء النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية ٢٠١٢م.

ـ أنغام الشعر العربى، تنويع النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية ، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

ـ أنغام الشعر العربى، تقفية النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية ، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

. أنغام الشعر العربى، الخروج على النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى المرسل، والمُقَطَّع، والموشح، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربى، نشاز النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل ونقد، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فيما يسمى (الشعر الحر) قيد النشر.

ـ أنغام الشعر العربى، شعبية النغم، دراسة مسح وجمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى أوزان فنون الأدب الشعبى من موال، ودوبيت، وكان كان، ومربع، وواو، وأغنية، ومديح، ومونولوج، وطقطوقة، وإسكتش، وتواشيح، وعدودة، وكف، وحضرة، و ... ، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربى، دوائر النغم بين الفك والتركيب، دراسة تحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

سلسلة تحليل الأدب العربى (باللغة الإنجليزية)

-Arabic texts in the english language part 1
-Arabic texts in the english language part 2

* سلسلة(تحليل العربية)

بضعة أجزاء فى تحليل نصوص الأدب العربى، دراسات فى التحليل اللغوى:

. مستويات تحليل النص فى علوم العربية وفنونها، دراسة استقراء ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

ـ قصيدة(لا هارحوماه)للشاعرة شريفة السيد، دراسة فى التحليل اللغوى للشعر، من المنشورات الإليكترونية للهيئة المصرية العامة للكتاب، وورقيا قيد النشر.

* سلسلة(تصحيح العربية)

خمسة أجزاء فى تصحيح الأخطاء الشائعة على ألسنة مستعملى العربية:

ـ تصحيح ألف خطأ وخطيئة لدى مستعملى العربية؛ دراسة استقراء، وتصنيف، وتحليل، دار غراب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

سلسلة التكوين العلمى والفنى(قيد النشر)

ـ رسالة الماجستير(النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية)، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

ـ رسالة الدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى، دراسة تحليلية نقدية فى المنهج والتطبيق)، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

ـ طموح الأمل، ديوان شعر.

ـ حياتى، ديوان شعر.

ـ أريج البحر ديوان شعر.

ـ طرح البحر ديوان زجل.

ـ ارتجال البحر ديوان السجال مع إخوتنا من الشعراء، والزجالين

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٠٠٩/١٩٨٨١

الرقم الدولى

I . S . B . N

٠٩٧٧/١٧/٧٧٢٠/٣

حقوق الطبع و النشر محفوظة للمؤلف